المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــارير
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
حـــــول
مشاريع الميزانيات الفرعـــية لـ :

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
- وزارة العدل
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية
- الأمانة العامة للحكومة
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
- المحاكم المالية
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

محتوى التقرير

1- التقديم العام

2- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

- التقريـــــر
- العرض التقديمي للسيد وزير الدولة

3- وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- العرض التقديمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

4- الأمانة العامة للحكومة

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الأمين العام للحكومة

5- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- التقريـــــر
- العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

6- المحاكم المالية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

7- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الدولة

9- الملحق

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقة تقنية

- **رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

السيد عبد السلام بلقشور

- **مقرر اللجنة:**

السيد امبارك السباعي

- **تاريخ التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية: 4 دجنبر 2020**

- **عدد الاجتماعات:** 6

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير تحت إشراف المقرر:**

السيد يونس فيرانو: (رئيس مصلحة اللجنة)

- **السيد سعيد بوجغاض**
- **السيد يونس أفرياط**
- **السيد عادل أزيرار**

كتابة اللجنة:

- **السيدة لطيفة الولادي**
- **السيدة خديجة بومالك**

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020، المندرجة في إطار اختصاصاتها بمقتضى المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي :

- ❖ وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
- ❖ وزارة العدل؛
- ❖ المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- ❖ الأمانة العامة للحكومة؛
- ❖ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- ❖ المحاكم المالية؛
- ❖ المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد انكبت اللجنة على تدارس مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 25 نونبر إلى 4 دجنبر 2019، في إطار الالتئام في ستة اجتماعات، حرص خلالها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة والملاحظون على المشاركة فيها بكل مسؤولية، تأكيدا منهم على دور مجلس المستشارين في تقييم وتقويم السياسات القطاعية، من مدخل تشخيص الواقع التدبيري للقطاعات في مختلف تجلياته، خصوصا في ظل الإكراهات الناجمة عن وباء كورونا المستجد، ابتغاء استخلاص مكامن العجز والقصور، وطرح الاقتراحات والبدائل الكفيلة بالرفع من حكامة القطاعات، ونجاعة البرامج الإستراتيجية المتبناة، ولهذا لا يسعني إلا التنويه بالسيدات والسادة المستشارين على ما تكبدوه من مشاق، وما اتسموا به من جلد وصبر، في سبيل الحضور الكمي والأداء النوعي القيم، قصد

إبراز خصوصية المجلس على مستوى الطرح والنقاش، وبالتالي المضي قدما نحو إنجاح هذه المحطة الدستورية المتميزة.

وأود في السياق ذاته أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة، وللسيد رئيس اللجنة، وللسيدين الخليفة الثاني والثالث لرئيس اللجنة، الذين أداروا الاجتماعات، بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء تطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم أيضا بالشكر الموصول إلى السادة الوزراء والمسؤولين عن القطاعات، عما قدموه من وثائق ومعطيات مرجعية، وما طرحوه من شروحات وتوضيحات، تهم المنجزات المحققة، والبرامج الإستراتيجية المسطرة خلال السنة المالية 2021.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان مناسبة لإبراز التطور الحقوقي الذي تشهده بلادنا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ودعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين إلى تعزيز منظومة الحقوق الوطنية لمسايرة المتطلبات المجتمعية الملحة، وكذا تدعيم حق تأسيس الجمعيات، و التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية التشريعية والرقابية خاصة على مستوى الأسئلة الكتابية وطلبات الاستماع والمهام الاستطلاعية.

تناول السيدات والسادة المستشارون بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، مختلف البرامج الإستراتيجية والإجراءات الرامية إلى استكمال تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، إذ تم التوقف مطولا عند مسار الإصلاح في كافة محدداته وتوجهاته، كما طرحت جملة من الملاحظات والاقتراحات المتمثلة في تدعيم استقلالية السلطة القضائية، وتحصين المكتسبات الناجمة عن تفعيل المحاكمة عن بعد، ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية، وتحديث بعض جوانب المنظومة

التشريعية المؤطرة لقطاع العدالة، وترسيخ الفعالية في الإدارة القضائية، والاستمرار في تأهيل وعصرنة الإدارة القضائية للوصول إلى المحكمة الرقمية.

وشكلت مناقشة حصيلة الأمانة العامة للحكومة فرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به في مجال صناعة التشريع، والمواكبة القانونية للعمل الحكومي، مع الإشارة إلى وجوب الانكباب على ورش تحيين المنظومة القانونية الوطنية على ضوء مستجدات الوثيقة الدستورية والمواثيق الدولية، ثم الدأب على إرفاق مشاريع القوانين ذات البعد الإستراتيجي بدراسة الأثر، وإحداث جسور التواصل البناء بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة للتعاون في القضايا الإستراتيجية المشتركة.

وبخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدراة السجون وإعادة الإدماج، فقد تمحور النقاش حول منجزاتها وبرامجها المستقبلية في ظل الإكراهات الناجمة عن وباء كورونا المستجد، مع التذكير بما تعرفه المنظومة السجنية من إكراهات ناجمة عن الاكتظاظ، وعدم تجديد بعض مكونات البنية التحتية السجنية، ومحدودية الإمكانات البشرية والمالية، وعلى إثر ذلك تم طرح مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين الأوضاع وصيانة كرامة السجناء والحفاظ على حقوقهم، بغاية أن تكون المنظومة السجنة مرآة تعكس تطور المشهد الحقوقي ببلادنا، مع الدعوة إلى الزيادة في الاعتمادات والمالية المخصصة لهذا القطاع.

وتوقف السيدات والسادة المستشارون عند حصيلة وبرنامج عمل المحاكم المالية، في إطار الحرص المؤسساتي على تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية والمالية في المرافق العمومية الوطنية، مع اقتراح التتبع الشامل للتوصيات الصادرة عن المحاكم المالية، ومراجعة مدونة المحاكم المالية تماشيا مع الأهداف الدستورية المسطرة، لجعلها قضاء متخصصا في الجرائم الاقتصادية والمالية.

وتطرق السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدوره في مجال حماية حقوق الإنسان، وفي الإسهام في إشاعتها مجتمعيا، وأشادوا بالمسار الحقوقي للمغرب الذي مكنه من الاصطفاف إلى جانب مجموعة من الدول السائرة بقوة في مجال الانتقال الديمقراطي.

وتجدون في صلب هذا التقرير العروض التقديمية للسادة الوزراء والمسؤولين الأولين عن المؤسسات والمندوبيات، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد فيها من ملاحظات واستفسارات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

في الاجتماع المنعقد بتاريخ 4 دجنبر 2020، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2021، وفق النتائج التالية:

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
وزارة العدل	ميزانية التسيير	5	-	1
	ميزانية الاستثمار	5	-	1
	الميزانية برمتها	5	-	1
الأمانة العامة للحكومة	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المحاكم المالية	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 دجنبر 2020، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي تقدم بعرض مفصل أبرز من خلاله الحصيلة السنوية، وبرنامج عمل وزارة الدولة على مستوى قطاعي حقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

واستهل السيد وزير الدولة عرضه باستعراضه حصيلة عمل وزارة الدولة في مجال حقوق الإنسان خلال هذه السنة، حيث واصلت تعزيز تفاعلها مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، من خلال التقارير الوطنية التي تم تقديمها، وتلك التي توجد في طور الإعداد، مع إقامة نظام معلوماتي لتتبع تنفيذ التوصيات الأممية، وهو عبارة عن منصة إلكترونية مشتركة بين كافة القطاعات المعنية، وسيتم إطلاق العمل بها نهاية السنة الجارية، مبرزا التفاصيل المتعلقة بالمشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان، والتفاعل بخصوص التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، ومع منظومة الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وأكد على التزام الوزارة بالمساهمة في إعداد دراسات وتقارير دولية والتفاعل معها، ومع تقارير وطلبات المنظمات غير الحكومية.

وأوضح أن وزارة الدولة تعمل على إعداد الحصيلة النصف مرحلية لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولوحة القيادة المتعلقة

بمؤشرات حقوق الإنسان، وفي نفس الاتجاه أورد معطيات عن مختلف الأنشطة التي قامت بها الوزارة بتنسيق مع مختلف الفاعلين، والوسائل المعلوماتية قيد الإنجاز التي وضعت لمواكبة الخطة، مبرزا مختلف الأوراش التي تتعلق بتنفيذ مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021"، وإسهام الوزارة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإدماج البعد الحقوقي في برامج محو الأمية.

وأكد السيد وزير الدولة على دعم ومواكبة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، عبر مواصلة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار برنامج الشراكة مع الجمعيات برسم سنة 2019، بالرغم من الظروف الاستثنائية في ظل جائحة كورونا، وذلك عبر تقنيات التواصل عن بعد، مع العمل على إعداد دورات تكوينية لتطوير برامج الشراكة مع الجمعيات. وأوضح، من جهة أخرى، حجم المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تم إطلاق مبادرة حول تعزيز حماية الأطفال من العنف، فضلا عن المساعي التي تبذلها وزارة الدولة بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات.

وأبرز أن الوزارة عملت على إطلاق مشروع لتقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، والمعهد الدنمركي لحقوق الإنسان، بهدف الارتقاء بأداء موظفي المندوبية.

وبخصوص قطاع العلاقات مع البرلمان، أكد على مواصلة تنفيذ الالتزام الحكومي في شأن إقامة تعاون بناء ومتواصل ومستمر مع البرلمان في احترام تام لمبدأ الفصل بين السلط وتعاونها، ومن ثم أفاد أن علاقات التعاون بين الحكومة والبرلمان خلال السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة أثمرت حصيلة تشريعية ورقابية مهمة، رغم الخصوصية الاستثنائية التي عرفتها بداية الدورة التشريعية الثانية جراء تفشي جائحة فيروس كورونا، حيث تميزت على

المستوى التشريعي بالمصادقة على 57 نص تشريعي، وبلغت مشاريع القوانين المصادق عليها بالإجماع ما نسبته 74%، ونسبة مشاريع القوانين المصادق عليها بعد القراءة الأولى تجلت في 88 %، ومن جانب آخر، وصلت نسبة التعديلات التي تم قبولها من طرف الحكومة أكثر من 50 %.

وفي إطار التفاعل مع المبادرات التشريعية للبرلمان أكد حرص الحكومة على تفعيل التزامها في هذا الصدد، وتنفيذ مقتضيات المادة 23 من القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، من خلال تفعيل عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية، والتي تمخض عنها تحديد الحكومة لموقفها بشأن 235 مقترح قانون من أصل 276 قيد الدرس بالبرلمان، أي بنسبة 85,14 %، وعموما فقد صادق البرلمان بصفة نهائية على 10 مقترحات قوانين منذ بداية الولاية التشريعية العاشرة، و5 مقترحات قوانين في انتظار استكمال الدراسة، والمصادقة النهائية عليها.

وفيما يتعلق بحصيلة عمل الوزارة على مستوى العمل الرقابي، أفاد أن رئيس الحكومة تفاعل مع 97 سؤالا تتعلق بالسياسة العامة، موزعا على 14 جلسة شهرية، وأجابت الحكومة على 882 سؤالا شفويا من خلال 56 جلسة أسبوعية، وعلى 3976 سؤالا كتابيا من أصل 8341 محالا على مختلف القطاعات الحكومية، وأفاد أن الحكومة ساهمت في تنشيط الدور الرقابي للجان البرلمانية الدائمة بمجلسي البرلمان، من خلال الاستجابة لـ 100طلب من أصل 273 طلب لتقديم عروض من طرف أعضاء الحكومة، إضافة إلى تجاوب الحكومة مع المهام الاستطلاعية المؤقتة والزيارات الميدانية، وفي السياق ذاته، أكد على مواصلة الوزارة إعداد مشروع النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية الجديد، فضلا

عن توسيع مجال النظام المعلوماتي الحالي، ليكون في تواصل تلقائي مع الأنظمة المعتمدة من طرف البرلمان بمجلسيه، ومن مختلف القطاعات الوزارية.

وفي مجال العلاقات مع المجتمع المدني، أبرز حصيلة الوزارة على مستوى المنظومة القانونية والتنظيمية، والديمقراطية التشاركية، ومجالات دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي، والشراكة والنهوض بالدعم العمومي.

وخلص السيد وزير الدولة إلى عرض مختلف المخططات وبرامج العمل لسنة 2021، والتي تهم مختلف المجالات المندرجة ضمن اختصاص الوزارة سواء فيما يتعلق بقطاع حقوق الإنسان أو قطاع العلاقات مع البرلمان أو مجال العلاقات مع المجتمع المدني، وفي ختام عرضه صرح بأن الاعتمادات التي تم تخصيصها لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان برسم سنة 2021، تبلغ 87.056.000.00 درهم، وهي موزعة على الشكل الآتي :

- قطاع حقوق الإنسان :
  - ميزانية التسيير:25.046.000.00؛
  - ميزانية الاستثمار: 8.060.000.00.
- قطاع العلاقات مع البرلمان :
  - ميزانية التسيير: 51.034.000.00؛
  - ميزانية الاستثمار: 2.916.000.00.00.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان مناسبة للسيدات والسادة المستشارين لتقييم حصيلة عمل وزارة الدولة، من خلال الإدلاء بالمداخلات الهادفة والبناءة،

التي تضمنت جملة من المواقف والآراء المعبرة عن حرصهم على المساهمة في النهوض بقطاع حقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان.

وفي هذا السياق، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالمسار الإيجابي والتطورات الحقوقية الوطنية، التي تدل على انخراط المغرب القوي في الدينامية الكونية الرامية إلى تعزيز الحقوق والحريات، وبناء مقومات الدولة الحديثة، بالتفاعل الإيجابي مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والعمل على مواصلة الانتقال الديمقراطي، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة دولة المؤسسات واحترام القانون، وهو الأمر الذي جعل بلادنا تتوفر على رؤية واضحة في مجال حقوق الإنسان والنهوض بها، والقطع مع كل شكل من أشكال الانتهاكات الممنهجة التي قد تطال مجال حقوق الإنسان.

وقد ثمن السيدات والسادة المستشارين المجهودات التي يبذلها هذا القطاع في مجال النهوض والرقي بثقافة حقوق الإنسان وترسيخ أسس دولة الحق والقانون، سيما فيما يخص القطع مع الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، وملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع المرجعيات والمبادئ المتعارف عليها دوليا، وفي هذا السياق، دعت بعض المداخلات إلى العمل على معالجة بعض الإشكاليات التي تعترض مسار تطور حقوق الإنسان ببلادنا، خصوصا فيما يتعلق ببعض الملفات التي أثارت الرأي العام الوطني والدولي، مع الدعوة إلى الإقرار التام لمبادئ المحاكمة العادلة، وتعزيز الضمانات المكفولة دستوريا، والعمل وفق مقاربة حقوقية في معالجة ما تبقى من الملفات المرتبطة ببعض الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها بعض أقاليم المملكة في السنوات الأخيرة، عن طريق استحضار الحس الوطني المشترك وتغليب المصلحة العليا للوطن.

وبخصوص دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي، دعت المداخلات إلى إعادة النظر في تعزيز وتطوير المقتضيات القانونية المنظمة للمجتمع المدني، والعمل على تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، سيما ما ارتبط منها بحق تأسيس الجمعيات، بتيسير إجراءات منح الوصل المؤقت، كما دعا أحد السادة المستشارين إلى العمل على تقوية قدرات النسيج الجمعوي للنهوض بأدواره بكل استقلالية، متسائلا في هذا الإطار، عن موقع المجتمع المدني في علاقته بوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان.

وارتباطا بالعمل البرلماني، دعت بعض المداخلات إلى المزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية التشريعية والرقابية، خصوصا ما تعلق منها بالإجابة عن بعض الأسئلة الكتابية الموجهة لبعض القطاعات الحكومية، والتي تستدعي من الحكومة بذل المزيد من التفاعل الإيجابي مع هذه الآلية الرقابية، نظرا لأهمية المعطيات والاستفسارات التي قد تهم شريحة كبيرة من المواطنين، وتقوي روابط الثقة بين الناخبين والمنتخبين سواء كانت مرتبطة بقضايا محلية أو جهوية أو وطنية.

ومن ناحية أخرى، شدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تحصين المكتسبات الحقوقية، والحرص على عدم التراجع عن الأشواط التي قطعتها بلادنا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مع التأكيد على ضرورة حماية الحياة الخاصة للأفراد طبقا لما هو وارد في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، كما دعت المداخلات إلى تخليق الحياة العامة، وتطوير قدرات الإعلام الوطني لكي يلعب دورا أكثر إيجابية في خدمة القضايا الوطنية وتنوير الرأي العام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد وزير الدولة في مستهل جوابه عن إشادته بالملاحظات والآراء القيمة التي جاءت في مداخلات السيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في الانخراط الفعلي في تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والتطلع الجماعي نحو البناء الديمقراطي لدولة الحق والقانون.

وفي هذ الصدد، أكد السيد وزير الدولة، بخصوص الإجراءات المرتبطة بحق تأسيس الجمعيات، أن المادة الخامسة من الظهير المنظم لحق تأسيس الجمعيات تحدد الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح الوصل المؤقت، إذ يتعين تسليمه بمجرد إيداع الملف لدى السلطات المختصة، مبرزا أن المجتمع المدني مازال يحظى بنفس المكانة في الهندسة الحكومية للقطاع، وأنه يتمتع بالاستقلالية التامة في القيام بالأدوار التي ترسمها التوجهات الدستورية والمرجعيات القانونية.

وبخصوص التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية ومواكبة وتتبع أشغال اللجان الدائمة، أكد السيد وزير الدولة على العمل على تعزيز التنسيق الحكومي البرلماني من أجل تدعيم المبادرات التشريعية للبرلمان، والعمل على الرفع من التفاعل الإيجابي للقطاعات الحكومية مع الأسئلة الكتابية، وطلبات عقد اجتماعات اللجان البرلمانية.

وأشار أن النهوض بقطاع حقوق الانسان ببلادنا مسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان، ويتعين تضافر جهود جميع المكونات السياسية والمجتمع المدني، وهو شأن يخضع لتراكمات وتطور مستمر، وأن النهوض بحقوق الإنسان أمر لا يرتبط فقط بتطوير الترسانة القانونية والإصلاحات المؤسساتية، بل يجب

العمل سويا وفق مقاربة تشاركية على نشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل بها، وأفاد السيد وزير الدولة أنه ينبغي تعزيز قدرات المؤسسات، وتفعيل القانون لتجاوز بعض الظواهر السلبية التي تمس بالحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين، خصوصا ما ارتبط منها بالمساس بحياتهم الشخصية.

واعتبر السيد وزير الدولة أنه بالرغم من المكتسبات المهمة التي حققها المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مازلنا أمام تحديات كثيرة ترتبط ببعض جوانب حقوق الإنسان، سيما الحقوق المرتبطة بالطفولة والمرأة وبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب مجهودا إضافيا من جميع مكونات المجتمع، خصوصا من خلال العمل على التنشئة، ودعم الأسرة للقيام بمهامها في مجال التربية ونشر ثقافة حقوق الإنسان مجتمعيا.

عرض السيد وزير الدولة

إن تنصروا الله ينصركم
المملكة المغربية
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان
والعلاقات مع البرلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

2

المملكة المغربية
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
عرض السيد وزير الدولة
بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
برسم السنة المالية 2021
لجنة العدل و التشريع و حقوق الإنسان – مجلس المستشارين
الأربعاء 2 دجنبر 2020

3

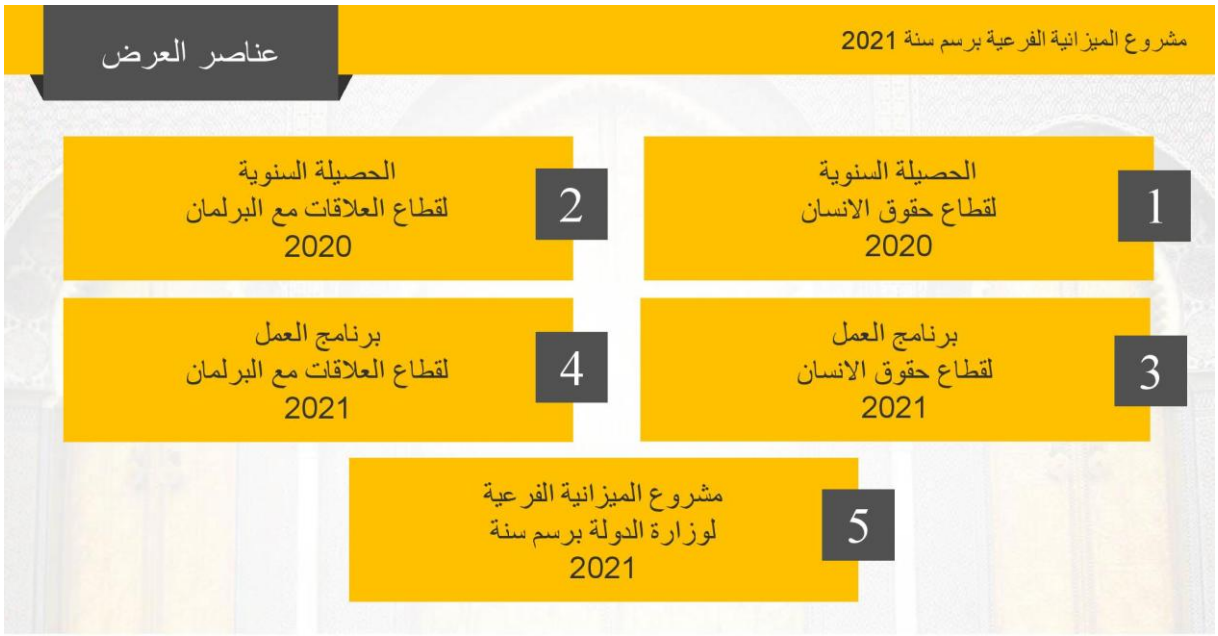
مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
عناصر العرض
1
الحصيلة السنوية
لقطاع حقوق الانسان
2020
2
الحصيلة السنوية
لقطاع العلاقات مع البرلمان
2020
3
برنامج العمل
لقطاع حقوق الانسان
2021
4
برنامج العمل
لقطاع العلاقات مع البرلمان
2021
5
مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الدولة برسم سنة
2021

4

1 الحصيلة السنوية لقطاع حقوق الانسان 2020

5

تقديم

الرسالة الملكية بمناسبة الاحتفال بالذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

"لم يقتصر التزامنا بحقوق الإنسان على المستوى الوطني على تكريسه بنص الدستور فحسب، بل جعلناه أيضا محددا لاختياراتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية «

"وفي هدا الإطار ، ادعو جميع المؤسسات والهيئات المعنية لمواصلة الجهود من أجل القيام بدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان في كل أبعادها وزيادة اشعاعها ثقافة وممارسة ودلك في نطاق الإلتزام بروح المسؤولية والمواطنة التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق والحريات بأداء الواجبات" "

6

- **المحور الأول:** تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- **المحور الثاني:** إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- **المحور الثالث:** النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- **المحور الرابع:** تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- **المحور الخامس :** المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- **المحور السادس:** تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

7

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

- **المحور الأول:** تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- **المحور الثاني:** إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- **المحور الثالث:** النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- **المحور الرابع:** تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- **المحور الخامس :** المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- **المحور السادس:** تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

8

1- اعداد و تقديم التقارير الوطنية

- **تقارير تم تقديمها:**
  - التقرير الوطني الجامع للتقريرين الخامس والسادس حول إعمال **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** - قُدم في دجنبر 2019؛
  - التقرير الوطني لتقييم المرحلة الثالثة من **البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان** - قدم في اكتوبر 2020
  - الصيغة المحينة من **الوثيقة الأساس** التي تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (تعود آخر عملية تحيين إلى سنة 2012). - قدم في اكتوبر 2020
- **تقارير في طور الإعداد:**
  - التقرير الوطني الخامس حول إعمال **اتفاقية مناهضة التعذيب**؛
  - التقرير الوطني الأولي حول إعمال **اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري**؛
  - التقرير الوطني الثاني حول إعمال **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم**.

9

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

2- إنشاء نظام معلومياتي لتتبع تنفيذ التوصيات الأممية

- النظام هو **منصة إلكترونية مشتركة** بين كافة القطاعات والمؤسسات المعنية مخصصة لـ:
  - تقديم **صورة شاملة** لتوصيات جميع الآليات الأممية لحقوق الإنسان من حيث العدد والتوزيع بين القطاعات والمواضيع؛
  - **تتبع وتقييم** تنفيذ مختلف التوصيات؛
  - **إعداد التقارير**؛
  - **استخلاص المعطيات والإحصائيات** ذات الصلة؛
  - توفير **قاعدة معطيات للاستبيانات** التي تمت الإجابة عليها في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الأممية.
- سيتم **إطلاق العمل بالمنصة** نهاية السنة الجارية.

10

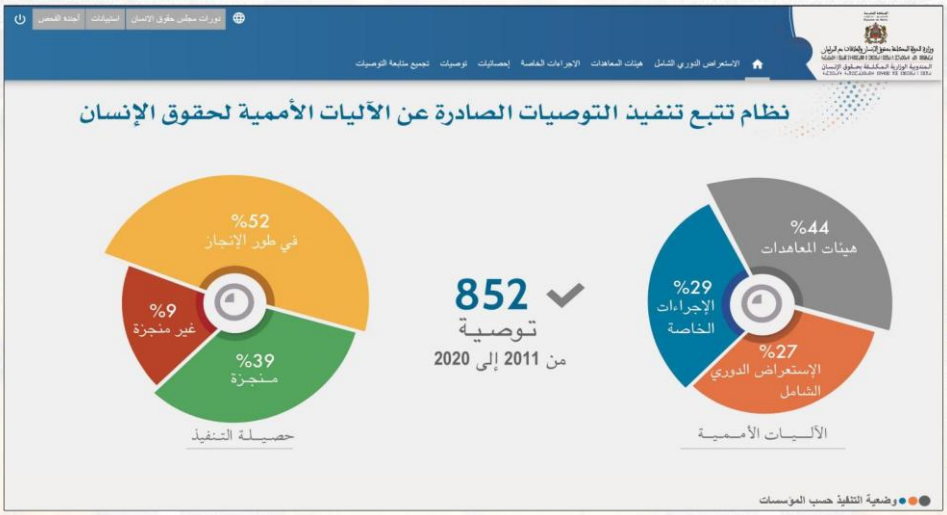

3- المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان

- تأمين مشاركة وطنية متعددة في أشغال **الدورة 43** لمجلس حقوق الإنسان:
  - شارك وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان في **الجزء رفيع المستوى** وألقى كلمة استعرض من خلالها أبرز مجهودات ومنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان؛
  - ألقى وزير الدولة كلمة افتتاحية في **النشاط الموازي حول "تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب: مؤسسات الدولة والإجراءات والممارسات الفضلى"**، وشارك في أشغال هذا اللقاء المنظم من طرف مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب (CTI) التي ساهم المغرب في إطلاقها سنة 2014؛
  - تم عقد **لقاءات لوزير الدولة مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان وعدد من نظرائه** من بعض الدول المشاركة في هذه الدورة.

- تنسيق متابعة **الدورتين 44 و45** عن بُعد.

4- التفاعل بخصوص التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19

- إعداد الجواب على **طلب المعلومات الوارد من اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب** حول التدابير التي اتخذتها بلادنا لمواجهة آثار الجائحة في أماكن الحرمان من الحرية، و من التدابير المتخذة :
  - العفو الملكي الاستثنائي الذي شمل 5654 سجينا؛
  - التدابير المتخذة لتعزيز الخدمات الصحية في أماكن الحرمان من الحرية؛
  - التدابير التي تحد من تفشي العدوى داخل أماكن الحرمان من الحرية؛
  - الإجراءات المتخذة بشأن الزيارات والمحافظة على التواصل مع العائلة.

- اعداد الجواب على **استبيان مشترك لـ 13 إجراء خاصا** تابعا لمجلس حقوق الإنسان حول «حماية حقوق الإنسان إبان وبعد جائحة فيروس كورونا»، في أفق إعداد تقارير أممية موضوعاتية حول تأثير الجائحة على التمتع بحقوق الإنسان.

13

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

5- التفاعل مع منظومة الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان

- مدارسة موضوع المصادقة على الميثاق الافريقي لحقوق الانسان و الشعوب ؛
- المساهمة في إعداد **الخطة الاستراتيجية لحقوق الإنسان** لمنظمة الاتحاد الإفريقي؛
- إبداء الرأي والملاحظات حول الانضمام إلى **الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة**؛
- إبداء الرأي والملاحظات حول الانضمام إلى **البروتوكول الإضافي حول حقوق الأشخاص المسنين** الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛
- المشاركة في **الدورة العادية الخامسة للجنة التقنية المتخصصة للعدالة والشؤون القانونية** بأديس أبابا في نونبر 2019؛
- المشاركة في **ورشة حول اعتماد خطة العمل العشرية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا** المنظمة بأديس أبابا في دجنبر 2019؛
- المشاركة في **الورشة الإقليمية لتعزيز أداء الفاعلين في مجال تعزيز دولة الحق والقانون في شمال إفريقيا**، المنظمة من طرف مفوضية الاتحاد الإفريقي في دجنبر 2019 بنواكشوط.

14

6- التعاون مع الاتحاد الأوربي

- **توقيع اتفاقية تمويل برنامج للتعاون مع الاتحاد الأوربي** تحت عنوان «حقوق وحماية»؛
- **إعداد طلب العروض المتعلق بمشروع الدعم التقني** لفائدة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛
- إطلاق تنفيذ البرنامج خلال سنة 2021.

محاور المشروع	الغلاف المالي
• إنشاء أقطاب للخبرة في مجال التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ • تعزيز إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية؛ • إعداد الخطة الاستراتيجية للمندوبية برسم الفترة 2022-2026؛ • وضع دليل المساطر الوظيفية في مجال حقوق الإنسان وتطوير نظام لمراقبة النجاعة والأداء؛ • تنظيم زيارات ميدانية لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى.	€ 1.160.000 ~

7- المساهمة في إعداد دراسات وتقارير دولية والتفاعل معها

- نسقت وزارة الدولة التفاعل مع ما يناهز **48 استبيانا وطلبا للمعلومات والمساهمات** صادرا عن هيئات أممية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والخبراء المستقلين والمقررين الخاصين وفرق العمل الموضوعاتية؛
- تم إبداء الرأي بخصوص إعداد **صك دولي ملزم قانونًا بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال** من طرف مجلس حقوق الإنسان؛
- تعمل وزارة الدولة على إعداد مساهمة بلادنا في **مشروع «دور الأنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في إعمال المعايير والتوصيات الدولية في مجال حقوق الإنسان»** الذي يندرج في إطار عملية تعزيز نظام هيئات المعاهدات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة؛
- تم تنسيق إعداد المساهمات والتفاعل بشأن **تقارير وزارة الخارجية الأمريكية** حول أسوإ أشكال عمل الأطفال والاتجار بالبشر وحقوق الإنسان والحرية الدينية.

8- التفاعل مع تقارير وطلبات منظمات غير حكومية

حرصت وزارة الدولة على متابعة والتفاعل مع التقارير السنوية والادعاءات وطلبات المعلومات الصادرة عن منظمات غير حكومية دولية، منها:

- **منظمة العفو الدولية؛**
- **"هيومن رايتس ووتش"؛**
- **"فريدم هاوس"؛**
- **"فرانت لاين ديفندرز".**

17

- المحور الأول: تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- **المحور الثاني:** إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- المحور الثالث: النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- المحور الرابع: تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- المحور الخامس : المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- المحور السادس: تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

18

1- إعداد الحصيلة نصف المرحلية حول إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

إعداد الحصيلة نصف المرحلية 2018-2019 لخطة العمل بتنسيق مع جميع الأطراف المعنية:

- **إعداد صيغة أولية** انطلاقا من المساهمات التي تم تجميعها؛
- **تنظيم ورشات عمل** مع كل قطاع ومؤسسة معنية، مكنت من مناقشة وتدقيق المعطيات وإغناء مضامين الحصيلة نصف المرحلية على ضوء المخطط التنفيذي للخطة؛
- التوصل بالحصيلة النهائية لكل قطاع ابتداء من أواخر أكتوبر 2020 من أجل **إعداد الوثيقة النهائية لهذه الحصيلة**.

19

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

2- إعداد لوحة قيادة مؤشرات حقوق الإنسان

إطلاق ورش إعداد لوحة القيادة المتعلقة بمؤشرات حقوق الإنسان بتنسيق مع كافة أطراف الشراكة والتعاون:

- **تنظيم زيارة عمل إلى مجلس أوربا** بمشاركة وفد وطني يضم ممثلين عن قطاعات حكومية ومجالس الجهات والنيابة العامة بهدف تبادل التجارب وتقوية القدرات حول إعداد لوحة القيادة الخاصة بالمؤشرات ذات الصلة بخطط العمل في مجال حقوق الإنسان.
- **إعداد صيغة أولية** للوحة قيادة المؤشرات؛
- **تنظيم ورشات عمل مع كل قطاع ومؤسسة** معنية بهدف تبسيط منهجية إعداد المؤشرات وضبط طريقة صياغتها؛
- التوصل باقتراحات القطاعات ابتداء من نونبر 2020 من أجل إعداد **الصيغة النهائية للوحة القيادة**.

20

3- وضع الوسائل المعلومياتية المواكبة لتنزيل الخطة

- يتم حاليا **وضع نظام معلومياتي لتتبع تنفيذ الخطة** وبرمجة ورشات لتأطير المخاطبين الرسميين ونقط الارتكاز على طريقة استخدامه؛
- يتم **إعداد بوابة إلكترونية خاصة بالخطة** سيتم إطلاقها بمناسبة تقديم الحصيلة نصف المرحلية 2018-2019.

21

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

- المحور الأول: تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- المحور الثاني: إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- **المحور الثالث:** النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- المحور الرابع: تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- المحور الخامس : المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- المحور السادس: تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

22

1- تنفيذ مشروع "مدرسة حقوق الإنسان **2019-2021**"

- **إطلاق تنفيذ الشراكة الإطار** بخصوص برنامج "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021" خلال حفل عرف الاحتفاء بمجموعة من الفعاليات الوطنية التي ساهمت في النهوض بالتربية والتثقيف على حقوق الإنسان؛
- **إعداد برنامج العمل الوطني ومخطط العمل التنفيذي** للمشروع؛
- **تنظيم المنتدى الجهوي الأول** للبرنامج بجهة العيون-الساقية الحمراء في دجنبر 2019؛
- **تنظيم المنتدى الجهوي الثاني** بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة في يناير 2020؛
- **توقيع اتفاقيتي شراكة** مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بكلا الجهتين؛
- **وضع برنامج عمل لتنظيم باقي المنتديات الجهوية**، تم إرجاء تفعيله إلى حين تجاوز مرحلة الطوارئ الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد 19.

23

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

2- الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

- **خلدت وزارة الدولة الذكرى الإحدى والسبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال تنظيم حفل عرف تكريم أربع شخصيات بارزة من المشهد الحقوقي المغربي والإفريقي أشرفت على انتقائها لجنة مستقلة مكونة من سبع شخصيات حقوقية وأكاديمية؛
- نظمت وزارة الدولة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان **ندوة دولية حول "المبادئ الكونية لحقوق الإنسان وتطبيقاتها في المؤسسات السجنية"**، بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- تم **تنظيم سلسلة من الندوات والورشات ونشر دعامات ووسائط توعوية للنهوض بثقافة حقوق الشباب وتعزيز المشاركة المواطنة**، في إطار المشاركة في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب في نسخته 26 تحت شعار "تعزيز المشاركة المواطنة والنهوض بحقوق الشباب أساس المجتمع الديمقراطي".

24

3- إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية

- تم **إعداد المخطط التنفيذي لمشروع «إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية»** بشراكة مع مكتب اليونسكو متعدد البلدان بالرباط والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية؛
- تم **الشروع في تنزيل مضامين المخطط التنفيذي** ابتداء من أكتوبر 2020.

25

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

- **المحور الأول:** تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- **المحور الثاني:** إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- **المحور الثالث:** النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- **المحور الرابع:** تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- **المحور الخامس :** المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- **المحور السادس:** تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

26

1- دعم ومواكبة الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان

- رغم الظروف الاستثنائية المتعلقة بجائحة كوفيد 19، تمت **مواصلة تنفيذ الاتفاقيات** المبرمة في إطار برنامج الشراكة مع الجمعيات برسم سنة 2019، وذلك عبر تقنيات التواصل عن بعد؛
- تتعلق الاتفاقيات بإنجاز **39 مشروعا** يهم **مواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية** الواردة في التوصية العاشرة من خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى **جهات المملكة الاثني عشر**، بميزانية تناهز **2.952.170 درهما**.
- تم البدء في **إعداد دورات تكوينية في مجال تقنيات إعداد وبناء مشاريع الشراكة** لفائدة الجمعيات المتظلمة برسم برنامجي 2018 و 2019.

27

2- تطوير برامج الشراكة مع الجمعيات

- تم إطلاق **دراسة تقييمية لبرامج الشراكة** مع منظمات المجتمع المدني منذ انطلاقها سنة 2012 إلى حدود آخر مرحلة برسم سنة 2019 بتمويل من منظمة اليونسيف؛
- تهدف الدراسة إلى:
  - الوقوف على **نقط القوة** ودراسة سبل تعزيزها وتحديد **نقط الضعف** وكيفية العمل على تجاوزها؛
  - دراسة سبل **تطوير استراتيجية الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني** العاملة في مجال حقوق الإنسان.

28

3- الإسهام في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان

إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج حماية الطفولة

- أطلقت وزارة الدولة بشراكة مع منظمة اليونسيف تفعيل برنامج حماية الطفولة في مرحلته الثالثة، التي تستهدف بشكل خاص تعزيز **حماية الأطفال المحرومين من الحماية الأسرية** على مستوى **منظمات المجتمع المدني** و**الفاعلين الترابيين** من خلال:
  - **دعم قدرات الجمعيات** في مجال إعداد التقارير وتتبع أوضاع الطفولة؛
  - **إنشاء 3 شبكات جمعوية** لتتبع أوضاع الطفولة على مستوى جهات الشرق وبني ملال-خنيفرة والدار البيضاء-سطات؛
  - **تطوير التخطيط الاستراتيجي الجهوي** في مجال حقوق الطفل.

29

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
محاور عمل قطاع حقوق الانسان
لسنة 2020

3- الإسهام في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان

برنامج تقوية القدرات بناء على الحاجيات الأساسية للجمعيات

- انطلق إعداد **برنامج لتقوية قدرات الجمعيات اعتمادا على حاجياتها الأساسية في مجال التكوين** ذات الصلة بالبعد الحمائي لحقوق الإنسان، والنهوض بثقافة وقيم حقوق الإنسان، والتفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية، وبناء الشراكات والتشبيك والعمل المشترك؛
- تم إنجاز **تقرير حول الحاجيات الأساسية للجمعيات في مجال التكوين** بناء على مضامين **159 جوابا** تم تلقيه على الاستمارة التي تم نشرها؛
- تعمل وزارة الدولة على صياغة **خطة عمل مشتركة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** من أجل تنفيذ هذا البرنامج.

30

- **المحور الأول:** تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- **المحور الثاني:** إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- **المحور الثالث:** النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- **المحور الرابع:** تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- **المحور الخامس :** المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- **المحور السادس:** تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

31

1- إطلاق مبادرة حول تعزيز حماية الأطفال من العنف

تفاعلا مع أحداث العنف ضد الأطفال التي عرفتها بلادنا مؤخرا، بادرت وزارة الدولة إلى **تنظيم لقاء بخصوص ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال**، شاركت فيه القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية والجمعيات العاملة في المجال، وخصص لـ:

- **تعميق التفكير** حول وسائل وآليات حماية الطفولة؛
- **مراجعة الأداء واستجلاء مكامن الضعف** لدى الأطراف المعنية بالطفولة؛
- **البحث عن مداخل جديدة لتعزيز حماية الأطفال** من مختلف الاعتداءات.

32

2- بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

توصلت وزارة الدولة خلال سنة 2020 بما مجموعه **7832 شكاية تمت معالجتها بنسبة 89،5%**، وتتضمن:

- **701 شكايات ورقية، بلغت نسبة معالجتها 85%**؛
- **7131 شكاية إلكترونية، بلغت نسبة معالجتها 94%.**

- **المحور الأول:** تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- **المحور الثاني:** إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
- **المحور الثالث:** النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- **المحور الرابع:** تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني
- **المحور الخامس :** المساهمة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان
- **المحور السادس:** تقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

تم إطلاق **مشروع لتقوية قدرات موظفي المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان** بشراكة مع أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، يهدف إلى الارتقاء بأداء موظفي المندوبية من خلال:

- إعداد برنامج تكويني شامل في مجال حقوق الإنسان بناء على الأهداف والاحتياجات الخاصة بالمندوبية؛
- مشاركة ثلاثة موظفين في أول دورة تكوينية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

35

2 الحصيلة السنوية لقطاع العلاقات مع البرلمان 2020

36

الحصيلة السنوية
لقطاع العلاقات مع البرلمان
2020

2

37

قطاع العلاقات مع البرلمان

38

تقديم

بمناسبة افتتاح الدورة الأولى
من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة

أكد جلالته على أن هذه السنة التشريعية **"يجب أن تتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، لأنها تأتي في منتصف الولاية الحالية.. وبذلك، فهي بعيدة عن فترة الخلافات، التي تطبع عادة الانتخابات...."**.

وقال أيضا، حفظه الله، بأن **" المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات، ويأتي في صدارة أولوياتها، تنزيل الإصلاحات، ومتابعة القرارات، وتنفيذ المشاريع، وهي من اختصاص الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالدرجة الأولى..."** و **" الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات ، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا"**

39

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021

تقديم

- تميزت السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة بما يلي:

- مواصلة تنفيذ الالتزام الحكومي الوارد في البرنامج الحكومي في شأن **إقامة علاقة تعاون بناء وتواصل مستمر مع البرلمان** في احترام تام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر والانفتاح على كل مبادرات تطوير علاقة الحكومة بالبرلمان **والتفاعل مع المبادرات التشريعية**

- اعتماد **الهندسة الحكومية الجديدة**

- **خصوصية استثنائية** غير مسبوقة مع بداية الدورة التشريعية الثانية **نتيجة تفشي جائحة فيروس "كورونا ",**

- أثمرت علاقات التعاون بين الحكومة والبرلمان حصيلة تشريعية ورقابية مهمة، تتجلى من خلال عدة مؤشرات كمية ونوعية **بفضل تعزيز دينامية العمل الحكومي** داخل المؤسسة التشريعية.

40

حصيلة العمل التشريعي برسم سنة 2020

41

مشروع قانون
تمت المصادقة عليه
بصفة نهائية

59

42

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021

تميزت السنة التشريعية الرابعة بالمصادقة على عدة قوانين هامة و على رأسها :

- قانون تنظيمي يهم المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية
- قانون تنظيمي معدل للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا .

قوانين عادية جديدة ومؤسسة من بينها تلك التي تهم :

- قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ،
- قانون مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية،
- قانون تنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي
- قانون الأمن السيبراني
- قانون يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة
- قانون مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها،
- قانون يهم منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات،
- قانون التقييم البيني
- قانون سن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

43

حصيلة العمل التشريعي
برسم سنة 2020

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021

قوانين عادية ذات طبيعة مالية وتهم:

- قانون المالية للسنة المالية 2020
- قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020
- قانون يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية
- قانون تصفية ميزانية السنة المالية 2017

قوانين عادية معدلة تهم بصفة خاصة :

- القانون المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية
- قانون منع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها،
- مدونة التجارة البحرية،
- القانون المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية،
- قانون عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

22 اتفاقية متعددة الأطراف أو ثنائية لتقوية إشعاع المملكة .

44

ترسيخ التوافق في الإنتاج التشريعي الوطني

نتائج التصويت على مشاريع القوانين:

مشاريع القوانين	العدد	النسبة
المصادق عليها بالإجماع	44	75%
المصادق عليها بالأغلبية	15	25%
المجموع	59	100%

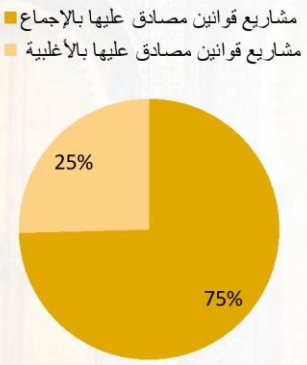

45

ترسيخ التوافق في الإنتاج التشريعي الوطني

عدد القراءات البرلمانية لمشاريع القوانين:

القراءات	العدد	النسبة
قراءة أولى	52	88%
قراءة ثانية	07	12%
المجموع	59	100%

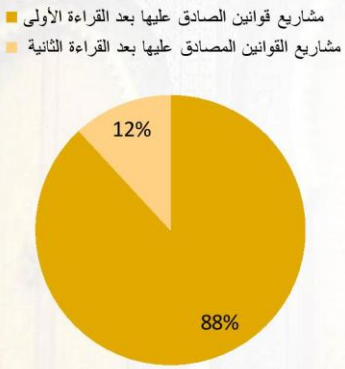

46

نسبة التعديلات التي تم قبولها من طرف الحكومة
في عدة حالات أكثر من

50%

47

وضعية مشاريع القوانين المتبقية قيد الدرس :

- عدد مشاريع القوانين المتبقية قيد الدرس بالبرلمان (إلى غاية 27 نونبر 2020): **58** مشروع قانون، من ضمنها 19 مشروع قانون وافق عليه مجلس النواب في انتظار إتمام دراسته بمجلس المستشارين.

تتضمن النصوص التشريعية المتبقية قيد الدرس بالبرلمان:

بمجلس النواب — **31** مشروع قانون

- مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب - أحيل على المجلس بتاريخ 2016/10/06-
- مشروع قانون يغير ويتمم مجموعة القانون الجنائي- أحيل على المجلس بتاريخ 2016/06/24-
- مشروع قانون يغير و يتمم القانون المتعلق بالصحافة و النشر - أحيل على المجلس بتاريخ 2018/02/14-
- مشروع قانون يتعلق بحماية النباتات، - أحيل على المجلس بتاريخ 2018/06/29-
- مشروع قانون تنظيم مهنة الوكيل في الجمرك - أحيل على المجلس بتاريخ 2018/07/06-
- مشروع قانون يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن - أحيل على المجلس بتاريخ 2019/07/11-
- ومشروع قانون الهيئة الوطنية للصيادلة - أحيل على المجلس بتاريخ 2019/12/25-

48

بمجلس المستشارين

27 مشروع قانون

- مشروع قانون بمثابة مدونة التعاضد (كما وافق عليه مجلس النواب) -أحيل على المجلس بتاريخ 2016/02/08-
- مشروع قانون تغيير وتتميم مدونة التغطية الصحية الأساسية - أحيل على المجلس بتاريخ 2016/07/26-
- مشروع تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية) -أحيل على المجلس بتاريخ 2019/02/05-

التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية:

حرصت الحكومة على **تفعيل التزامها بالتفاعل** مع المبادرات التشريعية البرلمانية وتنفيذ مقتضيات **المادة 23** من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة من خلال تفعيل عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية، المحدثة بموجب **منشور السيد رئيس الحكومة** رقم 04/2017 بتاريخ 28 يونيو 2017 :

7	اجتماعات للجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية
6	اجتماعات للحكومة لدراسة مقترحات القوانين

- بلغ عدد مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفا بشأنها **252** مقترح قانون من أصل **280** مقترح قانون قيد الدرس بالبرلمان أي بما نسبته **90%**، في انتظار إتمام دراسة **28** مقترح قانون من لدن القطاعات الحكومية واللجنة التقنية لتمام موقف الحكومة من مقترحات القوانين المودعة بالبرلمان,
- صادق البرلمان بصفة نهائية على مقترحي قانون (الأول يتعلق **بتغيير وتتميم القانون المتعلق باقتناء سفن الصيد** ومباشرة بنائها وترميمها، والثاني يتعلق **بتغيير وتتميم المادة 202 من قانون تحديد تدابير لحماية المستهلك**) ، وبذلك بلغ عدد مقترحات القوانين التي تمت المصادقة عليها بصفة نهائية من طرف البرلمان **منذ بداية الولاية التشريعية العاشرة** ما مجموعه **11** مقترح قانون ، علما أن هناك **05** مقترحات قوانين موافق عليها من طرف أحد مجلسي البرلمان، **في انتظار استكمال الدراسة والمصادقة النهائية عليها**.

مواكبة وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة:

عملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان والتي بلغ المجموع العام لاجتماعاتها برسم السنة التشريعية الرابعة (**208**) اجتماعات.

الفترة الزمنية	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس النواب	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس المستشارين
دورة أكتوبر2019-2020	92	49
بين دورتي أكتوبر2019-2020 وأبريل 2020	03	04
دورة أبريل 2020	31	23
بين دورتي أبريل 2020 وأكتوبر2020-2021	04	02
المجموع	130	78

حصيلة العمل الرقابي برسم سنة 2020

53

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021

الجلسات الشهرية للسيد رئيس الحكومة :

- تفاعل السيد رئيس الحكومة مع الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة (**111 سؤالا**)، حيث خصصت لهذا الغرض **16** جلسة شهرية منذ بداية دورة أكتوبر 2019 الى غاية 27 نونبر 2020

الجلسات الشهرية لرئيس الحكومة بمجلسي البرلمان

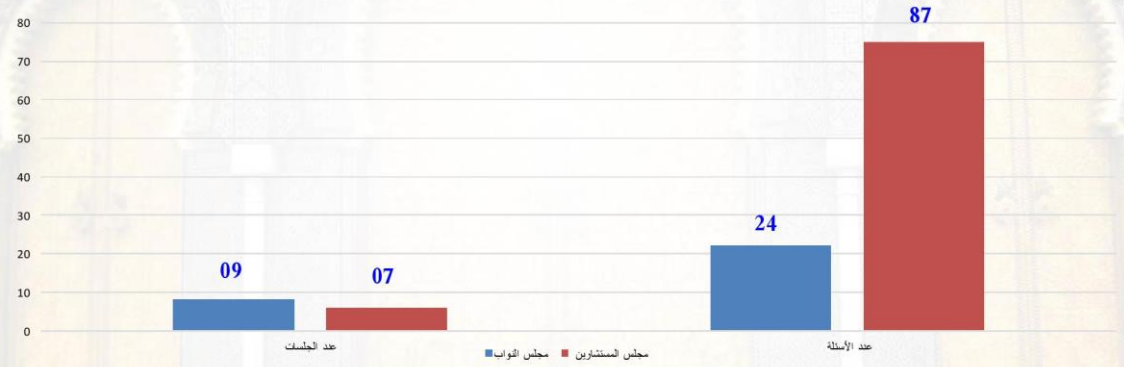

54

من بين أهم المحاور التي تمت الإجابة عنها في الجلسات الشهرية :

بمجلس النواب

- ✓ تحسين مناخ الأعمال؛
- ✓ تنمية المناطق النائية في إطار الجهوية المتقدمة؛
- ✓ الاستراتيجيات الحكومية في مجال التصنيع؛
- ✓ الأمن المائي للمغرب؛
- ✓ التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، وتدابير مواجهتها؛
- ✓ السياسات العامة الموجهة للشباب للتخفيف من آثار جائحة كورونا.

55

من بين أهم المحاور التي تمت الإجابة عنها في الجلسات الشهرية :

بمجلس المستشارين

- ✓ السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة ؛
- ✓ السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان؛
- ✓ سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية؛
- ✓ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛
- ✓ السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة؛
- ✓ واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا؛

56

الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية :

- أجابت الحكومة على **961** سؤالا شفهيا منذ بداية دورة أكتوبر 2019 إلى غاية 27 نونبر 2020
- وخصصت لهذا الغرض **63** جلسة أسبوعية

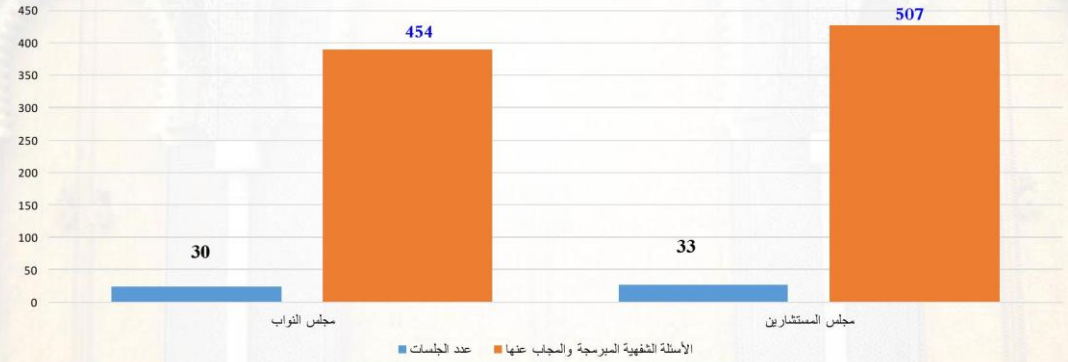

- عدد الأسئلة الآنية التي أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عنها بلغت (169) سؤالا، غير أن مكتبي مجلسي البرلمان لم يتمكنا من برمجة سوى (69) سؤالا.

المجلس	الأسئلة الشفهية الآنية التي أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها	الأسئلة الشفهية الآنية التي أقرها مكتب المجلس
مجلس النواب	87	17
مجلس المستشارين	82	52
المجموع	169	69

- بلغ عدد **الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة** التي تمت برمجتها وأجابت عنها الحكومة إلى غاية 27 نونبر 2020 : 196 سؤالا شفهيا تلته مناقشة من أصل 202 سؤالا شفهيا تليه مناقشة.

المجلس	الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة وأبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها	الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة وأقرها مكتب المجلس
مجلس النواب	78	72
مجلس المستشارين	124	124
المجموع	202	196

- بالنسبة **لطلبات التحدث في موضوع عام وطارئ**: قدم السيدات والسادة الوزراء المعنيون بها إيضاحات ومعطيات حول **22** موضوعا عاما وطارئا من أصل **109**طلبات تم تقديمها بمجلس النواب
- وبالنسبة **للتعهدات الحكومية** التي يقوم مجلس النواب بجردها خلال الجلسات العمومية: قدمت الحكومة الإجابة عن التدابير المتخذة في شأن **64** تعهدا من أصل **205** تعهدات, أي بنسبة **31,21%**

الأسئلة الكتابية

- أجابت الحكومة على **4301** سؤالا كتابيا من أصل **8833** سؤالا كتابيا محالا على القطاعات الحكومية (ما بين بداية دورة أكتوبر 2019 و27 نونبر 2020)، بنسبة **48,69%** بما يفرض مضاعف المجهود الحكومي لتسوية الأسئلة الكتابة المتبقية بدون جواب.

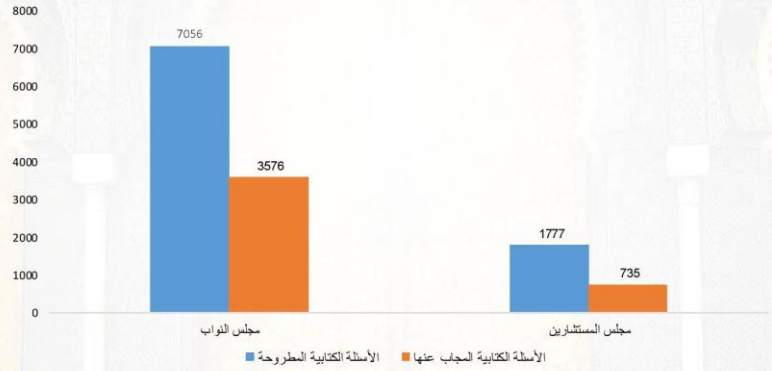

توزيع الأسئلة الكتابية والإجابة عنها بمجلسي البرلمان حسب القطاعات الحكومية
(برسم الولاية التشريعية الحالية إلى غاية 27 نونبر 2020)

القطاعات الحكومية	مجلس النواب		مجلس المستشارين		المجموع		
	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجاب عنها	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجاب عنها	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجاب عنها	الأسئلة الكتابية المتبقاة
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	299	241	55	45	354	286	68
وزارة الداخلية	3117	348	711	111	3828	459	3369
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	219	110	39	22	258	132	126
وزارة العدل	309	179	59	31	368	210	158
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	442	382	81	69	523	451	72
الأمانة العامة للحكومة	35	21	4	0	39	21	18
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	1136	779	133	81	1269	860	409
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	1539	794	189	123	1728	917	811
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	2464	1806	407	276	2871	2082	789
وزارة الصحة	2674	1318	693	340	3367	1658	1709
وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	683	567	131	109	814	676	138

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
حصيلة العمل الرقابي
برسم سنة 2020

القطاعات الحكومية	مجلس النواب		مجلس المستشارين		المجموع		
	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجاب عنها	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجاب عنها	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجاب عنها	الأسئلة الكتابية المتبقاة
التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	2725	1593	746	389	3471	1982	1489
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	685	333	112	56	797	389	408
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي	708	359	106	50	814	409	405
وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	968	774	212	148	1180	922	258
وزارة الشغل والإدماج المهني	648	506	81	56	729	562	167
وزارة الثقافة والشباب والرياضة	1447	900	304	128	1751	1028	723
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	596	367	85	41	681	408	273
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني	42	33	12	11	54	44	10
الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج	194	132	10	4	204	136	68
الوزارة المنتدبة لدى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي	736	709	74	62	810	771	39

طلبات تقديم عروض من طرف أعضاء الحكومة :

- ساهمت الحكومة في تنشيط الدور الرقابي للجان البرلمانية الدائمة بمجلسي البرلمان من خلال الاستجابة ل **100** طلب من أصل **273** طلب لتقديم عروض من طرف السادة أعضاء الحكومة لدراسة القضايا ذات الصلة بتدبيرهم؛
- تفاعلت الحكومة مع طلبات **لجنة مراقبة المالية العامة** لتقديم عروض من طرف رؤساء بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب بحضور السادة أعضاء الحكومة المعنيين. وشملت المؤسسات التالية:

- ✓ مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط
- ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- ✓ مجموعة العمران
- ✓ المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
- ✓ مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
- ✓ المكتب الوطني المغربي للسياحة
- ✓ الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية"
- ✓ الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
- ✓ المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

المهام الاستطلاعية

تجاوبت الحكومة مع المهام الاستطلاعية المؤقتة والزيارات الميدانية, وتشمل مواضيعها **بمجلس النواب** :

الموضوع	تاريخ موافقة مكتب المجلس على القيام بالمهمة	ملاحظات
تقديم تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة للملاعب المعشوشبة التابعة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وحلبات ألعاب القوى التابعة للجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى	07 دجنبر 2017	تم تقديم التقرير بحضور السيد وزير الثقافة والرياضة بتاريخ 12 فبراير 2020
مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية لبعض القنصليات المغربية بالخارج	31 يناير 2019	تمت مناقشة التقرير حضور السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية، والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج) بتاريخ 16 يوليوز 2020
مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على الأوضاع التي يعيشها الأطفال المهملون ووضعية النساء الممتهنات للتهريب المعيشي	05 يونيو 2018	تمت مناقشة التقرير بتاريخ 07 يناير 2020
مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة على وضعية المؤسسات السجنية	07 دجنبر 2017	تمت مناقشة التقرير بحضور السيد وزير الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان والمدير العام لإدارة السجون بتاريخ 08 يوليوز 2020
المهمة الإستطلاعية حول مقالع الرمال	29 شتنبر 2020	قيد الإنجاز
القيام بزيارة ميدانية للمنطقة الصناعية (أطلنتيك ميد بارك) بمدينة الدار البيضاء	تمت بدعوة من وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	تم إنجازها بتاريخ 19 فبراير 2020 لفائدة السيدات النائبات والسادة النواب أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية والسيدات المستشارات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

المهام الاستطلاعية

بمجلس المستشارين :

الموضوع	تاريخ موافقة مكتب المجلس على القيام بالمهمة	ملاحظات
تقديم تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول واقع الصحة بجهة درعة تافيلالت	18يونيو 2018	تم تقديم التقرير بحضور السيد وزير الثقافة والرياضة بتاريخ 12 فبراير 2020
القيام بمهمة استطلاعية لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	22 يونيو 2020	قيد الإنجاز (عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع طلب القيام بهذه المهمة).
القيام بمهمة استطلاعية لبعض المؤسسات الاستشفائية بجهة فاس- مكناس	02 نونبر 2020	قيد الإنجاز

65

التنسيق والتعاون

66

واصلت الوزارة إعداد مشروع النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية الجديد، وذلك بهدف الملائمة مع أحكام الدستور والمقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة، فضلا عن توسيع مجال النظام المعلوماتي الحالي ليكون في تواصل تلقائي مع الأنظمة المعتمدة من طرف البرلمان بمجلسيه ومختلف القطاعات الوزارية لتسهيل التبادل المعلوماتي بشكل آمن وسريع.

67

حصيلة العلاقات مع المجتمع المدني

68

تقديم

...ويواصل المجتمع المدني المغربي من جهته، تطوير قدراته وتنويع نسيجه، في سعي يومي إلى الإسهام في حماية الحقوق وتعزيز روح المواطنة. ولا يسعنا إلا أن نحيي دوره في هذا المجال. وما مشاركته الفاعلة في المؤسسات الدستورية للحكامة الجيدة، وفي مجالس الديمقراطية التشاركية التي أرستها الدولة والجماعات الترابية، إلا ضمانة لترسيخ ثقافة الحوار، وقيمة مضافة في هذا الشأن(...) في وقت صار فيه المجتمع المدني شريكا أساسيا للدول، يغني بمقترحاته وتوصياته عمليات إعداد السياسات الوطنية، والتوجهات الدولية في مجال حقوق الإنسان...".

مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 20 دجنبر 2018، **بمناسبة تخليد الذكرى الـ70 لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

"...وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة..."

مقتطف من الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح **الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة**

69

حصيلة العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة **2020**

المحور الأول : المنظومة القانونية والتنظيمية

إعداد مشروع قانون رقم 18. 06 المتعلق بتنظيم التطوع التعاقدي، والذي ستتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة قريبا، من أجل استكمال مسطرة الدراسة والمصادقة عليه؛

إعداد مسودة مشروع قانون للتشاور العمومي؛

إعداد مذكرة تتضمن جميع المقترحات لتعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية من أجل تسهيل هذه الممارسة من طرف المواطنات والمواطنين.

إعداد النص التنظيمي المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والجمعيات والذي يهدف إلى:

-تحيين دورية السيد الوزير الأول رقم 7/2003 المؤرخة بتاريخ 27 يونيو 2003؛

-تعزيز الشراكة بين القطاع العام والجمعيات؛

-اعتماد التوصيات المتعلقة بالشراكة مع الجمعيات الواردة في تقارير المؤسسات الوطنية ومخرجات الحوار الوطني والحوار الموازي؛

إعداد مقترح لتعديل النصوص التنظيمية المتعلقة بجائزة المجتمع المدني من أجل تبسيط المساطر وتجويدها؛

70

المحور الثاني : الديمقراطية التشاركية

دراسة **عريضة الحياة**، المتعلقة بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية تحت إسم "صندوق مكافحة السرطان"، من طرف لجنة العرائض والذي بلغ عدد مدعميها إلى 40608 :

تعتبر أول عريضة يتم قبولها والتفاعل الإيجابي مع أهدافها من طرف رئيس الحكومة؛
عقدت لجنة العرائض عشر (10) اجتماعات لدراستها من حيث الشكل والمضمون، مع توسيع النقاش مع الفاعلين المعنيين بموضوع العريضة وفق منهجية تشاركية وتشاورية؛
اعتبارا لكون الهدف الأساسي لإحداث هذا الحساب هو تأمين «التغطية الشاملة لكل نفقات العلاج لجميع مرضى السرطان وبجميع أنواعه"، ارتأت اللجنة أن تعميم التغطية الصحية الشاملة يعد المدخل الأساس لتحقيق هذا الهدف؛
ومن أجل تقديم أجوبة آنية، التزمت الحكومة بتنزيل مجموعة من الإجراءات (29 اجراء)، تتعلق على وجه الخصوص بالوقاية والكشف المبكر وتعزيز الولوج للتشخيص والعلاج وتوفير الأدوية فضلا عن الجوانب المؤسساتية.

للتذكير توصلت لجنة العرائض منذ إحداثها إلى اليوم **بثمانية عرائض**؛ لم يتم قبول **5** منها لعدم استفائها للشروط الشكلية، و **عريضتين جديدتين** تم إيداعها برئاسة الحكومة :

- الأولى بتاريخ 14 أكتوبر 2020 في موضوع "إعداد لوائح أعضاء الجماعات السلالية التابعة للجماعات الترابية بني كيل، تندرارة، معتركة، بإقليم فجيج" والتي تمت إحالتها على لجنة العرائض بتاريخ 20 أكتوبر 2020 : **في طور الدراسة**
- الثانية بتاريخ 03 نونبر 2020 حول موضوع "تداعيات جائحة كورونا على قطاع الحفلات والمناسبات والتظاهرات" والتي تمت إحالتها على كتابة لجنة العرائض بتاريخ 19 نونبر 2020 : **في طور الدراسة**

تطوير خدمات المنصة الوطنية للمشاركة المواطنة " eParticipation.ma"، والتي تهدف إلى تحقيق مشاركة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني، وتيسير ممارسة الحق في تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع والتشاور العمومي والعمل على تشجيع استعمالها من طرف الجماعات الترابية.

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى تعزيز المشاركة المواطنة :

تتبع تنفيذ برنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب 2018-2020 "مشاركة مواطنة"، بالتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب؛
إطلاق الدراسة المتعلقة بمهن الحياة الجمعوية الممول من طرف الاتحاد الأوروبي؛
إطلاق الدراسة المتعلقة بدور الجمعيات للإسهام بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي؛
إحداث **منصة إلكترونية لتكوين الجمعيات عن بعد** في مجال الديمقراطية التشاركية www.tacharokia.ma بتمويل من البنك الدولي و سيتم اعطاء انطلاقتها في غضون الأيام المقبلة؛

على مستوى الترافع المدني عن مغربية الصحراء :

إعداد الدليل الاجرائي للترافع المدني عن مغربية الصحراء أمام المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي)، (في طور الإنجاز)؛

على مستوى الأمن المجتمعي (التصدي لآفة المخدرات)

إعداد الدليل المرجعي الشامل للتصدي لآفة المخدرات (في طور الانجاز بتعاون مع الأطراف المعنية) الذي يتضمن:

- الدليل المرجعي والمفاهيمي للتصدي لآفة المخدرات؛
- دليل الحماية عبر التحسيس والتوعية والإرشاد ضد آفة المخدرات؛
- دليل المواكبة وإعادة الإدماج للمتعافين من الادمان على المخدرات ؛
- دليل الترافع المدني من أجل سياسات عمومية مندمجة ضد آفة المخدرات

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى ولوج الجمعيات لخدمات برامج السمعي البصري والتحول الرقمي : مواصلة تنفيذ البرنامج

السنة	عدد الجهات	عدد الجمعيات المستفيدة	نسبة الإنجاز	نوع الدورة
2018	1	93	53%	حضورية
2019	4	177	81%	حضورية
2020	7	166	86%	عن بعد
المجموع	12	433		

- يندرج البرنامج ضمن التزامات وزارة الدولة في إطار الحكومة المنفتحة (التزام 17) وتستفيد بموجبه **168** جمعية بجميع جهات المملكة، حيث تم تكوين **433** فاعلة وفاعل جمعوي وبالتالي تم تحقيق مؤشر تفوق نسبته **270 %**؛
- اعتماد مقاربة تشاركية مع الجمعيات في إعداد المحتوى؛
- إغناء مواد التكوين بحيث انتقلت من ستة محاور إلى ثمانية محاور ؛
- يتم حالياً إعداد دراسة في إطار برنامج مشاركة مواطنة تهدف الى إعداد برنامج جديد يلبي حاجيات الجمعيات في هذا المجال بالإضافة إلى إعداد دليل حول ولوج الجمعيات لخدمات برامج السمعي البصري والتحول الرقمي؛
- كما يتم العمل على إعداد المحتوى لإدراجه في بوابة تشاركية لتكوين الجمعيات عن بعد.

73

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
حصيلة العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى تثمين العمل الجمعوي:

- الاحتفاء باليوم الوطني للمجتمع المدني يوم 13 مارس 2020 بحضور السيد رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وكبار الشخصيات وما يزيد عن 300 فاعل جمعوي.

- تماشيا مع التدابير الاحترازية المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية التي تعرفها بلادنا لمواجهة تفشي جائحة كورونا "كوفيد 19" والحد من انتشارها، تم الإعلان عن تعذر تنظيم النسخة الرابعة لجائزة المجتمع المدني برسم سنة 2020؛

74

المحور الرابع : الشراكة والنهوض بالدعم العمومي

1 - تقرير الشراكة

- إعداد التقرير السنوي الرابع لوضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم 2018؛
- سيتم نشر التقرير قبل نهاية 2020.

2 – بوابة الشراكة

- إطلاق مشروع تأهيل بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني www.charaka-association.ma بناء على نتائج الدراسة المنجزة سنة 2019 بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

3 –الشراكات مع الجمعيات

تتبع تنفيذ اتفاقيات الشراكات المبرمة بين وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان مع الجمعيات في إطار الإعلان عن طلبات عروض مشاريع برسم سنة 2019 في مجالات :

- الديمقراطية التشاركية؛
- الترافع المدني عن مغربية الصحراء؛
- الامن المجتمعي (التصدي لآفة المخدرات).

مواكبة هذه الجمعيات وملائمة تنفيذ مشاريعها أخذا بعين الاعتبار إكراهات جائحة كوفيد-19.

75

3 برنامج العمل لقطاع حقوق الانسان 2021

76

متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان:

- متابعة تنفيذ تدابير المخطط الإجرائي؛
- مواكبة الفاعلين الترابيين لتنزيل مضامين الخطة؛
- مواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية؛
- تقديم التقرير المرحلي.

تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان:

- تقديم التقارير الوطنية؛
- فحص تقرير وطني واحد على الأقل؛
- إطلاق مسار إعداد التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

77

تعزيز جهود النهوض بثقافة حقوق الإنسان:

- مواصلة تنفيذ الاتفاقية الإطار بخصوص مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021"؛
- مواصلة تفعيل اتفاقية الشراكة حول مشروع "إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية"؛
- إعداد وتتبع تنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- إطلاق مشروع تقوية قدرات الصحفيين والإعلاميين في مجال حقوق الإنسان.

تقوية الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان:

- تقوية برامج دعم مشاريع منظمات المجتمع المدني؛
- مواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية.

78

برنامج العمل
لقطاع العلاقات مع البرلمان
2021

4

79

العلاقات مع البرلمان

80

ستعمل الوزارة خلال 2021 على:

- مواصلة مهام التنسيق والتعاون بين مجلسي البرلمان والحكومة وعبر كل السبل الكفيلة بتسهيل علاقة السلطتين؛
- تعزيز التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية وإيلاءها العناية اللازمة، من خلال الحرص على عقد الاجتماعات الحكومية الشهرية المخصصة لدراسة مقترحات القوانين وتسريع وتيرة عمل اللجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية وتعميق التواصل في إطارها؛
- التنسيق الوثيق مع البرلمان من أجل استكمال دراسة مشاريع القوانين المتبقية قيد الدرس بالبرلمان
- حث أعضاء الحكومة على التفاعل الإيجابي مع الآليات الرقابية البرلمانية؛
- مواصلة التفعيل العملي للنظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية؛

81

برنامج عمل العلاقات مع المجتمع المدني
برسم
سنة 2021

82

المحور الأول : المنظومة القانونية والتنظيمية

- تتبع ومواكبة مسطرة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتطوع التعاقدي؛
- إعداد مشروع قانون التشاور العمومي وإحالته على الأمانة العامة للحكومة؛
- إعداد مشاريع تعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وإحالتها على مسطرة الدراسة والمصادقة؛
- إعداد مشاريع تعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بجائزة المجتمع المدني وإحالتها على مسطرة الدراسة والمصادقة؛
- تحيين كتاب المنظومة القانونية للجمعيات التي تم إصدارها من طرف الوزارة في سنة 2015؛
- إصدار النص التنظيمي الجديد المنظم للشراكة بين القطاع العام والجمعيات.

83

المحور الثاني : الديمقراطية التشاركية

على مستوى استكمال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية

- العرائض على الصعيد الوطني:

إعداد استراتيجية التواصل الدائم حول آليات المشاركة المواطنة والبدء في تنزيل بعض محاورها،

استكمال تطوير خدمات المنصة الالكترونية "المشاركة المواطنة" www.eparticipation.ma بإدراج الخدمات الخاصة بالجماعات الترابية

- المساهمة في النهوض بالديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي:

مواصلة التنسيق مع بعض الجماعات الترابية لإعداد وثيقة تتعلق بنموذج استرشادي في مجال الديمقراطية التشاركية.

84

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى تعزيز المشاركة المواطنة :

- تتبع تنفيذ برنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب 2018- 2020 "مشاركة مواطنة"، بالتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب الذي سينتهي في ماي 2021؛
- انجاز الدراسة المتعلقة بمهن الحياة الجمعوية ووضع برنامج عمل لتنفيذ مقترحات الدراسة؛
- انجاز الدراسة المتعلقة بدور الجمعيات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ووضع برنامج عمل لتنفيذ مقترحات الدراسة،
- إعداد الأطر المرجعية لتمكين المجتمع المدني وتقوية قدراته وموارده؛
- البدء في تنزيل برنامج العمل المتعلق بتطوير خدمات مركز الاتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني؛
- إعداد نسخة محينة لدلائل المشاركة المواطنة التي تم إعدادها سنة 2017.

مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2021
برنامج عمل العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2021

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى الترافع المدني عن مغربية الصحراء :

- تنظيم دورات تكوينية في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء لفائدة بعض الفاعلين الجمعويين والبرلمانيين وممثلي النقابات باعتماد الدليل المرجعي للمساطر والإجراءات المعتمدة لدى الهيآت الدولية.

على مستوى الأمن المجتمعي (التصدي لآفة المخدرات)

- إعداد برنامج تكويني لتعزيز قدرات الجمعيات للمساهمة في التصدي لآفة المخدرات، باعتماد الدليل الشامل للتصدي لآفة المخدرات.

على مستوى ولوج الجمعيات لخدمات برامج السمعي البصري والتحول الرقمي

- إعداد محتوى التكوين في مجال الولوج الجمعيات لخدمات برامج السمعي البصري والتحول الرقمي لإغناء منصة تكوين الجمعيات عن بعد؛

على مستوى تثمين جمعيات المجتمع المدني:

- تنظيم اليوم الوطني للمجتمع المدني 13 مارس 2021؛
- تنظيم النسخة الرابعة جائزة المجتمع المدني.

المحور ر الرابع : الشراكة والنهوض بالدعم العمومي

- إعداد التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات برسم سنتي 2019 و2020؛
- إعطاء الانطلاقة للبوابة الشراكة مع الجمعيات في حلتها الجديدة www.charaka-association.ma وإطلاق برنامج تواصلي للتعريف بها ومواكبة الممولين العموميين لاستعمالها؛
- مواصلة تنزيل خطة العمل المتعلقة بالنهوض بالدعم العمومي للجمعيات بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية.

87

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2021

5

88

الميزانية		الاعتمادات (بالدرهم)		
		قطاع حقوق الإنسان	قطاع العلاقات مع البرلمان	المجموع
ميزانية التسيير	الموظفون	13.625.000	38.032.000	51.657.000
	المعدات والنفقات المختلفة	11.421.000	13.002.000	24.423.000
ميزانية الاستثمار		8.060.000	2.916.000	10.976.000
المجموع		33.106.000	53.950.0000	87.056.000

89

90

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لوزارة العدل
ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى
للسلطة القضائية

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل، ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة هذان المشروعان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 نونبر 2020، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا استعرض من خلاله حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2020، والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2021، والبرامج المسطرة والمزمع تنفيذها، القائمة على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه ورسائله السامية، ولاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الأولى من مؤتمر العدالة الذي انعقد بمدينة مراكش سنة 2018.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير أن الأزمة التي عاشتها بلادنا خلال هذه السنة بسبب وباء كورونا، جعلت الوزارة تتخذ عدد من الإجراءات بتشاور وتنسيق مع كل الشركاء في منظومة العدالة، وذلك لضمان الأمن الصحي داخل المحاكم، وتتجلى هذه الإجراءات في تعليق انعقاد الجلسات في مختلف المحاكم، وتنزيل التدابير المتعلقة بالوقاية وتنظيم العمل، واعتماد المحاكمة عن بعد عبر تقنية المناظرة المرئية، والانخراط في مبادرة العفو الملكي على عدد من نزلاء المؤسسات السجنية، مع اتخاذ تدابير لضمان عودة المحاكم لاستئناف نشاطها الطبيعي.

وفي إطار تعزيز علاقات التنسيق والتعاون مع السلطة القضائية، أبرز السيد الوزير أن الهاجس يظل هو تدعيم الاستقلالية المؤسساتية والوظيفية للسلطة القضائية، من خلال استكمال الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الاستقلالية، وفي نفس الوقت الشروع في وضع اللبنات الأساسية لتحقيق التوازن والتعاون في ظل الثقة المتبادلة واحترام الاختصاصات ومراعاة المصلحة العامة، مضيفا أن المغرب اختار في مجال الإدارة القضائية نموذجا مختلطا يقوم على أساس التنسيق والتعاون بين السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل، والسلطة القضائية ممثلة في المسؤولين القضائيين بالمحاكم والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وأوضح أن الوزارة عملت على استكمال تنزيل المخطط التشريعي، من خلال إعطاء الأولوية سنة 2020 لعدد من النصوص القانونية التي تشكل دعامة أساسية لإصلاح منظومة العدالة، وفي مقدمتها مشروع قانون التنظيم القضائي، ومشروع قانون التفتيش القضائي، ومشاريع قوانين تهم المهن القانونية والقضائية. وتماشيا مع متطلبات تأهيل وتحديث الإدارة القضائية، أبرز السيد الوزير أن الوزارة تشتغل على مشروع كبير يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي، وإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث الخدمات القضائية، والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، مع الانفتاح على المحيط الخارجي وتعزيز التواصل مع المواطن والفعاليات المهتمة بشؤون العدالة، إذ إن التغيرات التي شهدها قطاع العدالة ببلادنا سنة 2017 بعد تنزيل الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، جعل وزارة العدل تضطلع بمسؤوليات إستراتيجية وعلى درجة كبيرة من الأهمية، فجاء مشروع المرسوم الجديد للتنظيم الهيكلي لوزارة العدل لينص على إحداث مديريات جهوية على صعيد جهات المملكة، مضيفا أن الوزارة وضعت مخططا إجرائيا دقيقا ومحكما، يروم تنزيل المحكمة الرقمية وإرساء مقوماتها، من خلال تقوية البنية التحتية

التكنولوجية للإدارة القضائية، وتوفير الأنظمة المعلوماتية الآمنة والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا ومساطر تأهيل الموارد البشرية، وتعديل العديد من المقتضيات القانونية لاسيما الإجرائية منها، بما يتلاءم واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تصريف القضايا الرائجة أمام المحاكم، ونزع التجسيد المادي عن الإجراءات والمساطر القضائية، فضلا عن اعتماد التوقيع الإلكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية، واعتماد الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات.

وأشار السيد الوزير، فيما يتعلق بمواكبة أداء المحاكم للرفع من نجاعتها، أنه تمت مواصلة الإستراتيجيات المعتمدة من أجل تصفية القضايا الرائجة والمخلفة، بحيث بلغت القضايا المحكومة من القضايا المسجلة بمجموع محاكم المملكة ما نسبتها 78.1%، والقضايا المحكومة من القضايا الرائجة بمجموع محاكم المملكة ما نسبتها 54.22%، كما عملت الوزارة على الرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، ومن مستوى تحصيل الغرامات والإدانات النقدية. وفي مجال تخليق منظومة العدالة، أوضح أنه ينبني على معالجة متكاملة، تجمع بين المقاربة القانونية الرامية إلى تحصين هذه المنظومة ضد مختلف أسباب الفساد، وبين المقاربة الأخلاقية المرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة.

وأفاد في سياق تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي، أن الوزارة تعمل بشكل مستمر على تطوير وتثمين الرأسمال البشري، من خلال عدة إجراءات تروم استثماره بالشكل الأمثل، وتعتمد على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف، من أجل تحقيق التوازن في توزيع مواردها البشرية على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية، من خلال عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية، بما

يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة، واستشراف حاجياتها المستقبلية، بناء على مؤشرات تعكس تطور حجم الأشغال بها، واستعرض السيد الوزير على إثر ذلك الحصيلة السنوية لتدبير الموارد البشرية سواء في مجال التوظيف، أو الترقية، أو تدبير حركية الموظفين، أو التكوين الأساسي والمستمر، وكذا المجهودات والتدابير المتخذة من لدن المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاع العدل.

واتساقا بالمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، فقد صرح السيد الوزير أنه خصص له برسم السنة المالية 2021، ميزانية تتوزع على الشكل التالي:

- مزانية التسيير:
  - الموظفون: 4.717.208.000.00درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 272.528.000.00 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 200.490.000.00 درهم.
- الصندوق الخاص لدعم المحاكم: تسبيق 400.000.000 درهم.
- صندوق التكافل العائلي: 160.000.000 درهم.

وفي نفس الاجتماع استعرض السيد وزير العدل مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث أبرز المنجزات المحققة خلال السنة المالية 2020، سواء فيما يتعلق بنتائج الدورة العادية، أو تخليق مرفق القضاء، أو الدراسات وإبداء الرأي، أو التعاون والشراكة، أوتدبير الموارد البشرية، مبينا المعطيات الرقمية لمشروع الميزانية برسم 2021، وهي كالآتي:

- ميزانية التسيير:
  - فصل الموظفين: تخصيص 100 منصب وغلاف مالي يقدر بـ 113.600.000.00 درهم؛

- المعدات والنفقات المختلفة: 243.728.000.00درهم، 95.500.000 درهم منها مخصصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، و148.228.000 درهم منها لفائدة رئاسة النيابة العامة.

- ميزانية الاستثمار: 172.400.000.00 درهم كاعتمادات أداء، سيحول منها لفائدة رئاسة النيابة العامة مبلغ قدره 10.000.000.00 درهم، علاوة على 192.800.000 درهم كاعتمادات التزام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون خلال المناقشة العامة بمداخلات بناءة، تعبر عن مواقفهم وآرائهم إزاء الورش الإصلاحي المنصب على قطاع العدالة، والهادف إلى جعل القضاء دعامة أساسية صلبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية ببلادنا، وركيزة متينة لصيانة الحقوق والحريات المكفولة دستوريا.

وفي هذا الإطار، أجمع السيدات والسادة المستشارون على ضرورة الاستمرار في التعبئة الجماعية داخل جميع مكونات قطاع العدالة من أجل مواجهة تداعيات جائحة كورونا، في إطار معادلة تجمع بين المحافظة على صحة الفاعلين والمتدخلين واستمرارية مرفق العدالة، من خلال العمل أساسا على التطوير المستمر لآليات المحاكمة عن بعد باعتبارها مكسبا رصينا في ظل التحول الرقمي لقطاع العدالة، مقترحا أحد السادة المستشارين عدم إعمال هذا الخيار في القضايا الجنائية، لأن الحضورية تعد أحد المحددات الأساسية لتشكيل القناعات والوصول إلى الحقيقة القضائية، وثمنت المداخلات في سياق آخر، التطور

الحاصل على مستوى البنية التحتية القضائية، التي أضحت تستجيب لمتطلبات التحديث والعصرنة.

وأكدت المداخلات على أن استقلالية السلطة القضائية تشكل خيارا دستوريا وإستراتيجيا لا رجعة فيه، ويعكس التطور الحاصل في البنية المؤسساتية للدولة، ويتعين تدعيمه بكل الضمانات والواجبات، والعمل على تعزيزه عبر ترسيخ متطلبات الأمن والحكامة القضائية الجيدة.

وأشار بعض السيدات والسادة المستشارين إلى البطء الحاصل على مستوى تحيين ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية، وما يترتب عن ذلك من إشكالات بنيوية ومجتمعية عميقة، تتمثل تجلياتها البارزة في التأثير على السير السليم للعدالة الجنائية، وفي اكتظاظ المؤسسات السجنية، مما يشكل عائقا أمام القيام بأدوارها في إعادة الإدماج، لذلك تمت المطالبة بالإسراع بالمصادقة على القانون الجنائي، وتكثيف الجهود من أجل إحالة قانون المسطرة الجنائية، حتى تتوفر بلادنا على سياسة جنائية تتماشى مع الأهداف والمحددات الدستورية الجديدة، وتستجيب للمعايير المعتمدة دوليا.

وأشار السيدات والسادة المستشارون إلى أن تحديث الإطار التشريعي لمنظومة العدالة يمثل إحدى الدعامات الأساسية الكفيلة بترجمة الإصلاح داخل الواقع الشمولي لهذا القطاع، مما يتعين معه الإسراع بوضع ومراجعة عدد هام من القوانين باستحضار المرجعية الدستورية، ومضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، والمعايير الدولية، ويتعلق الأمر بـ:

- استكمال المسطرة التشريعية للقانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون والتنظيم القضائي بعد صدور قراري المحكمة الدستورية؛

- قانون المسطرة المدنية؛
- تحيين المنظومة القانونية الخاصة بالمهن القضائية والقانونية؛

وطالب أحد السادة المستشارون بضرورة الاستمرار في تخليق المهن القضائية والقانونية، بحكم أنها تعد إحدى المداخل الأساسية لترسيخ المسؤولية والنجاعة والفعالية داخل المنظومة القضائية، مستفسرا عن عدم إدراج عدد ونوع القرارات التأديبية الصادرة ضد المحامين في صلب الكلمة التقديمية على غرار باقي المهن المساعدة للقضاء.

وتثمينا للوضعية الاجتماعية والمالية لموظفي قطاع العدل، دعا السيدات والسادة المستشارين إلى إيلاء مزيد من العناية بالموارد البشرية العاملة بقطاع العدالة، وتدعيم المحاكم بالأطر الإدارية الكفأة، ومراجعة معايير الحركة الانتقالية، وإحداث درجة جديدة في سلك المحررين القضائيين.

علاوة على ذلك، تقدم السيدات والسادة المستشارون بالاقتراحات والملاحظات التالية:

- تبيان مآل انتخابات هيئات المحامين في ظل الوضعية الوبائية الوطنية؛
- الاستمرار في التعاطي الإيجابي مع إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الوزير في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تعزيز المسار الإصلاحي لمنظومتنا القضائية في شموليتها.

وأكد السيد الوزير أن المحاكمة عن بعد، باعتبارها خيار رقمي إستراتيجي، فرضتها الظرفية الوبائية الوطنية، وما نجم عنها من قرارات مسؤولة قائمة على حماية الحق في الحياة، لمنع انتشار الوباء داخل المؤسسات السجنية والمؤسسات القضائية، وتم تدعيم هذا الخيار بمجموعة من الإجراءات المواكبة المتمثلة في إسناد القرار للجنة ثلاثية مكونة من الرئيس الأول والوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف ونقيب الهيئة، مع أخذ بعين الاعتبار رأي المتهم أو المحامي الذي ينوب عنه، مشيرا إلى أن المحاكمة عن بعد همت فقط القضايا البسيطة، ومكنت من إطلاق سراح 6418 معتقل.

وأبرز السيد الوزير أن مشروع القانون الجنائي أودع لدى مجلس النواب في ظل الحكومة السابقة، ويبقى قرار المصادقة عليه بيد المؤسسة البرلمانية، تبعا للأحكام الواردة في النظام الداخلي لمجلسي البرلمان، موضحا في سياق آخر أن القانون المنظم للمحاماة لا ينص، على غرار باقي المهن، على ضرورة إخبار الوزارة بالقرارات التأديبية الصادرة ضد المحامين، وهذا ما تم استحضاره عند مناقشة مسودة تعديل القانون مع جمعية هيئات المحامين، وأفاد فيما يتعلق بالانتخابات المهنية للمحامين أنه بصدد عقد لقاءات مع جمعية هيئات المحامين من أجل العمل التشاركي لاتخاذ ما يلزم باستحضار التحديات المرتبطة لجائحة كورونا.

واعتبر السيد الوزير أن المبدأ الذي يؤطر الحوار الاجتماعي داخل قطاع وزارة العدل بجلساته ومخرجاته الرسمية، يتجلى في احترام التعددية والتمثيلية النقابية المنبثقة عن صناديق الانتخابات المهنية، وأكد أنه منفتح على جميع الموظفات والموظفين للإنصات إليهم، بما يخدم مصلحة قطاع العدالة ببلادنا.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

وزارة العدل

عرض السيد وزير العدل بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لوزارة العدل أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس المستشارين برسم سنة 2021

25 نونبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات و السادة المستشارون المحترمون

حضرات السيدات والسادة الافاضل؛

يسعدني أن أحضر أمام لجنتكم الموقرة، في هذا الموعد السنوي، لأقدم أمامكم حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2020 ، والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2021، والبرامج المسطرة والمزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة إن شاء الله ، مرتكزين على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه ورسائله السامية، و لاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الأولى من مؤتمر العدالة الذي انعقد بمدينة مراكش سنة 2018 ، حيث دعا جلالته حفظه الله إلى العمل على تطوير العدالة وتحسين أدائها ، وذلك من خلال تسهيل ولوج أبواب القانون و العدالة وتحديث التشريعات و ملاءمتها للإلتزامات الدولية للمملكة ، مع تيسير البت في القضايا داخل أجل معقول ، فضلا عن ضمان الامن القضائي اللازم

لتحسين مناخ الأعمال ودعم فعالية وشفافية الإدارة القضائية باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلوميات لتنزيل المحكمة الرقمية .

واعتمادا على هذه الاستراتيجية المتناسقة والحكامة الجيدة ، تواصل وزارة العدل العمل بكل عزم و إرادة وبالتعبئة المطلوبة ، لتنزيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بورش الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، وتنفيذ مضمون والتزامات البرنامج الحكومي، الهادف إلى دعم استقلالية السلطة القضائية ، وتحديث الإدراة القضائية وتحقيق فعاليتها ونجاعتها ، لجعلها إدارة عصرية تكون في خدمة المتقاضين والمرتفقين، وتساهم في تثبيت الأمن القانوني والقضائي وتحفيز الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يأتي تقديم هذه الميزانية الفرعية أمام لجنتكم الموقرة هذه السنة في ظل ظروف استثنائية تمر بها المملكة بسبب جائحة كورونا ، وهي وضعية حتمت علينا في وزارة العدل - كما هو الشأن في باقي القطاعات الحكومية الأخرى – رفع التحدي وتحقيق معادلة صعبة تتمثل في ضمان استمرارية المرفق القضائي في أداء خدماته لفائدة المتقاضين والمرتفقين بالنجاعة المطلوبة ، مع ضمان الامن الصحي للعاملين بالمحاكم

والمتقاضين والمعتقلين ومساعدي القضاء في إطار التدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية بهذا الخصوص .

ويمكن أن أؤكد لكم جميعا أنه بعد مرور 08 أشهر على ظهور الوباء بالمملكة، فإنه بفضل التدابير والإجراءات التي اتخذناها بالتنسيق والتعاون مع كل شركائنا في منظومة العدالة ، وعلى رأسهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وجمعية هيئات المحامين بالمغرب ، تمكنا ولله الحمد من التغلب على كل الصعوبات التي واجهتنا ، واستطعنا ضمان استمرارية المرفق القضائي في أداء خدماته بالنجاعة المطلوبة ، وتمكنا أيضا من الحد من تفشي الوباء بالمحاكم رغم المخاطر التي تعرفها المحاكم بشأن انتقال العدوى بسبب توافد أعداد كبيرة من المواطنين والمرتفقين ، وارتفاع نسبة المخالطة.

وإذا كان تدبيرنا للجائحة قد استلزم منا تعبئة الكثير من الجهد والوقت والإمكانيات لمعالجة كل القضايا المطروحة والمستجدة والإستجابة لكل المتطلبات والحاجيات ، فإننا مع ذلك واصلنا العمل لتنفيذ البرامج المسطرة في المجالات التي تدخل ضمن اختصاص الوزارة والتي سبق الإلتزام بها امامكم خلال السنة الماضية ، سواء في مجال تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع السلطة القضائية ، أو في مجال

الإدارة القضائية أو في مجال التحديث والرقمنة أو في مجال التشريع أو تعزيز البنية التحتية للمرافق القضائية وغيرها من المجالات الأخرى .

لذلك فإن تدخلي أمام لجنتكم الموقرة سينصب على سبعة (07) محاور وهي:

أولا : تدبير مرفق العدالة في ظل جائحة كورونا

ثانيا:تعزيز علاقات التنسيق والتعاون مع السلطة القضائية

ثالثا : استكمال تنزيل المخطط التشريعي لوزارة العدل

رابعا : تأهيل وتحديث الإدارة القضائية

خامسا : مواكبة أداء المحاكم للرفع من فعاليتها

سادسا : تخليق منظومة العدالة

سابعا : تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي

وسأعرض في ختام المعطيات الخاصة بتنفيذ الميزانية الفرعية لوزارة العدل سنة 2020 ومشروع الميزانية برسم السنة المالية 2021.

أولا : تدبير مرفق العدالة في ظل جائحة كورونا

السيد الرئيس المحترم ، السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

إن الازمة التي عاشتها بلادنا خلال هذه السنة بسبب وباء كورونا، جعل الحكومة تتعبأ تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لاتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها محاصرة هذا الوباء والحد من انتشاره وتفشيه ، وضمان الأمن الصحي للمواطنين .

وزارة العدل ، ومن منطلق مسؤوليتها لضمان الامن الصحي داخل المحاكم، وحماية السادة القضاة وموظفي كتابة الضبط ومساعدي القضاء والمتقاضين والمرتفقين ، بادرت بدورها إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي عبرت عنها في البلاغات التي أصدرتها بهذا الخصوص منذ بدئ هذه الازمة.

إجراءات تم اتخاذها في إطار التشاور والتنسيق مع كل شركائنا في منظومة العدالة ،وعلى رأسهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب والتنظيمات النقابية والمهنية للقضاة وموظفي كتابة الضبط وباقي مساعدي القضاء .

وبفضل هذا التنسيق والتعاون ، اتخذنا عددا من الإجراءات والتدابير الرامية إلى حماية السادة القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط ومساعدي القضاء و المتقاضين و المرتفقين ، أستعرضها أمام حضراتكم كما يلي :

1- تعليق انعقاد الجلسات بمختلف محاكم المملكة

بهذا الخصوص تم التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة من أجل تعليق انعقاد الجلسات بمختلف محاكم المملكة ، حيث صدر بلاغ مشترك يوم 16 مارس 2020 تم الإعلان من خلاله عن تعليق انعقاد الجلسات بالمحاكم ابتداء من 17 مارس 2020 إلى إشعار آخر ، باستثناء جلسات المعتقلين وجلسات القضاء الاستعجالي وقضاء التحقيق .

2- التدابير المتعلقة بالوقاية و تنظيم العمل

تفعيلا لقرار السلطات الحكومية بشأن إجبارية وضع الكمامات الواقية وتفعيل التدابير المتعلقة بالوقاية وتنظيم العمل ، قامت الوزارة بتوفير الكمامات الواقية لفائدة السادة القضاة و موظفي كتابة الضبط ، وإجراء عمليات منتظمة لتعقيم فضاءات ومرافق بنايات المحاكم ، وتوفير المعقمات والمطهرات وآليات التعقيم والتطهير ، فضلا عن اعتماد نظام التناوب اليومي بين الموظفين وتقديم التسهيلات اللازمة للنساء الموظفات والنساء الحوامل.

3- اعتماد المحاكمة عن بعد عبر تقنية المناظرة المرئية

بدا واضحا خلال فترة الطوارئ الصحية أهمية استمرار محاكمة الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال ، مع ضمان سلامتهم الصحية وسلامة أفراد القوات العمومية المكلفين بنقلهم وحراستهم، وأيضا سلامة القضاة وموظفي إدارة السجون ، والموظفين العاملين بالمحاكم المُحْتَكِّين بهم .

لكن بعد تسجيل عدد من الإصابات بفيروس كورونا لدى نزلاء وموظفي عدد من المؤسسات السجنية ، وتزايد المخاطر بشأن نقل عدوى هذا الفيروس إلى المحاكم،ظهرت الحاجة الماسة إلى اعتماد المحاكمة عن بعد لمحاكمة هؤلاء المعتقلين،وذلك من خلال اللجوء إلى تقنية المناظرة المرئية (visioconférence)، دون حاجة إلى نقلهم إلى المحاكم ، لاسيما بعد قرار المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بإغلاق السجون وعدم السماح بإخراج السجناء ونقلهم إلى المحاكم .

وإذا كان هاجسنا الأول منذ ظهور الحالات الأولى للإصابة بهذا الفيروس ، هو حماية حق المواطنين في الحياة ، فقد كان لزاما علينا إيجاد الصيغة المناسبة لضمان حق أساسي آخر منصوص عليه في الدستور ، آلا وهو حق المواطن في المحاكمة العادلة وداخل آجل معقول طبقا للفصل 120 من الدستور، و تلك معادلة تطلبت منا الكثير من التنسيق و التشاور و الاجتهاد .

ولمواجهة هذه الوضعية تم التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب والمندوبية العامة لإدارة السجون لاعتماد تقنية المحاكمة عن بعد .

وفي هذا الإطار أود الإشارة إلى أن اعتماد هذه التقنية كان قرارا مشتركا لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وأن الوزارة في إطار الاختصاصات الموكولة إليها قانونا بادرت إلى توفير الإمكانيات اللوجستيكية والتقنية والبشرية والقيام بدور التنسيق مع كل المتدخلين و توفير الظروف المناسبة لها ، حيث إنه بعد مشاورات مكثفة مع كل هؤلاء ، تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لهذه العملية بجميع محاكم المملكة يوم 27 أبريل 2020 ، بإشراف شخصي من وزير العدل والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة.

وقد قامت الوزارة بهذا الخصوص بإنشاء 200 حسابا إلكترونيا وزعتها على المحاكم والمؤسسات السجنية، وتم التنسيق مع المسؤولين القضائيين والمديريات الجهوية لإدارة السجون، لتجهيز المحاكم وقاعات مهيأة على مستوى المؤسسات السجنية بحواسيب معدة لهذه العملية ، وتم تثبيت البرامج اللازمة وذلك في ظرف أربعة أيام فقط.

وأخذا بعين الاعتبار الفراغ التشريعي الذي يؤطر هذه العملية ، فإن الظروف العامة التي تجتازها بلادنا بسبب هذا الوباء ، وحرص جميع مكونات العدالة على الانخراط في المجهود المبذول من طرف الدولة لمحاصرته والحد من تفشيه، وسعيا لضمان الامن الصحي للقضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط والمحامين والمعتقلين ، فقد انعقدت بجميع محاكم الاستئناف بالمملكة اللجان الثلاثية المكونة من السادة الرؤساء الاولين لهذه المحاكم والوكلاء العامين للملك لديها ونقباء هيئات المحامين ، وتم الاتفاق على اعتماد هذه التقنية اعتبارا لنجاعتها وأهميتها في الظروف الراهنة .

واليوم ، وبعد مرور 07 أشهر على انطلاق العمل بهذه التقنية ، يحق لنا أن نفتخر بالنتائج التي تم تحقيقها والتي تعكسها الأرقام والإحصائيات المسجلة من 27 ابريل 2020 إلى غاية يوم الجمعة 20 نونبر 2020 و هي كما يلي :

- ✓ مجموع عدد الجلسات عن بعد التي عقدتها محاكم المملكة : **10.757** .
- ✓ مجموع القضايا التي تم إدراجها خلال هذه الجلسات : **188.702** .
- ✓ مجموع الأحكام القضائية التي صدرت خلال هذه الجلسات: **70.629** .
- ✓ عدد المعتقلين المستفيدين : **214.119** .
- ✓ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد محاكمتهم بهذه التقنية : **6418** معتقلا إما بسبب تمتيعهم بالسراح المؤقت أو التصريح ببراءتهم أو تخفيض العقوبة

الحبسية الصادرة في حقهم أو تأييدها أو تحويل العقوبة الحبسية النافذة إلى موقوفة التنفيذ،أو سقوط الدعوى العمومية .

كل ذلك في جو يضمن العلنية والحضورية والتمتع بكل ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية والمواثيق الدولية، وبِرِضَى وموافقة المتهم ودفاعه ، وتضمين هذه الموافقة بمحضر الجلسة ، كما أن الفضاء المخصص لهذه العملية داخل السجن ، تم تجهيزه بما يضمن تواصل المتهم مع هيئة المحكمة بِحُرية ودون أي ضغط أو إكراه .

هذا ، وأشير إلى أنه اعتبارا لطبيعة المعلومات التي يتم تداولها أثناء المحاكمة سواء من حيث حساسيتها أو طبيعتها، فقد تم اعتماد نظام السمعي البصري الداخلي المُؤَمَّن الخاص بوزارة العدل ،وتم إعطاء الاولوية للامن المعلومياتي، حيث تم احترام كافة التوجيهات الصادرة عن مديرية أمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني لضمان حماية وأمن نظام السمعي البصري المستعمل .

لقد حظي هذا الإجراء بإشادة كبيرة من طرف كل الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة ، ولقي نجاحا باهرا ، وساهم في حماية المعتقلين والسجناء موظفي المؤسسات السجنية والقضاة وموظفي المحاكم من خطر نقل عدوى الفيروس من وإلى السجون ، ولا أدل على ذلك أنه ساهم في الإفراج عن **6418** معتقلا

ومعانقتهم الحرية ، ومكن من البت في قضايا معتقلين آخرين داخل أجل معقول ، لذلك فنحن مرتاحون جدا لما تحقق من نتائج ، ونعمل بشكل متواصل على تقييم هذه التجربة من الناحية التقنية والتدخل لتجويدها وتطويرها وتدارك كل نقص أو إشكال طارئ ، وتوفير كل شروط النجاح لها ، وذلك بالتنسيق والتشاور مع شركائنا في المنظومة .

في هذا السياق أود الإشارة إلى أنه أخذا بالملاحظات التي توصلنا بها من مختلف شركائنا في منظومة العدالة سواء في السلطة القضائية أو في هيئة الدفاع، بشأن انقطاع البث بين المحاكم والسجون أثناء انعقاد الجلسات عن بعد، أو ضعف جودة الصورة والصوت ، أو عدم تمكن المتهم من مشاهدة دفاعه أو ممثل النيابة العامة ، فقد قمنا بتاريخ 08 شتنبر بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ، إلتزمنا بموجبها بتجهيز القاعات المخصصة للمحاكمة عن بعد داخل المؤسسات السجنية بما تحتاجه من المعدات والبرامج المعلوماتية اللازمة لهذه الخدمة ، مع ضمان صيانتها، وبربطها بخطوط الأنترنت عالي الصبيب، الذي يضمن جودة الصوت والصورة وعدم انقطاع البث، مع تعزيز الحسابات الإلكترونية لاستغلالها في عملية المحاكمة عن بعد مع مختلف محاكم المملكة .

وتنفيذا لهذه المذكرة قمنا باتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المعنية لتوفير الانترنيت عالي الصبيب بالمؤسسات السجنية وكذا المعدات اللوجستيكية اللازمة لإنجاح العملية ، حيث تم إلى غاية يوم الجمعة 20 نونبر 2020 ربط 45 مؤسسة سجنية من أصل 50 مؤسسة بالانترنيت عالي الصبيب .

من جهة أخرى أعلنت الوزارة مؤخرا عن صفقة لإقتناء كاميرات رقمية متحركة سيتم تثبيتها بقاعات الجلسات بكل محاكم المملكة ، حيث ستمكن الشخص المعتقل من مشاهدة دفاعه أثناء مرافعته والنيابة العامة أثناء مرافعتها، وكذا الجمهور الحاضر بالقاعة ، وكل التفاصيل المتعلقة بالجلسة .

كما قامت الوزارة بتجهيز قاعات الجلسات بمختلف المحاكم بشاشات تلفزية كبيرة الحجم تضفي مزيدا من الجودة على الصوت والصورة .

أما من الناحية التشريعية فأؤكد لحضراتكم أنه وعيا منا بضرورة التأطير التشريعي للمحاكمة عن بعد ، ولكافة الإجراءات القضائية التي تتم عن بعد ، فقد قمنا بالتنسيق مع مختلف الشركاء لإعداد مشروع قانون يتعلق برقمنة الإجراءات في المسطرتين المدنية والجنائية ، وقد انتهينا من صياغة هذا المشروع ، وسنحيله على مسطرة المصادقة في غضون الأيام القليلة المقبلة .

4-الانخراط في مبادرة العفو الملكي على عدد من نزلاء المؤسسات السجنية

بهذا الخصوص ، عقدت لجنة العفو اجتماعاتها بمقر وزارة العدل من أجل تفعيل وتنزيل المبادرة الملكية السامية بالعفو عن عدد من السجناء ، حيث أصدرت الوزارة بلاغا بهذا الخصوص يوم 4 أبريل2020، أعلنت فيه أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده أصدر أمره السامي المطاع بالعفو على 5654 معتقلا ، وقد تم تنفيذ الامر المولوي في إبانه بفضل تظافر جهود كل الفاعلين و المتدخلين في العملية .

5- التدابير المتخذة لضمان عودة المحاكم لاستئناف نشاطها الطبيعي

إذا كانت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارة العدل خلال فترة الحجر الصحي بالتنسيق والتشاور مع كافة الشركاء في منظومة العدالة قد نجحت في محاصرة تفشي وباء كورونا بالمحاكم و المؤسسات السجنية ، فإن التحدي الأكبر و الرهان الأصعب كان هو ضمان عودة المحاكم لنشاطها الطبيعي بعد رفع الحجر الصحي في ظل استمرار الجائحة .

في هذا السياق فقد انعقد اجتماع رباعي يوم 21 ماي 2020 بمقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية ، ضم الرئيس المنتدب لهذا المجلس ووزير العدل ورئيس النيابة العامة ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب ، خُصص لتدارس

ومناقشة مراحل عودة العمل إلى المحاكم والجلسات التي سَتُسْتَأنف حسب الاولوية ، ووفق جدول زمني محدد ومضبوط .

وتنزيلا لمُخرجات هذا الاجتماع ، عَقَدَتِ اللجان الثلاثية بمختلف الدوائر الاستئنافية بالمملكة اجتماعاتها بحضور المسؤولين الإداريين للمحاكم ، ووضعت الترتيبات اللازمة لعودة العمل وتنزيل قرارات الاجتماع الرباعي بروح توافقية وتشاركية وتنسيقية .

بموازاة ذلك فقد عَقدتُ سلسلة من الإجتماعات واللقاءات مع المهنيين خُصصتْ لتدارس ومناقشة الإجراءات و التدابير التي ستواكب عودة العمل إلى المحاكم ، حيث استقبلتُ السيد رئيس الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين ، والسيد رئيس الهيئة الوطنية للعدول ، ووفدا عن النقابة الديموقراطية للعدل ، النقابة الأكثر تمثيلية بالقطاع ، ووفدا عن الجامعة الوطنية لقطاع العدل ، ووفدا عن ودادية موظفي العدل،واجتمعتُ أيضا بمكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب ، حيث تمحورت كل هذه اللقاءات لتدارس وضعية المحاكم والمهنيين في ظل حالة الطوارئ الصحية والتدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان حسن تنزيل الإجراءات المتفق عليها .

كما قمتُ بزيارات ميدانية لعدد من الدوائر القضائية ، وعقدتُ اجتماعات مع كل الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة، للإطلاع على سير العمل بها والاستماع إلى انشغالات واقتراحات المسؤولين والعاملين بها والمهنيين .

من جهة أخرى فقد أصدرت الوزارة بتاريخ 11 يونيو 2020 دليلا عمليا للتدبير الإداري ،تضمن إرشادات وتوجيهات للمسؤولين القضائيين والإداريين لتدبير المحاكم في ظل تمديد حالة الطوارئ الصحية وتخفيف الحجر الصحي والاستئناف التدريجي للعمل ، واستهدف الرفع من جاهزية مرفق العدالة، وتوعية العاملين بالمحاكم وكافة المتدخلين بالمخاطر والمستلزمات الضرورية المتعلقة برفع حالة الحجر الصحي والاستئناف التدريجي للنشاط العادي بمحاكم المملكة .

كما وجهتُ عددا من الدوريات والمناشير للمسؤولين القضائيين والإداريين بشأن تدبير المرحلة ، تتعلق بما يتعين القيام به بشأن التعقيم والتطهير والتنظيف والمراقبة ، وتوفير كل وسائل الوقاية لفائدة العاملين بالمحاكم ، وتنظيم ولوج المتقاضين و المرتفقين إليها.

وبالتنسيق مع مصالح وزارة الصحة ، دشنا حملةً واسعةً لإجراء التحاليل المخبرية للكشف عن فيروس كورونا لدى كل السادة القضاة وأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط ، سواء بالمحاكم أو الإدارة المركزية أو المصالح اللاممركزة ، سواء

بعد رفع الحجر الصحي أو بعد عودة السادة القضاة والموظفين من العطلة القضائية ، وقد كنا من القطاعات السباقة إلى اعتماد هذا الإجراء، وذلك حرصا منا على الامن الصحي لقضاتنا وموظفينا ، ووعيا منا بالظروف التي يشتغلون فيها، والمتسمة بدرجة المخالطة العالية الموجودة بالمرافق القضائية .

وقد مكنت هذه العملية من كشف عدد من الإصابات الإيجابية لدى العاملين بالمحاكم والإدارة المركزية بلغت إلى حدود يومه الأربعاء 25 نونبر 2020 ، ما مجموعه 1139 إصابة ، أغلبها تماثل للشفاء بصفة نهائية ، و باقي الحالات مستقرة ولا تدعو إلى القلق وهي في طور الاستشفاء ، في حين توفي للأسف 08 مصابين ، نسأل الله تعالى أن يشملهم بواسع رحمته و مغفرته ؛ هذا مع العلم أن مجموع عدد التحاليل المخبرية التي تم إجراؤها بكل الدوائر القضائية بلغ 26.588 تحليلا مخبريا ، كانت نتائج التحاليل السلبية منها 24.736 .

مع التأكيد على أن هذه العملية ستستمر وفق ما تقتضيه الحاجة ووفق تطور الحالة الوبائية ، حيث نسهر عليها بالتنسيق اللازم والكامل مع السلطات العمومية و الصحية المختصة.

بالموازاة مع ذلك فإننا لم نَدَّخِر جهدا لتوفير كل مستلزمات التعقيم والوقاية لفائدة المحاكم ، حيث رصدنا اعتمادات مالية مهمة وصلت إلى 9 ملايين درهم

خُصِّصَتْ لاقتناء المعقمات والكمامات وأجهزة يدوية لقياس الحرارة ، وكاميرات رقمية حرارية بكل محاكم المملكة تقوم بمراقبة حرارة الجسم وارتداء الكمامة، وفق التفصيل التالي :

- ✓ اقتناء وتثبيت 306 كاميرا حرارية لقياس درجة حرارة الوافدين على المحاكم عن بعد ؛
- ✓ اقتناء وتوزيع 250 جهاز يدوي لقياس الحرارة تحت الأشعة الحمراء؛
- ✓ تجهيز جميع محاكم المملكة بعلامات التشوير والارشاد وتدعيم المكاتب الامامية .
- ✓ اقتناء 1.014.000 كمامة واقية، تم توزيع نصفها لحد الآن؛
- ✓ تثبيت 1167 موزع للسائل المعقم بمداخل الوحدات المرفقية؛
- ✓ اقتناء 54.870 قنينة من السائل المعقم من مختلف الاحجام ، بما مجموعه 15.388 لتر .

واستمرارا لحالة التعبئة واليقظة ، عقدت لجنة التنسيق المركزية اجتماعا يوم الإثنين 31 غشت 2020 أصدرتْ على إثره بلاغا ، حددت فيه المعالم الكبرى لتدبير مرحلة ما بعد العودة من العطلة القضائية .

وقد كان هذا الاجتماع مناسبة أكدت من خلاله اللجنة على أهمية ودور لجان التنسيق المحلية في تدبير المرحلة ،ومَنْجِهَا صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة بشأن سير العمل بالمحاكم من حيث تحديد نوعية القضايا المدرجة ، وتحديد عدد الجلسات ومواعيديها ، والخدمات القضائية المقدمة للمتقاضين والمرتفقين وتدبير الموارد البشرية ، مع استحضار ظروف و حاجيات وخصوصية كل محكمة وتطور الحالة الوبائية بالدائرة القضائية ، وعدد الموارد البشرية وحجم البناية.

هذا وستعقد اللجنة الثلاثية المركزية اجتماعا آخر يوم غد لمناقشة تطورات الوضع داخل المحاكم واتخاذ القرارات المناسبة .

ثانيا : تعزيز علاقات التنسيق والتعاون مع السلطة القضائية

السيد الرئيس المحترم ، السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

لقد مرت ثلاث سنوات على تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية مستقلة ، بتشكيلته الجديدة المنصوص عليها في الفصل 115 من الدستور ، وهي محطة تاريخية توجت مسارا إصلاحيا طويلا وشاقا لتحقيق الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية ، وبوأت المملكة المغربية مكانة مرموقة بين الأمم ، وكرست الإرادة الصادقة لجلالة الملك حفظه الله لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات ، وبناء سلطة قضائية قوية ومستقلة تتمتع بكل المقومات التي تمكنها من لعب دورها كاملا في حماية حقوق وحريات المواطنين وضمان أمنهم القانوني والقضائي .

لقد كان هاجسي الأول والأساسي منذ أن حظيت بالثقة المولوية السامية على رأس وزارة العدل ،هو تعزيز الاستقلالية المؤسساتية والوظيفية للسلطة القضائية من خلال استكمال الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الاستقلالية، وفي نفس الوقت الشروع في وضع اللبنات الأساسية لتحقيق التوازن والتعاون بين

السلطة القضائية والسلطة التنفيذية ، في ظل الثقة المتبادلة واحترام الاختصاصات ومراعات المصلحة العامة .

ولعل أبرز مجال لتجسيد هذا التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية هو مجال الإدارة القضائية ، فإذا كانت التجارب الدولية منقسمة بشأن تدبير الإدارة القضائية بين نموذجين مختلفين ومتناقضين : أولهما نموذج التدبير الكلي عن طريق وزارة العدل ، وثانيهما نموذج التدبير الذاتي عن طريق السلطة القضائية ، فإننا في المغرب اخترنا نموذجا ثالثا يُزَاوِجُ بين النموذجين الأول والثاني ، ويقوم على التعاون والتنسيق والتشارك بين السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارة المكلفة بالعدل ، والسلطة القضائية ممثلة في المسؤولين القضائيين بالمحاكم والمجلس الأعلى للسلطة القضائية .

وإذا كانت الصورة واضحة تماما في قواعد الحكامة لدى النموذجين الأول والثاني، فإنها في النموذج الثالث الذي اختاره المغرب تحتاج إلى الكثير من الاجتهاد والابتكار ، والكثير من الصبر والمرونة والثقة من أجل مراكمة الممارسات الفضلى لضمان حسن التنزيل، وتجويد حكامة المرفق القضائي، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بالتفعيل الأمثل للمبدأ الدستوري القائم على توازن السلط وتعاونها.

لذلك فقد كنتُ حريصاً منذ الأسابيع الأولى لتعييني ، على الدعوة لعقد الاجتماع الأول للهيئة المشتركة المكلفة بالتنسيق في مجال الإدارة القضائية ، والمنصوص عليها في المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13.

وبحمد الله وتوفيقه، عُقِدَ الاجتماع الأول لهذه الهيئة بتاريخ 16 دجنبر 2019، وكان مناسبة لتحريك عجلة التعاون والتنسيق في الأمور المشتركة، لاسيما وأن التحديات والانتظارات كانت وما تزال كبيرة على كل المستويات.

وتفعيلا لذلك تم تشكيل لجنتين تقنيتين، الأولى ذات صبغة تشريعية كُلفت بإعداد تصور لترتيب الآثار على قرار المحكمة الدستورية بشأن مشروع قانون التنظيم القضائي، وكذا إعداد مسودة لمشروع قانون التفتيش القضائي، والثانية ذات صبغة تدبيرية كُلفت بدراسة الإشكالات التي تهم تدبير العمل بالمحاكم .

وترسيخا لعلاقات التنسيق والتعاون ، فقد حضرتُ يوم 21 يوليوز 2020 في بادرة هي الأولى من نوعها أمام المجلس الأعلى للسلطة القضائية منذ تنصيبه ، والذي عقد جلسة رسمية في إطار المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13، التي تنص على إمكانية حضور وزير العدل لاجتماعات المجلس من أجل تقديم بيانات ومعلومات تتعلق بالإدارة القضائية أو أي موضوع يتعلق بسير مرفق العدالة، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية ، وقدمتُ عرضا مفصلا حول

الحصيلة النصف سنوية في مجال تدبير الإدارة القضائية، والمشاريع المبرمجة لاستكمال تنزيل ورش الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة .

لقد شكل هذا الحضور مظهرا من مظاهر التميز الذي يطبع التجربة المغربية في الممارسة الديموقراطية والعلاقة بين السلط ، وتمرينا آخر سيساهم بدون شك في إغناء التجربة المغربية ويؤصل خصوصيتها، ويفتح آفاقا واعدة للتعاون بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية .

بالموازاة مع ذلك فإنني خلال هذه السنة - وعلى الرغم من ظروف الجائحة - قمتُ بزيارة 17 دائرة قضائية استئنافية من أصل 21 دائرة ، وكنتُ حريصا خلال هذه الزيارات الميدانية على الاجتماع مع السادة المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم ، ومع مختلف الهيئات المهنية لمساعدي القضاء من محامين وعدول ومفوضين قضائيين وغيرهم.

وقد مكنتني هذه الزيارات من الإطلاع عن قرب وعن كثب على حسن سير الأشغال بمحاكم المملكة ،واحتياجات المحاكم وظروف اشتغال السادة القضاة والموظفين ، كما كانت فرصة للإجتماع والتواصل مباشرة مع المسؤولين القضائيين والإداريين ، وإرساء نموذج جديد في تدبير الإدارة القضائية ميدانيا مع هؤلاء المسؤولين .

وإنني عازم على زيارة كل الدوائر القضائية قبل متم هذه السنة ، لكي تكتمل لدينا الصورة ، ونتمكن من إعداد التقييم السنوي لتدبير المسؤولين القضائيين للإدارة القضائية المنصوص عليه في المادة 72 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية بكل موضوعية ، إضافة إلى صياغة التقرير السنوي الأول حول تدبير الإدارة القضائية بالمحاكم ، وهو التقرير المنصوص عليه في المادة 110 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المشار إليه أعلاه، حيث نعتزم إصدار هذا التقرير مع بداية السنة المقبلة بحول الله .

ثالثا : استكمال تنزيل المخطط التشريعي للوزارة

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عملت وزارة العدل، خلال سنة 2020، على استكمال تنزيل المخطط التشريعي الذي التزمت بها في بداية الولاية التشريعية ، وقد انصب مجهود الوزارة خلال هذه السنة على إعطاء الأولوية لعدد من النصوص القانونية التي تشكل دعامة أساسية لإصلاح منظومة العدالة ، وفي مقدمة هذه النصوص مشروع قانون التنظيم القضائي ومشروع قانون التفتيش القضائي وقوانين المهن القانونية والقضائية إضافة إلى نصوص قانونية أخرى سأستعرضها على حضراتكم بالتفصيل .

1- مشروع قانون التنظيم القضائي : لقد شكل هذا المشروع بالنسبة لي أولى الأولويات منذ تعييني من طرف صاحب الجلالة حفظه الله على رأس وزارة العدل .

وكما تعلمون فإن هذا المشروع مر بمسار تشريعي طويل استمر من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 ، وعرف نقاشا قانونيا وفقهيا ودستوريا كبيرا من لدن المهتمين من رجال الفقه والقانون والقضاء ، اتسم بالاختلاف والتباين في وجهات النظر ، وانتهى المطاف بهذا المشروع بإحالته على المحكمة الدستورية سنة 2019

للبت في مدى مطابقته للدستور وذلك بعد أن صادق عليه مجلس النواب في إطار القراءة الثانية ، حيث أصدرت المحكمة الدستورية قرارها بشأنه بتاريخ 08 فبراير 2019 قضت فيه بعدم دستورية عدد من المقتضيات التي لها ارتباط بمفهوم الإدارة القضائية والجهة التي لها حق تدبيرها والإشراف عليها ، إضافة إلى مقتضيات أخرى تتعلق بموضوع التفتيش الموكول للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل وتعيين القضاة وتنظيم الجمعية العمومية .

واعتبارا لأهمية هذا النص القانوني في استكمال البناء المؤسساتي لمنظومة العدالة في شكلها الجديد، ودوره في تنظيم العمل داخل المحاكم وتحديد العلاقة بين مختلف المكونات داخل منظومة العدالة ، واعتبارا أيضا لحجم الانتظارات والآمال التي كانت معلقة عليه ، فقد حرصتُ منذ الوهلة الأولى على إعداده وفق مقاربة تشاركية واسعة ، تضمن مساهمة ومشاركة مختلف الفاعلين في المنظومة، وعلى رأسهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والجمعيات المهنية للقضاة والموظفين ، مقاربة استلزمت منا بذل الكثير من الجهد لتقريب وجهات النظر وإيجاد الصيغ المناسبة لتجسيد التوافق المنشود .

وبناء على الاجتماعات التي عَقَدَتْهَا اللجنة المشتركة المتفرعة عن الهيئة المشتركة ، تم التوافق على صيغة لمشروع قانون التنظيم القضائي الجديد،

اقتصرنا فيها فقط على ترتيب الآثار على قرار المحكمة الدستورية، حيث شملت التعديلات المواد المشمولة بقرار المحكمة الدستورية دون المساس بباقي المواد التي تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان بغرفتيه في الصيغة الأولى، والتي لم تُبْدِ بشأنها المحكمة الدستورية أي ملاحظات أو مؤاخذات ، وذلك من أجل الإسراع بإخراج هذا النص القانوني المهم إلى حيز الوجود.

وإذا كنتُ أتفهم حجم الانتظارات التي عَبَّرَتْ عنها مختلف الأطراف بشأن هذا المشروع، والرغبة في توسيع مجال التعديلات لتشمل مجالات ومواضيع أخرى، فإنه اعتباراً لضغط الزمن التشريعي ، وحرصاً على إخراج هذا النص في أقرب الآجال الممكنة دون الرجوع به الى نقطة الصفر، فقد ارتأينا الاقتصار على إدخال التعديلات اللازمة في إطار ترتيب الآثار، وإعطاء التجربة الحالية وقتها الكافي حتى تستقر على معالم واضحة، وتتمكن من ترسيخ بنيانها، ومن ثَمَّ إخضاعُها لاحقا لتقييم موضوعي في أفق إدخال التعديلات والمراجعات الضرورية.

وأود إخبار لجنتكم الموقرة أننا أنهينا مناقشة هذا المشروع بالأمانة العامة للحكومة ، ومن المرتقب أن يحال على المجلس الحكومي خلال الأيام القليلة المقبلة ، تمهيدا لإحالته عليكم بحول الله .

2-مشروع قانون التفتيش القضائي : بنفس الروح التوافقية أيضا ، انكبت اللجنة المشتركة المشار إليها أعلاه على إعداد مسودة لمشروع قانون التفتيش القضائي الذي ارتكز على مبدأ استقلالية السلطة القضائية وتقوية مؤسساتها وأجهزتها، وتعزيز الشفافية والنزاهة والرقابة وربط المسؤولية بالمحاسبة .

وهذه مناسبة لأخبركم أننا الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على هذا المشروع ، سواء من الناحية التقنية أو من حيث التشاور مع المعنيين به قبل استكمال مساره التشريعي .

3- القوانين المنظمة للمهن القانونية والقضائية : تنفيذا للتعهد الذي التزمتُ به أمام لجنتكم الموقرة خلال السنة الماضية ، فقد تميزت سنة 2020 بدينامية كبيرة في مجال صياغة مشاريع القوانين المنظمة للمهن القانونية .

فبخصوص مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة ، فإنه بناء على مُخرجات الإجتماع الذي عقدته مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب بمدينة العيون يوم 16 نونبر 2019 ، تم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارة العدل وممثلين عن مكتب الجمعية ، وعقدت هذه اللجنة خلال سنة 2020 ثمانية اجتماعات في جو مفعم بالثقة والإرادة الصادقة والنية الحسنة والتوافق والتفاعل الإيجابي ، حيث ناقشت هذه اللجنة مسودة تقدمت بها جمعية هيئات

المحامين بالمغرب ، وتم إدخال عدد كبير من التعديلات على القانون الحالي تهم عددا من المواضيع والمجالات منها إعادة النظر في شروط ومسطرة الولوج إلى المهنة ، والتكوين الأساسي والمستمر وتعزيز الحكامة في تدبير مجالس الهيئات وغيرها من المواضيع.

ولعلكم تابعتم قبل أسابيع ، وبالضبط يوم 15 أكتوبر الماضي ، الاجتماع الذي تم عقده بمقر الوزارة مع لجنة من مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب يترأسها السيد رئيس الجمعية ، حيث خُصص الاجتماع لحسم النقط الخلافية ووضع اللمسات الأخيرة على هذه المسودة . وقد قمتُ بعد هذا الاجتماع بتسليم المسودة المتوافق عليها للسيد رئيس الجمعية في أفق استكمال المشاورات بشأنها وإحالتها على مسطرة المصادقة .

أما بخصوص مشروع القانون المنظم لمهنة المفوضين القضائيين ، فقد تم خلال هذه السنة عقد سلسلة من الاجتماعات مع الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين ، وتم إعداد مسودة أولية لمشروع القانون الجديد المنظم للمهنة ، وأحيل على المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة للإطلاع وإبداء الرأي، حيث توصلنا بآراء وملاحظات مختلف الأطراف ، ونحن الآن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على هذا المشروع بالتنسيق والتوافق مع الهيئة الوطنية

للمفوضين القضائيين من خلال الاجتماعات التي نعقدها معها والتي كان آخرها اجتماع عقد يوم امس بمقر الوزارة ، ونتوقع أن ننتهي من إعداد هذا المشروع في غضون الأسبوع المقبل بحول الله.

أما مشروع القانون المنظم لمهنة خطة العدالة ،فأخبركم أنه بحكم الطابع الخاص لهذه المهنة التي لها ارتباط بالمجال الشرعي وبالحقل الديني ، واعتبارا لأصالتها وعراقتها ، وللدور الذي تلعبه لضمان الامن التعاقدي للمواطنين ، فقد كان لزاما علينا أخذ الوقت الكافي لإنضاج الكثير من الأفكار والتصورات ، ودراسة الكثير من المقترحات وإجراء الاستشارات اللازمة سواء مع ممثلي المهنة ، أو مع الجهات الرسمية التي لها ارتباط بموضوع هذا المشروع وبمجال اشتغال المهنة ، وبناء على ذلك تم إعداد مسودة استهدفت من ورائها الوزارة تحديث هذه المهنة والارتقاء بها وبالمنتسبين إليها وتبسيط المساطر ورقمنتها وضمان السلاسة والسرعة في الإجراءات ، واستحضرت فيها مطالب السادة العدول واقتراحاتهم ، وقد أحيلت هذه المسودة قبل أيام على المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة للإطلاع وإبداء الرأي ، وسنعمل على إحالتها خلال الأسابيع القليلة المقبلة على مسطرة المصادقة فور توصلنا بملاحظات الجهات المذكورة وعرضها على الهيئة الوطنية للعدول قصد التوافق معها بشأن مضامين المشروع .

لقد كان هاجسنا في المراجعات والتعديلات التي أجريناها على القوانين المنظمة للمهن القانونية والقضائية ،هو الارتقاء بهذه المهن وتحديثها وتطويرها والرفع من فعاليتها وتعزيز مبدأي الحكامة والشفافية في تدبير شؤونها لتكون مساعدا حقيقيا للسلطة القضائية ، وتساهم في تجويد خدمات العدالة ببلادنا وفي تنزيل الإصلاح المنشود .

وفي هذا الإطار قُمْنَا بتحسين شروط الولوج إلى هذه المهن، ووسعنا من الاختصاصات المسندة إليها، وعززنا آليات الرقابة والتفتيش ، وراجعنا مساطر التأديب ، وأَعَدْنَا هيكلة مؤسساتها التمثيلية بما يحقق الحكامة في التدبير وحسن التأطير ،فضلا عن مأسسة التكوين ، إلى غير ذلك من المستجدات التي نتطلع أن تكون لها انعكاسات إيجابية على المهنيين و على المنظومة برمتها .

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إلى جانب هذه المشاريع ، فإنني أسجل بارتياح مصادقة البرلمان بغرفتيه وبالإجماع خلال هذه السنة على **القانون رقم 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي**، تقدمت به وزارة العدل ، حيث استهدف هذا القانون تعزيز آليات العدالة الجنائية ببلادنا ، ووضع إطار قانوني متكامل لممارسة مهام الطب الشرعي ،والرفع من مستوى العاملين بهذا المجال ، مع إعطاء مصداقية أكبر

للشواهد وتقارير الخبرة الطبية التي تعرض على القضاء، وهو ما سيساهم بكل تأكيد في تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتطويرها.

كما أود التذكير في هذا المقام بنصين قانونيين معروضين أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب ،يكتسيان أهمية بالغة في تنزيل الإصلاح المنشود لمنظومة العدالة ، **أولهما مشروع القانون رقم 12.18 الذي يرمي إلى تعزيز التدابير اللازمة لمواجهة ظاهرة غسل الأموال** التي تمس بالامن الاقتصادي والمالي للدولة، وذلك وفق ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي التي يعد المغرب عضوا فاعلا فيها ، ويسعى دائما لملاءمة تشريعاته مع المعايير التي تعتمدها هذه المجموعة ،لذلك فإننا نعتبر أن هذا المشروع يكتسي حالة الاستعجال ، ومن شأن إخراجه إلى حيز الوجود تعزيز تموقع المملكة المغربية ضمن مجموعة العمل المالي ، وتحسين تصنيفها ضمن لوائح هذه المجموعة والذي له تأثير على جلب الاستثمار الأجنبي ، والحصول على التمويل من الخارج بشروط مناسبة.

وعلاقة بهذا الموضوع ، أود الإشارة أن وزارة العدل باعتبارها مشرفة على المهن القانونية والقضائية التي تعتبر جهات خاضعة ، قد سطرت برنامجا لتعبئة هذه المهن من أجل الانخراط في المجهود المبذول لمكافحة هذه الظاهرة ، ونظمت

في هذا السياق بتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية ، سلسلة من الندوات الجهوية بشراكة مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب بلغ عددها 08 ندوات ، تم تنظيمها بكل من الدار البيضاء والرباط ووجدة ومكناس وآسفي وسطات والعيون وتطوان ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تنظيم ندوتين بشراكة مع كل من الهيئة الوطنية للعدول والمجلس الوطني للموثقين تندرجان في نفس الإطار.

وثانيهما مشروع القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية الذي دعا جلالة الملك حفظه الله في رسالتيه الساميتين الموجهتين للمشاركين في الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش سنتي 2018 و2019 ، باعتباره نصا يندرج ضمن النصوص الهادفة إلى تعزيز مناخ الاستثمار ومأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات وتخفيف العبئ عن القضاء .

إن حجم انتظاراتنا من ورش إصلاح منظومة العدالة كبيرة جدا ، وإذا كنا خلال الفترة الماضية قد حققنا منجزات مهمة في هذا الورش الاستراتيجي الكبير ، فإنه من باب الاعتراف ينبغي الإقرار بوجود بعض التأخر في تنزيل الكثير من النصوص التشريعية التي من شأن إخراجها تسريع وتيرة الإصلاح وتحديث المنظومة القانونية الوطنية المؤطرة لمجال العدالة ببلادنا ، لذلك فإنه منذ تحملي المسؤولية على رأس وزارة العدل قبل سنة من الآن ، حرصت على إيلاء هذا

الجانب أهمية قصوى ، وعبأت مختلف مصالح الوزارة للانكباب على تنزيل المخطط التشريعي .

إلى جانب النصوص التشريعية المشار إليها أعلاه ، فهناك عدد من النصوص التنظيمية التي عملنا على إخراجها خلال هذه السنة ، وعلى رأسها **المرسوم المتعلق بالتعويضات الممنوحة للسادة عن القضاة** عن الإشراف على مهام التدبير الإداري والديمومة والانتداب ، وكذا **المرسوم المتعلق بالتعويض الممنوح لموظفي كتابة الضبط عن الديمومة** ، والذين صادق عليهما المجلس الحكومي بتاريخ 16 يناير 2020، ونشرا بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 أبريل 2020،حيث اتخذنا كل التدابير والإجراءات سواء مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية أو مع المسؤولين القضائيين بالمحاكم لضمان حسن تفعيل هذا المرسوم في أجل معقول.

بالإضافة إلى ذلك أود الإشارة إلى مرسوم آخر لا يقل أهمية عن باقي النصوص الأخرى ، وهو **المرسوم المتعلق بتحديد اختصاصات الوزارة وبتنظيمها الهيكلي** ، الذي أنهينا صياغته قبل أيام وسيحال على مسطرة المصادقة والاعتماد في الأيام القليلة المقبلة بحول الله .

رابعا : تأهيل وتحديث الإدارة القضائية

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تقتضي عصرنة أساليب الإدارة القضائية، معالجة جوانب هيكلية وتنظيمية فيها، تمكنها من تسهيل أداء القضاء لمهمته على الوجه الأكمل، ولبلوغ هذا الهدف تشتغل الوزارة على مشروع كبير يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث الخدمات القضائية والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، مع الانفتاح على المحيط الخارجي وتعزيز التواصل مع المواطن وكل الفعاليات المهتمة بشؤون العدالة.

1- تأهيل الإدارة القضائية :

إن التغييرات التي عرفها مشهد العدالة ببلادنا سنة 2017 بعد تنزيل الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية ، جعل وزارة العدل تضطلع بمهام استراتيجية وعلى درجة كبيرة من الأهمية ، لاسيما فيما يتعلق بتوفير مستلزمات العدالة ببلادنا ، وتمكين المحاكم من إنتاج العدالة في ظروف لائقة وميسرة ، و تقديم خدمة قضائية جيدة للمواطنين .

وفي هذا الصدد فإن الوزارة بحكم اختصاصاتها في ظل الوضع الجديد ، أصبحت مسؤولة عن تفعيل حق المواطن في الولوج إلى العدالة وذلك من خلال تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية، والتجهيزات، والبنايات، بما يضمن حسن سير عمل المحاكم وتصريف العدالة ، كما انها تضطلع بمهام الإشراف على التدبير المالي والإداري للمحاكم ، وتتبع ومواكبة تنفيذ برامج ومؤشرات نجاعة الأداء ، والإشراف على حوار التدبير ، وهي تحديات كبرى تفرض على الوزارة أن تتوفر على بنية إدارية لاممركزة حديثة، تكون في مستوى المسؤوليات الجديدة وقادرة على النهوض بالأعباء المنوطة بالوزارة .

لذلك فإنه في سياق إعادة النظر في اختصاصات وزارة العدل وفق الوضع المؤسساتي الجديد لمشهد العدالة ، وفي إطار تنزيل مبادئ الجهوية المتقدمة وأهداف وغايات ميثاق اللاتمركز الإداري ، فإننا نقترح في مشروع المرسوم الجديد للتنظيم الهيكلي لوزارة العدل إحداث مديريات جهوية على صعيد جهات المملكة، بحيث ستكون هذه المديريات عبارة عن وحدات إدارية لاممركزة ، وستلعب دورا مهما في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات المرسومة من طرف الوزارة في كل المجالات، وستصبح ممثلا حقيقيا للسلطة المركزية على المستوى المحلي ومسؤولة بهذه الصفة أمام السلطات المحلية والإدارات العمومية ، وَمُخَاطَباً

رسميا أمام هذه الجهات في كل ما يتعلق باختصاصات وزارة العدل في مجال تدبير شؤون العدالة ، وذلك وفق الغايات والأهداف المحددة في ميثاق اللاتمركز الإداري.

إننا بهذه المبادرة الجادة و الهادفة ، نشتغل وفق رؤية استراتيجية جديدة قمنا ببلورتها ، والتي ستسهم في إدماج الإدارة القضائية في ورش اللاتمركز الإداري، وستجعل من المديريات الجهوية امتدادا للإدارة المركزية في جميع مجالات الدعم التي تدخل في اختصاصات الوزارة ، وأدرعا لها في تنزيل المخططات التي تضعها، ومساهما حقيقيا في إنجاح تنزيل مشروع إصلاح منظومة العدالة ، مستفيدةً من عامل أساسي هو عامل القرب من المرافق القضائية و القائمين على تدبيرها ، وهو ما من شأنه تسهيل عملية التواصل ،وإيجاد الأجوبة والحلول الناجعة لمختلف المشاكل التي قد تواجهها المحاكم في أسرع الآجال .

2- تحديث الإدارة القضائية :

يعد ورش التحديث والرقمنة من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشتغل عليها وزارة العدل حاليا . ولضمان نجاح هذا الورش ، وضعت وزارة العدل مخططا إجرائيا دقيقا و محكما يروم تنزيل المحكمة الرقمية و إرساء مقوماتها من خلال تقوية البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية وتوفير الأنظمة

المعلوماتية الآمنة، والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا والمساطر مع تأهيل الموارد البشرية ، وتعديل العديد من المقتضيات القانونية لاسيما الإجرائية منها ، بما يتلاءم واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تصريف القضايا أمام المحاكم ونزع التجسيد المادي عن الإجراءات والمساطر القضائية، فضلا عن اعتماد التوقيع الإلكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية واعتماد الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات .

وفي هذا الصدد فإن الوضعية التي عرفها قطاع العدل ببلادنا بسبب جائحة كورونا ،أظهرت الحاجة الماسة إلى بلورة تصور جديد في مجال التحديث والرقمنة، يرتكز على استراتيجية جديدة تتجاوز المقاربة التجزيئية إلى مقاربة شمولية متكاملة ، تعتمد على استثمار ما تحقق في هذا الورش المهم من منجزات وتراكمات، ومواكبة الثورة الرقمية التي يشهدها العالم المعاصر ، والاستفادة مما تتيحه من إمكانيات لضمان تَحَوُّلٍ رقمي حقيقي لمنظومة العدالة ببلادنا ، في كل مجالاتها ومستوياتها، من خلال تعميم لامادية الإجراءات والمساطر القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، ونشر المعلومة القانونية والقضائية ، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة" كما جاء في الرسالة الملكية

السامية التي بعث بها جلالة الملك نصره الله إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش خلال شهر أكتوبر من سنة 2019.

وفي هذا الإطار انكبت وزارة العدل على إعداد مخطط توجيهي للتحول الرقمي بمنظومة العدالة ، قمتُ بعرضه أمام المجلس الحكومي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 02 يوليوز 2020 ، كما قمتُ بعرضه في اجتماع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال بتاريخ 23 يونيو 2020 ، وكذا أمام المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ 21 يوليوز 2020 .

سَيُمَكِّنُ هذا المخطط من التوفر على وثيقة مرجعية ورسمية مكتوبة ، تتضمن رؤية استراتيجية تستشرف المستقبل ، وبرنامج عمل واضح ودقيق لكل العاملين والمشتغلين على هذا الورش الاستراتيجي الكبير .

و يرتكز على خمس مرجعيات و هي :

1- التوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها الخطب والرسائل الملكية ؛

2- المبادئ الدستورية ،ولاسيما تلك المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة والأجل المعقول والمساواة بين جميع المواطنين في الولوج إلى المرافق العمومية

3-الالتزامات الحكومية التي تضمنها البرنامج الحكومي 2016-2021 ، فيما يتعلق بتحديث الإدارة القضائية .

4- توصيات ميثاق اصلاح منظومة العدالة ،

5- المقتضيات التشريعية الخاصة بإصلاح الإدارة ، و لاسيما تلك التي تضمنتها الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021 فيما يتعلق بتبسيط المساطر و رقمنتها و تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.

يضع هذا المخطط ثلاثة أهداف استراتيجية تتوخى تحقيق عدالة مبسطة وميسرة وفعالة ومتواصلة ، ومرفق قضائي يكرس احترام الحقوق الأساسية للمرتفقين ، ومحكمة ذكية تستغل التكنولوجيا الحديثة للرفع من جودة أداءها، وتحقق الامن القانوني والقضائي للمتقاضين ، وتساعد على اتخاذ القرار ، وتُسَرِّعُ العملية القضائية .

ولانجاح تنزيله ، تم اعتماد مجموعة من الآليات والدعائم الأساسية تتصدرها الدعامة التشريعية ، التي ترمي إلى التقعيد القانوني لاستعمال الوسائل التكنولوجية داخل منظومة العدالة ، إضافة إلى دعامات أخرى مثل التأمين والتكوين والتواصل، وتم تحديد أربع مجالات أساسية لهذا التنزيل و هي:

- ✓تسهيل الولوج إلى العدالة ؛
- ✓تبسيط الإجراءات و المساطر ؛
- ✓التقاضي عن بعد ؛

✓نشر المعلومة القانونية و القضائية ؛

كل ذلك في إطار ستة برامج تشتمل على عدد من المشاريع يصل مجموعها إلى 22 مشروعا ، و تتمثل هذه البرامج في :

1- البوابة المندمجة للولوج إلى العدالة ؛

2- تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق ؛

3- التدبير اللامادي للملف القضائي ؛

4- اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات؛

5- رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها ؛

6- نشر المعلومة القانونية و القضائية ؛

وفي سياق تتبع تنزيل هذا المخطط التوجيهي ، قمنا بتاريخ فاتح أكتوبر بتعيين المهندسين المكلفين بتنسيق البرامج ، وقد قام هؤلاء بإعداد حقيبة البطائق الخاصة بالمشاريع الإثنين والعشرين (22) التي تتضمن توصيف المشروع وكلفته ومدة الإنجاز والجهات الداعمة والمتدخلة.

وإنني استغل مناسبة تواجدي معكم في هذه الجلسة لأؤكد لحضراتكم استعدادي التام للحضور مجددا أمام لجنتكم في التاريخ الذي تحددونه من أجل

تقديم عرض مفصل حول هذا المخطط والاستماع لملاحظاتكم واقتراحاتكم بشأنه .

بالموازاة مع هذا المخطط الشمولي المندمج للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، فإن وزارة العدل ، وبحكم الاختصاصات الموكولة إليها قانونا ، مستمرة في تنفيذ عدد من المشاريع الرقمية التي التزمت بها في إطار مشروع المحكمة الرقمية ، وتعزيز فعالية مشاريع أخرى قائمة ، ويتعلق الأمر بما يلي :

السجل الوطني الالكتروني للضمانات المنقولة :

من المستجدات المهمة التي جاء بها القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة ، هو إحداث سجل وطني إلكتروني للضمانات المنقولة ، وعهدت المادة 02 من المرسوم التطبيقي الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 2019 بوزارة العدل بتدبير هذا السجل .

وفي هذا السياق عملت وزارة العدل خلال هذه السنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين والشركاء ، على إعداد منصة إلكترونية لإيواء هذا السجل، واتخذت كافة التدابير التقنية والأمنية لضمان انطلاقة جيدة له، واستضافت يوم 02 مارس 2020 حفل الانطلاقة الرسمية للعمل به ، وهو الحفل الذي ترأسه السيد رئيس الحكومة ،وحضره عدد من السادة الوزراء وسامي الشخصيات المنتمية لعالم المال و الاعمال والاستثمار .

واليوم ، وبعد مرور 9 أشهر على انطلاق العمل بهذا السجل فإن الاحصائيات المسجلة تؤكد الإقبال الكبير للمتعاملين الاقتصاديين على هذا السجل ، والارتفاع المتزايد للعمليات التي تتم عبره يوميا ، وفيما يلي إحصائيات مفصلة من 02 مارس 2020 إلى غاية يوم 21 نونبر 2020 :

- ✓عدد حسابات الزبائن : 1463.
- ✓عدد حسابات المستخدمين : 1909 .
- ✓عدد عمليات البحث العام: 79.353 .
- ✓عدد عمليات البحث المصادق عليه : 1221 .
- ✓عدد العمليات التي تم القيام بها في السجل : 161.092 عملية .

حوسبة صناديق المحاكم

استكمالا لمشروع التدبير الإلكتروني للإجراءات والمساطر القضائية، تم تثبيت تطبيقية بكافة صناديق المحاكم بالمملكة ، لتدبير عمليات استيفاء الرسوم والصوائر القضائية ، وتغطي هذه التطبيقية كافة العمليات التي تتم بهذه الوحدة ، حيث مكنت من الاستغناء التام عن العمل اليدوي والسجلات، وتقوم هذه التطبيقية باحتساب كافة الرسوم القضائية بدقة وبطريقة أوتوماتيكية، كما أنها تتيح إمكانية

الأداء الالكتروني للرسوم والمصاريف القضائية والغرامات والقيام بالتحويلات المالية إلى الخزينة العامة.

نظام تدبير السجل التجاري

عملت الوزارة على تطوير نسخة جديدة من النظام المعلومياتي المركزي لتدبير السجلات التجارية المحلية بالمحاكم، وضمنته مجموعة من الوظائف التي ساهمت في تحسين تدبيره والرفع من جودة الخدمات المقدمة للتجار و المقاولين، مع جعلها قابلة للإنجاز عن بعد .

وقد وصل مجموع الطلبات التي تلقتها الوزارة والرامية إلى الحصول على مستخرج السجل التجاري خلال سنة 2020 وإلى غاية يوم 20 نونبر 2020 ما مجموعه 365.368 طلبا تمت معالجتها بالكامل ، في حين بلغ مجموع الطلبات خلال سنة 2019 ما مجموعه 87.363 طلبا .

مع العلم أن هذه الخدمة تمكن اليوم من الحصول على جميع أنواع شواهد السجل التجاري (نموذج 7 و 9 و 13 و 14) .

الإيداع الالكتروني للقوائم التركيبية للمقاولات و الشركات عبر الخط

مكنت هذه الخدمة الإلكترونية الشركات والمقاولات لاسيما الصغرى منها والمتوسطة، من عدد من المزايا منها، الاعفاء من التنقل إلى المحكمة وربح الوقت

والمجهود ، كما مكنت من توفير معطيات وبيانات شفافة وبناء قاعدة بيانات مرجعية لتتبع وضعية المقاولات في وضعية صعبة ، وقد وصل مجموع الطلبات التي تلقتها الوزارة بهذا الخصوص خلال سنة 2020 وإلى غاية يوم 20 نونبر 2020 ما مجموعه 170.260 تمت معالجتها بالكامل ، مع العلم أنه خلال سنة 2018 بلغ مجموع الإيداعات 15.699 ، وخلال سنة 2019 ارتفع العدد إلى 79.840 إيداعا .

تعميم خدمة السجل العدلي عبر الخط بكل محاكم المملكة :

بالنظر للإقبال الكبير على خدمة طلب مستخرج السجل العدلي عبر الخط، فقد حرصت الوزارة على تعميمها على كافة المحاكم الابتدائية بدون استثناء ، وقد بلغ عدد الطلبات التي تلقتها الوزارة خلال هذه السنة ، وإلى غاية يوم 20 نونبر 2020 ما مجموعه 254.833 طلبا تمت معالجتها بالكامل ، في حين بلغ عدد الطلبات سنة 2019 ما مجموعه : 234.648 طلبا .

تتبع القضايا :

من بين المكونات المعتمدة لقياس مؤشر جودة الخدمات القضائية وجود إمكانية تتبع مآل القضايا عن بعد، وهو ما يوفره بشكل جيد الموقع الإلكتروني المعد من طرف الوزارة "محاكم www.mahakim.ma ، وأيضا التطبيق المعلومياتي القابل

للتحميل على الهاتف المحمول(e-justice)، إضافة إلى ما تقدمه الشاشات التفاعلية الموضوعة رهن إشارة الجمهور بمختلف محاكم المملكة؛

ويمكن هذا التطبيق بالإضافة إلى التتبع الآني لكافة الإجراءات المتخذة من طرف المحكمة، الإطلاع على جداول الجلسات واستخراج المطبوعات، وتقديم طلبات الحصول على بعض الوثائق وغيرها من الخدمات المبسطة والتي تسهل على المواطن والمقاولة الولوج إلى المعلومة والخدمات.

و قد بلغ عدد عمليات البحث في موقع mahakim.ma خلال سنة 2020 وإلى غاية يوم 20 نونبر 2020 ما مجموعه 14.346.692 عملية بحث.

تدبير مخالفات السير إلكترونيا مع وزارة التجهيز والنقل :

من أجل تخفيف العبء عن المحاكم ومعالجة العدد الكبير من المخالفات بطريقة أوتوماتيكية وسريعة تضمن حقوق المخالفين ، عملت الوزارة على إعداد نظام معلومياتي لتدبير المخالفات وربطه بالنظام المعلومياتي المعد من طرف وزارة التجهيز والنقل ، وهو ما يسمح بإحالة ملفات المخالفات إلكترونيا على النيابات العامة التي تقوم بمعالجها بطريقة آلية بعد مراقبتها .

هذا وقد تم تطوير هذه البرمجية لتمكن المخالفين من أداء الغرامات لفائدة الدولة بالمحكمة التي يرغبون فيها وليس إلزاما بالمحكمة التي أصدرت حكم الادانة .

هذا وقد تمت خلال سنة 2020 وإلى غاية يوم 20 نونبر 2020 معالجة ما مجموعه 797.954 محضرا للمخالفات الملتقطة بواسطة الرادار ، عبر هذا النظام المعلومياتي.

منصة المحامي للتقاضي عن بعد :

بالنظر للموقع المتميز لهيئة الدفاع في منظومة العدالة وتأثيرها الكبير والمباشر على فعاليتها ومردودها، قامت الوزارة بإعداد وتثبيت منصة للتبادل الالكتروني مع المحامين، يتم الولوج إليها عبر العنوان التالي : portailavocat.justice.gov.ma

تعد هذه المنصة مرحلة متقدمة نحو الانتقال إلى لامادية التقاضي ، وهي تمكن المحامين من :

- ✓ تسجيل الدعاوى وتقديم المقالات والمذكرات ومختلف الطلبات والعرائض ومرفقاتها أمام كافة محاكم المملكة عن بعد مع الأداء الإلكتروني والحصول على الوثائق المثبتة لذلك؛
- ✓ التبادل الالكتروني للوثائق بين المحامين والمحكمة .
- ✓ الأرشفة الإلكترونية لمساعدة السادة المحامين على تخزين أتوماتيكي لملفاتهم والاطلاع عليها عن بعد أينما وجدوا وفي أي وقت؛

- ✓التوصل اختياريا بالتبليغات والإشعارات الالكترونية وذلك في انتظار اعتماد هذه الآلية رسميا من طرف المشرع في مشروع قانون الوسائط الإلكترونية .

- ✓ الاحتساب الآلي للرسوم والصوائر والأداء الإلكتروني عن بعد.

هذا و قد لوحظ خلال فترة التوقف التي عرفتها محاكم المملكة خلال فترة الحجر الصحي ، تزايد الإقبال من طرف السادة المحامين على هذه المنصة نظرا للمزايا الكثيرة التي تقدمها ، وقد بلغ عدد المحامين الذين أنشأوا حسابات بهذه المنصة إلى غاية يوم 20 نونبر 2020 ما مجموعه 963 محاميا ، في حين بلغ عدد المقالات التي تم إيداعها عبر هذه المنصة الإلكترونية خلال هذه السنة : 6418 مقالا.

منصة العدول المتعلقة بطلبات الإذن بالزواج :

وهي منصة بدأ الاشتغال بها بكل من المحكمة الاجتماعية بالدار البيضاء وقسم قضاء الأسرة بسلا، والعمل جار حاليا على تعميمها على باقي المحاكم ، وقد بلغ مجموع السادة العدول المنخرطين فيها إلى 2150 عدلا ، واستقبلت المنصة 14.225 طلبا للإذن بالزواج .

التعيين الاعتباطي والمتوازن للقضايا :

يتعلق الأمر بنظام معلومياتي يقوم بتوزيع القضايا بطريقة اعتباطية على السادة القضاة المقررين و المكلفين، وذلك بشكل يضمن التوزيع المتوازن للقضايا على القضاة والهيآت ، وفي نفس الوقت تفادي التدخل في اختيار القضاة أو المقررين وهو ما يضمن الشفافية المطلقة في عملية تعيين الهيآت المكلفة بالبت في القضايا ، وتفادي الادعاءات بوجود محاباة في إسناد القضايا والملفات لهيآت أو غرف معينة . وفي انتظار التقعيد القانوني لهذه الآلية في مشروع قانون الوسائط الإلكترونية في قانوني المسطرة المدنية و الجنائية ، فقد تم تفعيل هذا النظام المعلومياتي طوعيا من طرف المسؤولين القضائيين في العديد من المحاكم، منها المحكمة التجارية بالدار البيضاء ومحكمة الاستئناف التجارية بنفس المدينة .

اعتماد الأداء الإلكتروني :

شرعت الوزارة خلال هذه السنة في تنزيل مشروع مهيكل للتدبير المالي والمحاسبي لصناديق المحاكم يتعلق بالأداء الإلكتروني المتعدد القنوات ، Paiement électronique multi-canal ، حيث شُرع في تجريب هذا النظام بثلاث محاكم نموذجية وهي المحكمة الابتدائية بالقنيطرة والمحكمة التجارية بمراكش ،

والمحكمة التجارية بالدار البيضاء ، وقد وضعنا برنامجا دقيقا لتعميم هذه الخدمة على كافة محاكم المملكة قبل نهاية هذه السنة .

هذا بالإضافة إلى اعتماد أجهزة محطات الدفع الإلكتروني «TPE»، Terminal de paiement électronique في الأداء بصناديق المحاكم ، حيث تم الشروع بالعمل بهذه التقنية بالمحكمة التجارية بالرباط، في أفق تعميم هذه الخدمة على باقي المحاكم .

إن من شأن اعتماد هذه التقنيات الحديثة في الأداء بصناديق المحاكم تعزيز الشفافية والحد من تداول النقود والتعامل المباشر مع المتقاضين والمرتفقين ، وقد بلغ مجموع عمليات الأداء الإلكتروني خلال هذه السنة وإلى حدود يوم 20 نونبر 2020 ما مجموعه 538.268 عملية أداء، في حين بلغ سنة 2019 ما مجموعه : 167.599 ، أما مجموع المبالغ المالية المستخلصة منذ بدء العمل بالأداء الالكتروني سنة 2018 وصل إلى : 20.690.702 درهم .

اعتماد التوقيع الالكتروني في التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية،

وفي هذا الصدد، تم الاشتغال على تعميم شهادة المصادقة الالكترونية تدريجيا لاستغلالها في التوقيع الالكتروني لفائدة مكاتب السجل العدلي.

3- دعم البنية التحتية للمحاكم

اعتبارا للأهمية التي تكتسيها الهيكلة المعمارية وإعداد البنى التحتية للمرفق القضائي في إصلاح منظومة العدالة، فقد واصلت الوزارة خلال سنة 2020 تنفيذ برنامجها الذي إلتزمت به والرامي إلى توفير فضاءات ملائمة لحسن سير العمل القضائي سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة والخصوصية المغربية وتساير التطور الحاصل في مجال البناء والعمران ومتطلبات الخدمة القضائية ، أو من خلال تهيئة و توسعة وتجديد بنايات أخرى لجعلها تواكب التطور الحاصل .

وفيما يلي حصيلة سنة 2020 في مجال تعزيز البنية التحتية للمحاكم :

- ✓ عدد البنايات التي تم تدشينها : 16 بناية .
- ✓ عدد البنايات الجاهزة التي تنتظر التدشين : 13 بناية .
- ✓ عدد البنايات التي ستنتهي بها الأشغال نهاية هذه السنة : 15 بناية.
- ✓ عدد المشاريع التي في طور الإنجاز : 38 مشروعا .
- ✓ عدد المشاريع المبرمجة : 75 مشروعا .

	البنايات الجيدة	البنايات غير اللائقة	البنايات المتوسطة
2012	%29	%48	%23
2019	%67	%16	%17
2020	%77	%10	%13

خامسا : مواكبة أداء المحاكم للرفع من نجاعتها

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الحديث عن نجاعة أداء المحاكم يقتضي منا التطرق إلى المجهود المبذول في تصفية القضايا الرائجة والمخلفة ، وتنفيذ الأحكام القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية ، وفي هذا السياق أقدم لحضراتكم الإحصائيات التالية :

1- على مستوى تصفية القضايا الرائجة و المخلفة :

إحصائيات نشاط المحاكم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020

القضايا الجديدة المسجلة	القضايا الرائجة	القضايا المحكومة
1 441 055 قضية	2 075 176 قضية	1 125 277 قضية

نسبة القضايا المحكومة من القضايا المسجلة بمجموع المحاكم 78،1 % .

نسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة بمجموع المحاكم: 54،22 %

2- على مستوى تنفيذ الاحكام القضائية إلى غاية منتصف سنة 2020:

المحاكم	نسبة المنفذ من المسجل	نسبة المنفذ من الرائج
المحاكم الابتدائية	%79،77	%35،40
المحاكم التجارية	%51،51	%16،05
المحاكم الإدارية	%93،37	%23،21
المعدل العام	%75،31	%30،70

هذا وقد وصل المبلغ الإجمالي المنفذ من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمحاكم الإدارية خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2020 إلى مليار وثمانية عشر مليونا وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألفا وستمائة وثلاثون درهما وإثنا عشر سنتيما (1.018.385.630،12) .

3- على مستوى تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية :

يحظى موضوع التحصيل بأهمية خاصة في استراتيجية الوزارة ، فالامر يتعلق بورش كبير ومهم، له علاقة مباشرة بالحفاظ على الأمن القضائي وهيبة الدولة وتحصيل المال العام لفائدة الخزينة العامة ،وتأكيد الثقة في النظام القضائي .

و في سياق المجهودات المبذولة في هذا المجال ، قامت الوزارة منذ سنتين بإعداد دليل مساطر تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط ، و هو دليل أُعِدَّ لفائدة أطر وموظفي كتابة الضبط المكلفين بالعملية التحصيل ، وتضمن شروحات دقيقة ومفصلة لمختلف المساطر والاجراءات الجاري بها العمل في مجال تحصيل الغرامات والإدانات النقدية ، والحلول المعتمدة لعدد من الإشكالات العملية التي تعترض القائمين على التحصيل ، وقد كان له الأثر الكبير في الرفع من كفاءة هؤلاء وتحسيت مستوى التحصيل .

ولتحسين ظروف العمل وتوفير الوسائل اللوجستيكية فقد تم خلال هذه السنة اقتناء 350 دراجة نارية لفائدة الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل ب 11 دائرة قضائية. حيث سنقوم بتوزيع هذه الدراجات خلال الأسابيع المقبلة ، وذلك في أفق إنجاز صفقة أخرى السنة المقبلة لتغطية حاجيات الدوائر المتبقية؛

وفي إطار مقاربة النوع ودعم الكفاءات النسائية الراغبة في العمل في مجال التحصيل، فقد رفعت الوزارة من عدد النساء المعينات بوحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة إلى 430 موظفة بنسبة تفوق 28% . وبالنسبة للصناديق إلى 194 موظفة بنسبة 23,60 %؛

المداخيل المحصلة من طرف محاكم المملكة إلى حدود شهر غشت 2020 .

أصناف المداخيل	مجموع المداخيل
الرسوم القضائية الأصلية	347 621 299 ,80
الغرامات والإدانات النقدية	89 448 028,32
المجموع	437 069 328,12

سادسا : تخليق منظومة العدالة

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

ينبني تخليق منظومة العدالة على معالجة متكاملة، تجمع بين المقاربة القانونية الرامية إلى تحصين هذه المنظومة ضد مختلف أسباب الفساد، وبين المقاربة الأخلاقية المرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة ، إضافة إلى المقاربة الزجرية التي تتوخى الزجر والردع.

1- تخليق الحياة المهنية بقطاع العدل :

واصلت الوزارة خلال سنة 2020 تنفيذ البرامج والأوراش التي تم فتحها من قبل، والتي تروم تخليق قطاع العدل، وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في المهن القضائية.

ولتنزيل الاستراتيجية المتعلقة بالتخليق ، تعتمد الوزارة على الآليات المتوفرة لديها والمتمثلة في المفتشية العامة ، وعدد من الأقسام والمصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية ومديرية الميزانية والمراقبة ومديرية الشؤون المدنية .

وفي هذا السياق ، أنجزت المفتشية العامة خلال سنة 2020 ، وإلى غاية 20 نونبر عددا من مهام المراقبة والتفتيش، تمثلت في إجراء مهمة مراقبة أوراش البناء المتعثرة همت تسعة عشر (19) مشروعا، كما قامت بمهمة مراقبة صفقات الحراسة والأمن والنظافة بالإدارة المركزية،وأنجزت أبحاثا في وقائع همت 06 محاكم ابتدائية وهي المحمدية وأزيلال وتطوان والمدنية بالدار البيضاء والتجارية بالرباط وتنغير .

وخلال نفس الفترة تلقت المفتشية العامة لوزارة العدل ما مجموعه 214 شكاية، اتخذت بشأنها القرارات المناسبة ، وتوصلت ب 18 شكاية وتظلم من مؤسسة الوسيط، تمت معالجة 12 منها ، والباقي في طور الإنجاز .

أما على مستوى معالجة الملفات التأديبية ، فقد عملت الوزارة إلى حدود 2020/11/20 على معالجة عدد من الملفات المترتبة عن إخلالات مهنية أو متابعات قضائية ، حيث بلغ عدد الملفات التأديبية المفتوحة بناء على متابعات قضائية إلى 31 ملفا ، و بلغ عدد الملفات التأديبية المفتوحة بناء على إخلالات مهنية إلى ملف واحد ، وصدرت بهذا الخصوص عقوبات تأديبية في حق 08 موظفين، وفق التفصيل الآتي:

التوبيخ	01
الإنذار	01
الحذف من لائحة الترقي	01
الحرمان المؤقت من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية	05
المجموع	08

2- تخليق المهن القضائية

واصلت وزارة العدل خلال سنة 2020 تنزيل استراتجيتها في مجال تخليق المهن القضائية ، و تعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية فيها ، تكريسا لمبدأ تخليق الحياة العامة وتحصين هذه المهن ضد مختلف أسباب الفساد.

و فيما يلي إحصائيات عن المتابعات التأديبية التي تم تحريكها في حق بعض المنتسبين إلى المهن القضائية إلى حدود شهر نونبر 2020

المهنة	عدد المتابعات التأديبية	عدد الملفات المحكومة	عدد الملفات الجارية
التراجمة	01	01	00
الخبراء	26	13 (6 براءة)	13
الموثقون	26	04 (02 العزل)	22

سابعا : تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تتوفر وزارة العدل على رأسمال بشري مهم من حيث أعداد الموظفين، ومتنوع من حيث الكفاءات يغطي حاجيات المحاكم ب 21 دائرة قضائية بالمملكة، بالإضافة إلى باقي الوحدات الإدارية المركزية واللاممركزة للوزارة.

وتعمل الوزارة بشكل مستمر على تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال عدة إجراءات تروم استثماره بالشكل الأمثل.

وتعتمد وزارة العدل على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف من أجل تحقيق التوازن في توزيع مواردها البشرية على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية ،من خلال عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة ، واستشراف حاجياتها المستقبلية بناء على مؤشرات تعكس تطور حجم الأشغال بها.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة خلال سنة 2020 بالإعلان عن تنظيم مباريات التوظيف، خُصص لها 500 منصب مالي في عدد من التخصصات منها : العلوم القانونية والشريعة والعلوم الاقتصادية أوالتدبيرية، والإعلاميات وتدبير المقاولات والأنظمة والشبكات المعلوماتية، أسفرت عن نجاح 40 موظفا جديدا في درجة المنتدبين القضائيين من الدرجة الثانية تخصص : الإعلاميات، وقامت بتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية ، وهم حاليا في وضعية التدريب بالمحاكم، حيث ستسند إليهم مهام مسؤولين عن الخلايا المعلوماتية لكسب رهان التحول الرقمي في قطاع العدل، في حين تم تأجيل تنظيم مبارتي توظيف المنتدبين القضائيين من الدرجة الثالثة والمحررين القضائيين من الدرجة الثالثة نظرا لتزامن تاريخ إجرائهما مع إعلان حالة الطوارئ بالمملكة بسبب فيروس كورونا، ونحن اليوم بصدد القيام بالترتيبات اللازمة لتنظيم هاتين المبارتين اللتين خصصنا لهما 460 منصبا ماليا، وسنعلن عن التاريخ الجديد لهاتين المبارتين خلال الأيام المقبلة بحول الله .

من جهة أخرى تم تنظيم مباراة الفوج 44 للملحقين القضائيين التي خصصنا لها 150 منصبا ماليا، وقد قامت الوزارة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لجميع الناجحين الذين سيشرعون في التكوين الأساسي بالمعهد العالي للقضاء خلال الأسبوع المقبل إن شاء الله، كما قامت الوزارة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لـ 697 موظفا

ناجحا في امتحانات الكفاءة المهنية التي أجريت سنة 2019، مع العلم أن امتحانات الكفاءة المهنية المقررة برسم سنة 2020 ستجرى على شطرين يومي 6 و13 من شهر دجنبر المقبل، وسيشارك فيها جميع الموظفين المستوفين للشروط النظامية ، حيث خُصص لها 701 منصبا في مختلف الدرجات.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تنظيم المباريات المهنية التي خصصنا لها 400 منصب في مختلف الدرجات، هذا دون أن ننسى المباريات الخاصة بإدماج المتصرفين التي نظمت يوم 25 أكتوبر 2020 ، والتي أسفرت عن إدماج 79 متصرفا في درجة منتدب قضائي و 16 تقني من الدرجة الثالثة في درجة محرر قضائي.

كما تمت تسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين الذين تمت ترقيتهم برسم سنة 2019 وعددهم 768 في الدرجة، و 156 في الرتبة الاستثنائية و 6216 في الرتبة وترسيم ما مجموعه 690 موظفا.

وفي نفس السياق ، سيتم خلال سنة 2020 ترقية 741 موظفا في الدرجة، و 5021 موظفا في الرتبة و 124 موظفا في الرتبة الاستثنائية و ترسيم 465 موظفا قبل نهاية هذه السنة.

أما على مستوى تدبير حركية الموظفين، فإن الوزارة وحرصا منها على التوفيق بين المصلحة العامة من خلال توفير العدد الكافي من الموظفين بكل محاكم المملكة،

وبين مصلحة الموظفين واستقرارهم الاجتماعي والعائلي والنفسي، فقد عملت خلال سنة 2020، بتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين، على تطبيق معايير واضحة ودقيقة لمعالجة طلبات الانتقال، واعتمدت المعالجة الإلكترونية لهذه الطلبات والتي مكنت من التوفر على لوحة قيادة مفصلة وواضحة.

وفي إطار الاحتياطات الوقائية المتخذة للحد من تداعيات انتشار وباء كورونا، قامت الوزارة وبصفة استثنائية بدمج الدورتين واعتماد دورة انتقالات واحدة برسم سنة 2020، ودورة خاصة بمحكمة الاستئناف بكلميم والمديرية الفرعية بها.

وفي هذا الصدد تم عقد اجتماع حضرته النقابتان الأكثر تمثيلية بالقطاع خُصص للبت في طلبات الانتقال الخاصة بالدورتين العادية والاستدراكية بما فيها طلبات الالتحاق بالأزواج، وقد أسفرت الدورة عن الاستجابة لـ 101 طلب انتقال من أصل 1133 طلبا مسجلا، بنسبة استجابة بلغت 9 % ، تشمل 24 حالة للإلتحاق بالأزواج.

في حين أسفرت نتائج الدورة الخاصة بمحكمة الاستئناف بكلميم والمديرية الفرعية بها على الاستجابة لـ 27 طلب انتقال من أصل 131 طلبا مسجلا بنسبة استجابة بلغت 20.6 %.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن تدبير قطاع الموارد البشرية بوزارة العدل سواء على مستوى الإنتقالات أو الترقيات أو معالجة كل المشاكل التي تطرأ ، يتم وفق مقاربة تشاركية تتميز بحضور ومشاركة الفرقاء الاجتماعيين الفاعلين بالقطاع ، وفي هذا الإطار أؤكد لحضراتكم أنه من منطلق حرصنا على ضمان استمرارية مرفق العدالة وتقديم خدمة قضائية جيدة للمتقاضين فإننا حريصون كل الحرص على تحقيق السلم الاجتماعي بقطاع العدل، وفي هذا الإطار قمت خلال هذه السنة باستقبال ممثلي النقابات القطاعية ، والاستماع إلى مقترحاتها ومطالبها ومعالجة مختلف الملفات المطلبية، كما تم خلال هذه السنة عقد جلستين للحوار الاجتماعي القطاعي مع التمثيليات النقابية الأولى خلال شهر ماي والثانية خلال شهر أكتوبر ، وقد كانت هذه الاجتماعات فرصة لمعالجة مختلف الإشكالات والنقاط العالقة والاستماع لمقترحات الفرقاء الاجتماعيين.

وفيما يلي احصائيات مفصلة عن قطاع الموارد البشرية بوزارة العدل

- عدد قضاة المملكة إلى حدود 30 شتنبر2020 : 4289 قاضيا منهم 1058 قاضية أي بنسبة 24.66 %، و 3231 قاض اي بنسبة 75.53% ، موزعين كما يلي:

الدرجة 3	الدرجة 2	الدرجة 1	الدرجة الاستثنائية	خارج الدرجة
1228	657	584	1817	03

* عدد موظفي وزارة العدل إلى غاية نهاية شتنبر 2020 هو 14100 موظفا موزعين كما يلي :

عدد الذكور	عدد الاناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
7125	6975	%51	%49

وإلى جانب الرأسمال البشري الذي تتوفر عليه وزارة العدل ، فإن هذه الوزارة تقوم أيضا بالإشراف على المهن القضائية ويتعلق الأمر بالمحاماة والمفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة والموثقين والعدول، وذلك من خلال الأقسام والمصالح التابعة لمديرية الشؤون المدنية بالوزارة، كما تقوم بوضع ومراجعة كافة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المذكورة، وتنظيم كافة المباريات والامتحانات المهنية المتعلقة بها، مع تتبع وضعية المهنيين الإدارية والمهنية من خلال تلقي التظلمات

والشكايات من مختلف الأشخاص الذاتيين والمعنويين والقطاعات الحكومية، وإجراء التحريات اللازمة بشأنها عن طريق الجهات القضائية المختصة.

وفيما يلي معطيات مفصلة عن المنتسبين للمهن القضائية إلى حدود نهاية أكتوبر 2020:

المحامون الرسميون	13150
المفوضون القضائيون	1624
التراجمة	335
الخبراء	3489
الموثقون	1893
العدول	3455
النساخ	637

وسيبقى الحدث الأهم الذي شهدناه هذه السنة ، هو نجاح 277 امرأة في امتحانات نهاية التمرين الخاص بالولوج إلى خطة العدالة ، فكما تعلمون ، إن وزارة العدل ، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده ، القاضية بفتح خطة العدالة أمام النساء و تمكينهن من

ولوجها ، قامت بتنظيم مباراة خلال سنة 2018 لولوج هذه المهنة ، فُتحت ولأول مرة في وجه الذكور و الإناث ، وقد تمكنت عدد من النساء من النجاح في تلك المباراة ، و اجتزن امتحانات نهاية التمرين الذي امتد لسنة كاملة ، حيث أسفرت النتائج عن نجاح 277 امرأة عدل من أصل 692 عدلا متمرنا ، أي بنسبة 40% ، جرى تعيينهن في مختلف الدوائر الاستئنافية للمملكة ، وشرعن في أداء مهامهن ابتداء من شهر يوليوز الماضي .

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الوزارة و حرصا منها على تنمية الكفاءات بقطاع العدل وتأهيل الموارد البشرية العاملة به، فقد واصلت خلال سنة 2020 إهتمامها بموضوع التكوين الأساسي والتكوين المستمر وذلك بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء ، وفي هذا الإطار تميزت سنة 2020 بالتحاق الفوج 44 للملحقين القضائيين بالمعهد العالي للقضاء وذلك بتاريخ فاتح أكتوبر 2020 ، وهو فوج يضم 150 ملحقة وملحقا قضائيا سيشرعون في التكوين الأساسي الأسبوع المقبل ولمدة سنتين كاملتين.

وفي نفس السياق فقد تخرج من المعهد الفوج 43 للملحقين القضائيين الذي يضم 139 ملحقة وملحقا قضائيا ، حيث سيتم تعيينهم في مناصبهم القضائية خلال الأيام القليلة المقبلة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية .

وبالنسبة لموظفي هيئة كتابة الضبط ، فقد عمل المعهد العالي للقضاء ، وبتنسيق مع الإدارة المركزية لوزارة العدل على إعداد وتنفيذ برنامج تكويني لفائدة 40 موظفا جديدا من فئة المنتدبين القضائيين تخصص الإعلاميات .

أما بخصوص التكوين المستمر ، فقد عمل المعهد العالي للقضاء على تنفيذ برنامج التكوين المستمر لكتاب الضبط برسم سنة 2020. وقد عرف هذا البرنامج التكويني، خلال النصف الأول من السنة المذكورة، تنظيم 62 دورة تكوينية، وبلغ عدد المستفيدين منه ما مجموعه 1354 .

وبخصوص الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة قضاة وموظفي قطاع العدل من طرف المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية، فقد عملت هذه المؤسسة في إطار الاعتمادات المبرمجة في ميزانيتها إلى اتخاذ العديد من التدابير في مجالات تدخلها، تهم السكن و التغطية الصحية التكميلية و الإعانات الطبية والمنح ، وكذا النقل بشقيه المهني و السياحي ، إضافة إلى خدمات الاصطياف .

المعطيات الخاصة بتنفيذ ميزانية 2020

ومشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2021

أولا : تنفيذ ميزانية السنة المالية 2020

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

كما تعلمون فإنه اعتبارا للظروف الاستثنائية التي تعرفها بلادنا بسبب جائحة كورونا ، فإن القانون المالي التعديلي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 27 يوليوز 2020 قلص من الميزانية المخصصة لوزارة العدل على النحو التالي : نفقات الموظفين ب 119.338.000,00 درهم وفصل المعدات والنفقات المختلفة ب 10.000.000,00 درهم ، واعتمادات الأداء بفصل الاستثمار ب 26.000.000,00 درهم ، واعتمادات الالتزام بفصل الاستثمار ب 126.000.000,00 درهم .

		الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية الأولي 2020	الاعتمادات برسم قانون المالية التعديلي 2020
نفقات التسيير	نفقات الموظفين	4 748 089 000	4 628 751 000,00
	المعدات والنفقات المختلفة	317 351 000	307 351 000,00
نفقات الاستثمار		296 490 000	270 490 000
الصندوق الخاص لدعم المحاكم (دون احتساب التسبيق)		713 248 438.01	
صندوق التكافل العائلي(دون احتساب التسبيق)		1 039 459 415.35	

وإلى غاية نهاية شهر شتنبر من هذه السنة تم الالتزام بما مجموعه 6.581.880.742,27 درهم وأداء ما مجموعه 5.202.166.457,10 درهم مفصلة كالتالي:

* فيما يخص ميزانية التسيير (فصل المعدات والنفقات المختلفة) تم الإلتزام بما مجموعه 256 704 536.81 درهم ، وتم أداء ما مجموعه 196 821 054.91 درهم ، أي بنسبة 77% .

* أما ميزانية الاستثمار ، فقد تم الإلتزام بما مجموعه 346 919 855.66 درهم ، وتم أداء ما مجموعه 74 836 236 .95 درهم ، أي بنسبة 22% .

* وبالنسبة لميزانية الصندوق الخاص لدعم المحاكم ، فقد تم تخصيصها لتغطية مجموعة من النفقات المتعلقة بالبناء والتجهيز والإعانات الخاصة والجزافية حيث بلغت الالتزامات 1 336 052 222.06 درهم ، وتم أداء 288 305 037.50 درهم.

مكونات الميزانية		الاعتمادات المفتوحة	الترحيلات	الالتزامات	النسبة	الأداءات	النسبة
ميزانية التسيير	فصل الموظفين	4 628 751 000,00	-	4 562 199 954,14	99 %	4 562 199 954,14	100%
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	307 351 000,00	-	256 704 536,81	84 %	196 821 054,91	77%
ميزانية الاستثمار		270 490 000,00	98 426 293,37	346 919 855,66	94 %	74 836 236,95	22%
الصندوق الخاص لدعم المحاكم		1 113 248 438,01*	1 022 290 833,62	1 336 052 222,06	63 %	288 305 037,50	22%

أما بخصوص صندوق التكافل العائلي، فقد بلغت مجموع الاعتمادات المالية المنفذة ما مجموعه 436 مليون و 931 الف درهم منذ سنة 2012 إلى غاية نهاية أكتوبر 2020، مع الإشارة إلى أن مجموع المقررات القضائية المنفذة بخصوص الاستفادة من مخصصات صندوق التكافل العائلي ، قد بلغت 36.964 مقررا منذ سنة 2012 ، وخلال سنة 2020 و إلى حدود نهاية أكتوبر ، تم تنفيذ 5226 مقررا ، بمبلغ إجمالي قدره 113 مليون و 528 ألف درهم ، فيما بلغ مجموع عدد الأسر المستفيدة من خدمات هذا الصندوق منذ إحداثها إلى اليوم 22.416 أسرة .

السنة المالية	عدد المقررات القضائية	التسبيقات المالية الممنوحة عن كل سنة	نسبة التطور بالنظر للسنة الفارطة
2015	3493	33 534 488,00	83,36
2016	4021	49 862 879,50	15,12
2017	5241	55 113 905,34	30,34
2018	6029	61 367 409,39	15,04
2019	8023	80 637 584,15	33,07
*2020	5256	113 528 097,34	
المجموع التراكمي	**36 964**	**436 931 732,72**	-

ثانيا. مشروع ميزانية السنة المالية 2021

أما بالنسبة لمعطيات مشروع الميزانية التي نحن بصددها اليوم، وكما تلاحظون في وثائق الميزانية التي بين أيدي حضراتكم، فإن هذه الوزارة، تبذل مجهودا كبيرا في مجال تحصيل الغرامات والإدانات النقدية، وبلغة الأرقام فإن الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2021 بلغت :

مكونات الميزانية		مشروع قانون المالية لسنة 2021
ميزانية التسيير	فصل الموظفين	4 717 208 000.00
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	272 528 000.00
ميزانية الاستثمار		200 490 000.00
الصندوق الخاص لدعم المحاكم		400 000 000.00
صندوق التكافل العائلي		160 000 000.00

ثالثا : برامج ومشاريع أخرى مبرمجة سنة 2021

إضافة إلى مشاريع البنية التحتية المبرمجة سنة 2021 ، فإن هناك مشاريع أخرى مبرمجة خلال نفس السنة تتعلق أساسا بتنزيل المخطط التشريعي والتوظيف والتكوين وتنفيذ مشاريع المخطط التوجيهي للتحول الرقمي ومواصلة تنزيل المرسوم الجديد للخريطة القضائية ، و يمكن إجمال هذه المشاريع فيما يلي :

على مستوى تنزيل المخطط التشريعي :

استكمالا لتنزيل المخطط التشريعي برسم هذه الولاية ، فإن الوزارة ستعمل خلال سنة 2021 على إحالة عدد من النصوص التشريعية على مسطرة المصادقة ، ومنها مشروع القانون المنظم للمفتشية العامة للشؤون القضائية و مشاريع القوانين المنظمة للمهن القانونية و القضائية ومشروع القانون المتعلق برقمنة الإجراءات في المسطرتين المدنية والجنائية ، إضافة إلى نصوص تنظيمية أخرى .

على مستوى استكمال تنزيل مرسوم الخريطة القضائية :

استكمالا لتنزيل مرسوم الخريطة القضائية الجديد ، تعتزم الوزارة خلال سنة 2021 فتح ثلاث محاكم جديدة نص عليها المرسوم المذكور ، ويتعلق الامر بالمحكمة الابتدائية بسيدي إيفني والمحكمة الابتدائية بجرادة ومحكمة الاستئناف بكلميم.

في مجال تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي :

تنزيلا لمضامين هذا المخطط التوجيهي وما تضمنه من مشاريع ، فإن الوزارة تعتزم خلال سنة 2021 الشروع في تنفيذ ثلاثة مشاريع ضمن هذا المخطط ، ويتعلق الامر بمشروع رقمنة سجلات التوثيق بمحاكم المملكة ومشروع الملف القضائي الإلكتروني ومشروع المرجع الوطني الالكتروني لمنتسبي العدالة.

رابعا : مواكبة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

مواكبة للتنزيل التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية 13/130، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2021، استنادا لمشروع نجاعة الأداء لسنة 2020 في إطار المحافظة على استقرار البرامج، مع إدراج بعض التغييرات في المشاريع والأهداف والمؤشرات ، وقد تم التوصل إلى هيكلة تضم:

- ✓4 برامج و10 مشاريع؛
- ✓14 هدفا؛
- ✓30 مؤشرا رئيسيا 20 مؤشرا فرعيا.

وتتمثل البرامج الأربعة كما يلي : المواكبة والقيادة ، ونجاعة الإدارة القضائية ، وتحديث المنظومة القضائية والقانونية ، و تعزيز الحقوق والحريات .

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم نظرة عن منجزات وزارة العدل خلال سنة 2020 و البرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2021 .

وإنني إذ أقدم امامكم هذه الحصيلة فإنني مقتنع أن ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية خلال سنة 2020، يؤشر على أننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجعلنا نستشرف المستقبل بكل ثبات وعزم وتفاؤل.

والحقيقة أن ما بلغناه من منجزات ونتائج ما كان ليتحقق لولا العمل الجاد والإرادة الصادقة التي يتحلى بها كل الفاعلين في منظومة العدالة، وهي مناسبة أغتنمها لتوجيه كل عبارات الشكر والتقدير للسيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والسيد رئيس النيابة العامة ، لما لمسناه فيهما من روح التعاون البناء والمثمر وانخراطهما الإيجابي والكامل في كل أوراش الإصلاح التي تعرفها منظومة العدالة، والشكر موصول أيضا إلى المسؤولين القضائيين وقضاة المملكة وأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط وكل مساعدي القضاء على تضحياتهم الجِسام لاسيما في هذه الظرفية الاستثنائية التي تجتازها بلادنا .

والشكر موصول لكم أنتم أيضا السيدات والسادة المستشارون المحترمون على دعمكم لمشروع الإصلاح وتفاعلكم الإيجابي مع المبادرات التي نتقدم بها في هذا المجال، وأنتهز هذه المناسبة لأجدد التزام وزارة العدل بمواصلة العمل بنفس الروح والعزم والإرادة والتعبئة الشاملة والمسؤولية الوطنية العالية، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح منظومة العدالة التي تضمنها البرنامج الحكومي، مسترشدين بالمرجعيات الدستورية والحقوقية والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

المملكة المغربية

وزارة العدل

عرض السيد وزير العدل

بمناسبة تقديم الميزانية الخاصة

بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية أمام

لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان

بمجلس المستشارين

برسم سنة 2021

25 نونبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله ؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات و السادة المستشارون المحترمون ؛

حضرات السيدات والسادة الافاضل ؛

يسعدني أن أتناول الكلمة من جديد أمام لجنتكم الموقرة، لتقديم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2021، و البرامج المزمع تنفيذها خلال هذه السنة ، استنادا إلى مرجعيات أساسية حددها دستور المملكة ، والمتمثلة في تكريس استقلال السلطة القضائية ، و كذا التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده بصفته الضامن لاستقلال السلطة القضائية ، والواردة بخطب جلالته في العديد من المناسبات، والتي أكد فيها على الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون ،والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لكن ، وقبل تقديم الخطوط العريضة لمشروع هذه الميزانية، اسمحولي حضرات السيدات و السادة النواب المحترمين ، أن أستعرض أمامكم أولا ،

وبعجالة أهم منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2020 ، ثم الآفاق المستقبلية لعمل المجلس ، لأنهي هذا العرض باستعراض المضامين الكبرى لمشروع الميزانية الخاصة بسنة 2021 .

أولا : منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2020 .

1- نتائج الدورة العادية المنعقدة سنة 2020

عقد المجلس الأعلى للسلطة القضائية دورة عادية أولى انطلقت أشغالها يوم 28 يناير من سنة 2020 ،كما عقد اجتماعاته الأولى برسم دورته العادية الثانية والتي افتتحت بتاريخ 24 شتنبر 2020.

وقد أسفرت أشغال الدورة الأولى للمجلس، وكذا اشغال اجتماعاته الأولى برسم الدورة الثانية الى غاية 22 أكتوبر 2020، على النتائج التالية:

- ✓ تعيين 246 من نواب المسؤولين قضائيين، وإعفاء نائب مسؤول قضائي واحد؛

- ✓ تعيين 317 قاضيا للقيام ببعض المهام: ويتعلق الأمر ب 54 قاضيا بمهام التحقيق، و122 قاضيا للأحداث و39 قاضيا لتطبيق العقوبات، و28 قاضيا للتوثيق، و34 قاضيا لشؤون القاصرين، و40 قاضيا للأسرة مكلفا بالزواج، وإعفاء قاضيين من مهام التحقيق؛
- ✓ تعيين قاضيين إثنين بالمحكمة العسكرية.
- ✓ دراسة 529 طلب انتقال 55 و طلب تغيير منصب؛
- ✓ تحديد مناصب قضائية لفائدة 487 من القضاة الذين تمت ترقيتهم الى درجة أعلى سنة 2019؛
- ✓ اقتراح تحديد مناصب قضائية لفائدة 139 من الملحقين القضائيين المنتمين للفوج 43؛
- ✓ دراسة طلبات تكليف تقدم بها 17 قاضيا.
- ✓ اتخاد عقوبات تأديبية في حق 5 قضاة؛
- ✓ إلحاق 25 قاضيا؛
- ✓ تجديد إلحاق 4 قضاة؛
- ✓ وضع حد لإلحاق 3 قضاة؛

- ✓وضع حد لتمديد 14 قاضيا؛
- ✓إحالة 3 قضاة الى التقاعد النسبي؛
- ✓التمديد لفائدة قاض واحد؛

2- تخليق مرفق القضاء

قامت المفتشية العامة للشؤون القضائية خلال هذه السنة بتشخيص الوضعية القضائية ل 11 محكمة ابتدائية و5 محاكم استئناف، حيث تم الوقوف على النشاط العام للمحاكم والنشاط الفردي للقضاة وكذا نشاط النيابة العامة بها.

كما قامت المفتشية العامة بدراسة 11 تقريرا للتفتيش القضائي اللامركزي تم التوصل بها من طرف الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها، حيث تم تقييم سير العمل بالمحاكم والوقوف على مستوى تفعيل نتائج وملاحظات التفتيش القضائي السابق .

وإعمالا لمقتضيات المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبناء على تعليمات السيد الرئيس المنتدب للمجلس ، قامت المفتشية العامة للشؤون القضائية خلال النصف الاول من سنة

2020، بفتح 44 ملفا للبحث والتحري، وأنهت الأبحاث والتحريات المتعلقة ب 45 ملفا مفتوحا لديها رفعت بشأنها تقارير إلى المجلس .

هذا بالإضافة إلى معالجة 1687 شكاية من أصل 1748 سجلت خلال نفس الفترة .

3- على مستوى الدراسات و إبداء الرأي

أبدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال هذه السنة رأيه بشأن عدد من مشاريع القوانين التي أحيلت عليه ، ويتعلق الأمر ب :

- ✓ مشروع مرسوم بقانون يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛
- ✓ الصيغة الأخيرة المعدلة للقانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، بعد ترتيب آثار قرار المحكمة الدستورية ؛
- ✓ مشروع قانون يتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية؛
- ✓ مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين؛

- ✓ التوقيع على اتفاقية التعاون القضائي مع المجلس الوطني للعدالة بالبرازيل، يوم 15 مارس 2020؛
- ✓ إعداد مشروع اتفاقيات تعاون وشراكة مع المحكمة العليا باليابان، والمحكمة العليا بالنمسا ، والمحكمة العليا بجمهورية الموزمبيق ، ومكتب المدعي العام بمحكمة النقض بإيطاليا .
- ✓ إعداد مشروع مذكرة تعاون ثلاثية الأطراف بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ،ووكالة التنمية الرقمية،
- ✓ إعداد مشروع مذكرة تعاون مع بريد المغرب، من أجل الاستفادة من خبرة هذا الاخير في مجال التجريد من الطابع المادي للمستندات الإدارية المتبادلة وتخزينها.

5- على مستوى تدبير الموارد البشرية

بالنظر لأهمية الموارد البشرية باعتبارها ركيزة أساسية للنهوض وتطوير أداء المجلس وإنجاح برامجه وتحديث وسائل عمله، قام هذا الأخير خلال النصف الأول

- ✓ الجواب على استبيان المقرر الأممي الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، الهادف إلى الوقوف على الممارسات الفضلى المتعلقة بالإجراءات ذات الصلة بتقديم الشكايات الموجهة ضد القضاة والعقوبات التأديبية؛

4- التعاون والشراكة

استنادا إلى مقتضيات المادة 113 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، حرص المجلس على مواصلة تعاونه مع المؤسسات الوطنية والأجنبية المماثلة، وإقامة علاقات شراكة معها في مختلف المجالات والميادين المرتبطة بالعدالة، واستثمار هذه العلاقات للدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى وخاصة قضية الوحدة الترابية ، حيث نظم عدة لقاءات مع هيئات أجنبية، وأعد مجموعة من مشاريع اتفاقيات ومذكرات تعاون.

وفي هذا السياق قام المجلس ب :

- ✓ تنظيم اللقاء القضائي المغربي-الإسباني السابع يومي 3 و4 فبراير 2020 بمدينة مراكش؛

ثانيا : مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2021 .

تم إعداد مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2021، استنادا إلى فرضيات واقعية تشكل الحد الأدنى من الحاجيات الضرورية اللازمة لضمان السير العادي والمنتظم لكل مكوناته ،ومواجهة الإكراهات والتحديات التي تفرضها المرحلة ، وذلك وفق التفصيل التالي:

1- ميزانية التسيير :

أ- فصل الموظفين :

في إطار مواصلة استكمال الهيكلة التي تضمنها في النظام الداخلي، سينكب هذا المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2021 على تفعيل هيكلة المفتشية العامة للشؤون القضائية، مع ما يقتضيه ذلك من توفير للوسائل المادية والبشرية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها على الوجه المطلوب.

ومن أجل استدراك الخصاص في الموارد البشرية للمجلس ، خصص مشروع القانون المالي لسنة 2021 ، ما مجموعه 100 منصب مالي لفائدة المجلس ، سيتم

من سنة 2020، بإنجاز مجموعة من الوثائق التي تهدف الى تدبير وضعية الموظفين وتجويد أداء الإدارة، نذكر منها :

- ✓ إعداد دليل مسطري لتدبير الملفات التأديبية المتعلقة بالاختلالات المهنية والمتابعات القضائية المنسوبة لموظفي المجلس، وفق المقتضيات القانونية الجاري بها العمل؛
- ✓ وضع منظومة معلوماتية لتدبير الموارد البشرية الخاصة بالمجلس ؛
- ✓ إعداد مشروع مدونة السلوك والأخلاقيات الخاصة بالعاملين بالمجلس ؛

هذا إضافة إلى عدد من الدورات التكوينية لفائدة السادة القضاة وأطر المجلس الهادفة إلى تطوير القدرات القانونية والمهارات التدبيرية، وكذا تنمية الكفاءات السلوكية .

ثانيا : مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2021 .

تم إعداد مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2021، استنادا إلى فرضيات واقعية تشكل الحد الأدنى من الحاجيات الضرورية اللازمة لضمان السير العادي والمنتظم لكل مكوناته ،ومواجهة الإكراهات والتحديات التي تفرضها المرحلة ، وذلك وفق التفصيل التالي:

1- ميزانية التسيير :

أ- فصل الموظفين :

في إطار مواصلة استكمال الهيكلة التي تضمنها في النظام الداخلي، سينكب هذا المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2021 على تفعيل هيكلة المفتشية العامة للشؤون القضائية، مع ما يقتضيه ذلك من توفير للوسائل المادية والبشرية اللازمة لتمكينها من أداء مهامها على الوجه المطلوب.

ومن أجل استدراك الخصاص في الموارد البشرية للمجلس ، خصص مشروع القانون المالي لسنة 2021 ، ما مجموعه 100 منصب مالي لفائدة المجلس ، سيتم

استغلالها عن طريق التوظيف أو عن طريق اللجوء إلى مسطرة الإلحاق أو مسطرة التعاقد، وذلك وفق التفصيل التالي:

- ✓ 28 محافظا من الدرجة الثانية؛
- ✓ 10 قضاة من الدرجة الاستثنائية؛
- ✓ 10 مهندسين من الدرجة الثالثة؛
- ✓ 48 أمينا قضائيا من الدرجة الثالثة؛
- ✓ 4 متعاقدين.

ويقدر الغلاف المالي الإجمالي لهذه المناصب، وكذا المناصب المكوِّنة لكتلة أجور المجلس الحالية، ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ، والترقيات المتوقعة في الرتبة والدرجة ،ومبلغ الإعانات الجزافية، والزيادات المترتبة عن الحوار الاجتماعي،وكذا تعويضات أعضاء المجلس ما مجموعه 113.600.000.00 درهما، أي بزيادة 26,82 % بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة لهذا الفصل برسم سنة 2020.

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة :

خصص لهذا الفصل برسم سنة 2021 غلاف مالي قدره 243.728.000.00 درهما، أي بزيادة قدرها 2,9% مقارنة مع سنة 2020 ، سيحول منه مبلغ 148.228.000.00 درهما لفائدة رئاسة النيابة العامة، الذي يشمل الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات المعدات والنفقات المختلفة، وكذا أجور وتعويضات العاملين بهذه المؤسسة، وبالتالي فإن الغلاف المالي الصافي المخصص للمجلس عن الفصل المذكور هو 95.500.000.00 درهما.

ويعزى ارتفاع مبلغ الاعتمادات الأخيرة مقارنة بالاعتمادات التي رصدت للمجلس برسم سنة 2020 إلى توقع اكتراء بناية إدارية لاستغلالها كمستودع يخصص لحفظ أرشيف المجلس، وما يستلزمه ذلك من تكاليف مرتبطة بالصيانة والإصلاح والحراسة والأمن والنظافة واستهلاك الماء والكهرباء .

2- ميزانية الاستثمار

تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية التي تنص على ضرورة توفر المجلس على مقر ملائم خاص به بالرباط، يجسد استقلاليته كمؤسسة دستورية مستقلة، لا زال هذا الأخير جادا في البحث عن بقعة أرضية قصد استغلالها لهذا الغرض.

ومن أجل توفير الإمكانات المادية والتقنية اللازمة لقيام جميع مكوناته بمهامها على الوجه المطلوب، خصصت لهذا الفصل من ميزانية المجلس برسم سنة 2021 اعتمادات أداء بمبلغ 172.400.000,00درهما، سيحول منها مبلغ 10.000.000.00 درهما لفائدة رئاسة النيابة العامة، فتبقى بذلك اعتمادات الأداء الصافية المخصصة للمجلس هي 162.000.000.00 درهما، أي بزيادة 1,6% بالمقارنة مع اعتمادات الأداء برسم سنة 2020، كما خصصت لهذا الفصل اعتمادات التزام قدرها 192.800.000.00 درهما.

ثالثا : الآفاق المستقبلية لعمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية

في إطار مواصلة مهامه الداعمة لاستقلال السلطة القضائية، ومن أجل استكمال مخطط عمله ، سطر المجلس مجموعة من البرامج والأهداف التي يسعى لتحقيقها خلال السنة المقبلة ، نذكر منها :

- ✓ إصدار مدونة الأخلاقيات القضائية؛
- ✓ إعداد استراتيجية تخص التكوين الأساسي والمستمر .
- ✓ وضع تصور حول مرجعية الوظائف والكفاءات الخاصة بالقضاة ، وذلك من أجل إضفاء المزيد من الموضوعية والشفافية على مهمة تقييم الأداء القضائي للقضاة والمسؤولين القضائيين.
- ✓ تحديث منظومة تدبير الوضعية المهنية والإدارية للقضاة، عبر تطوير النسخة الثانية للمنظومة المتعلقة بتحيين وتضمين قاعدة بيانات القضاة في النظام المعلوماتي المعتمد.

✓ تطوير النظام المعلوماتي الحالي الخاص بتدبير الشكايات والتظلمات والمقابلات، وإطلاق بوابة التظلمات والشكايات بالموقع الإلكتروني للمجلس، لتمكين المرتفقين من تقديم تظلماتهم وشكاياتهم عن بعد؛

السيد الرئيس المحترم حضرات السيدات و السادة المستشارون المحترمون

تلكم نظرة موجزة عن منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2020 ، ومشروع الميزانية المقترحة لسنة 2021 ، و أفاق عمله المستقبلية .

وإننا لعلى يقين أننا سنجد في السلطة التشريعية سندا ودعما يُمَكِّنُ المجلس من القيام بمهامه الدستورية ، و يساهم في ترسيخ استقلالية السلطة القضائية والحفاظ على الامن القضائي للمواطنين .

شكرا لكم و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للأمانة العامة للحكومة

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2020، برئاسة السيد محمد حيتوم الخليفة الثالث لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد الحجوي الأمين العام للحكومة.

وفي مستهل هذا الاجتماع ذكر السيد الأمين العام للحكومة بالظرفية الاستثنائية التي تمر بها بلادنا بفعل اجتياح فيروس كرونا المستجد، وما ترتب عنها من تعبئة مُقدَرات الدولة وإمكانياتها، باتخاذ حزمة من التدابير التشريعية والتنظيمية، وجملة من الإجراءات الظرفية والاستعجالية لمقاومة الجائحة، مؤكدا في نفس الإطار أن الأمانة العامة للحكومة بكافة مكوناتها واصلت عملها خلال فترة الحجر الصحي دون توقف أو تراجع في التزام تام بالشروط الصحية والضوابط والتدابير الاحترازية، وذلك بحكم موقعها المؤسساتي الأفقي، وبالنظر كذلك إلى المسؤوليات الملقاة على عاتقها، والمتمثلة أساسا في تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، وتأمين حسن سيره.

وأفاد السيد الأمين العام للحكومة أن مجمل التدابير التشريعية والتنظيمية التي تم إعدادها واعتمادها برسم هذه السنة، انصبت بالأساس على مواصلة استكمال تنزيل أحكام الدستور، وملاءمة التشريع الوطني مع التزامات المغرب الدولية، علاوة على مواكبة الأوراش الهيكلية الكبرى، والإجراءات المتخذة في إطار حالة الطوارئ الصحية، بالإضافة إلى تتبع مقترحات القوانين والمراسم التطبيقية،

وأبرز أن هذه السنة توجت بانعقاد مجلسان وزاريان تمت من خلالهما المصادقة على قانون تنظيمي واحد و4 قوانين و3 مراسيم تهم المجال العسكري، إلى جانب المصادقة على 16 اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، منها 14 مدعومة بقوانين، كما تم التداول في شأن مقترحات تعيين 20 سفيرا، وتقديم عرضين يتعلقان بالتوجهات العامة لمشروع قانون المالية المعدل لقانون المالية لسنة 2020، ومشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، وفيما يخص اجتماعات مجلس الحكومة فقد صرح أنها بلغت 49 اجتماعا، تمت المصادقة خلالها على 141 نصا قانونيا، منها 52 مشروع قانون من بينها قانون تنظيمي واحد، و34 مشروع قانون، بالإضافة إلى 17 مشروع قانون بالموافقة على اتفاقيات دولية، و6 مشاريع مراسيم بقانون، هذا إلى جانب 83 مشروع مرسوم تنظيمي، و19 اتفاقية دولية، كما تمت المصادقة على 91 مقترح تعيين في المناصب العليا، وإيداع مجموعة من مشاريع القوانين لدى مجلسي البرلمان.

وارتباطا بتأطير بعض المهن والجمعيات ومواكبة عمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، ذكر السيد الأمين العام للحكومة بمهام الأمانة العامة للحكومة في البت في طلبات الحصول على الأذون اللازمة لمزاولة بعض المهن الطبية والتقنية وشبه الطبية، ومنح التراخيص عند الاقتضاء، بشأن مزاولتها، وكذلك منح الإذن بفتح واستغلال وتسيير المؤسسات الصحية ومؤسسات المنتوجات الصيدلية، كما أفاد أن الأمانة العامة للحكومة في مجال منح التراخيص سلمت ما مجموعه 1244 رخصة.

وبخصوص حق تأسيس الجمعيات والتماس الإحسان العمومي ومواكبة التطور الذي يعرفه النسيج الجمعوي ببلادنا، أبرز أن الأمانة العامة للحكومة منحت خلال هذه السنة 13 رخصة لالتماس الإحسان العمومي من أجل جمع

التبرعات من العموم، كما تم تلقي ما مجموعه 787 تصريحا تقدمت به 273 جمعية تلقت مساعدات من جهات أجنبية.

علاوة على ما سبق ذكره، استعرض السيد الأمين العام للحكومة حصيلة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، حيث توصلت خلال الفترة الممتدة بين فاتح يناير ومتم شهر أكتوبر من هذه السنة بحوالي 170 شكاية وطلب استشارة، عقد بشأنها 30 اجتماعا.

وفي سياق مواصلة تفعيل البرنامج التنموي الخاص بتطوير آليات اشتغال الأمانة العامة للحكومة، أشار السيد الأمين العام أنه في إطار تنزيل رؤيتها الإستراتيجية الهادفة إلى تثمين منظومتنا القانونية الوطنية وتطويرها، عملت الوزارة على تحديث آليات الاشتغال لتحسين جودة العمل التشريعي والتنظيمي، ووضع الآليات المؤسساتية الكفيلة بتحقيق ذلك من أجل تقريب القانون من المواطنين، والإسهام في ضمان الأمن القانوني في مجال المعاملات.

وأبرز في ختام عرضه الاعتمادات التي تم تخصيصها للأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2021، والتي تبلغ 106.781.000 درهم، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون: 85.904.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 17.649.000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 3.228.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، محطة للسيدات والسادة المستشارين لتقييم حصيلة عمل الأمانة العامة

للحكومة، من خلال التقدم بمداخلات تضمنت جملة من المواقف والاقتراحات المعبرة عن حرصهم الصادق على المساهمة في النهوض والرقي بدور الأمانة العامة للحكومة، خصوصا في مجال تثمين منظومتنا القانونية وتطويرها وتجويدها والرقي بها.

وفي هذا الصدد، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالدور الأساسي الذي تلعبه الأمانة العامة للحكومة في الإسهام في تدبير تحديات الظرفية الحالية لبلادنا جراء تفشي وباء كورونا المستجد، وذلك في مجال تنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، وتأمين حسن سيره، بغية تجاوز التداعيات التي خلفتها الجائحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

واعتبرت المداخلات أن الأمانة العامة للحكومة انخرطت في أوراش تشريعية كبرى، وينبغي تدعيم ذلك بتطوير آليات التواصل مع المؤسسة البرلمانية، بما يخدم المصلحة العليا للبلاد، وتمت الدعوة إلى ضرورة المواكبة الحثيثة لاستصدار المراسيم والنصوص التنظيمية الواردة في القوانين المصادق عليها من لدن مجلسي البرلمان.

وبخصوص المبادرة التشريعية للبرلمان، طالب أحد السادة المستشارين بضرورة تعزيز التفاعل الإيجابي للحكومة، بحكم أن جل القوانين الصادرة هي ذات مصدر حكومي، مما يتطلب مزيدا من الجهود لتطوير العلاقة التشريعية القائمة بين البرلمان والحكومة.

وارتباطا بالعمل الجمعوي، عبر أحد السادة المستشارين عن تخوفه من أن تكون الإصلاحات المرتقبة على الإطار القانوني المنظم للجمعيات ذات تأثير على العمل الجمعوي، سيما ما ارتبط منه بتشديد الرقابة على التمويل والدعم الذي تتلقاه الجمعيات من الهيئات والمنظمات الأجنبية، الذي غالبا ما يستهدف فئات هشة في المجتمع، وفك العزلة عن العالم القروي.

هذا، وفي سياق التفاعل مع مضامين عرض السيد الأمين العام للحكومة، طالب السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم بما يلي:

- إشراك القطاعات المستهدفة بالنصوص التنظيمية قبل سنها ودراسة آثارها وجدواها قبل التنزيل وبعده؛
- الإسراع بإصدار النصوص التنظيمية والتطبيقية؛
- تعميم النشر الاستباقي للنصوص التشريعية والتنظيمية على البوابة الالكترونية للأمانة العامة للحكومة؛
- تحيين وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الأحكام الدستورية والمواثيق الدولية؛
- إرفاق مشاريع القوانين بدراسة الأثر والجدوى.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد الأمين العام للحكومة في مستهل جوابه بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الاهتمام والعناية الخاصة التي يوليها السادة المستشارون بالأعمال والأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة، مؤكدا في هذا الإطار، أن مصالح الأمانة العامة للحكومة ستعمل في حدود الاختصاص الموكول لها، على دراسة هذه المقترحات، والأخذ بها من أجل المساهمة في تطوير العمل التشريعي وحسن تنسيقه، وجعله أداة فاعلة في خدمة السياسة التشريعية ببلادنا.

هذا، واعتبر السيد الأمين العام للحكومة أن ارتفاع حصيلة المبادرة التشريعية الحكومية مقارنة مع المبادرة التشريعية البرلمانية، ظاهرة تعرفها جل الأنظمة

الديمقراطية، بحكم اتساع رقعة تدخل الدولة في مجالات مختلفة، نظرا لما يتطلب الأمر من الحصول على معلومات ميدانية دقيقة، وأبرز أن دور الأمانة العامة للحكومة في هذا الإطار هو تدقيق القوانين وتحقيق الملاءمة، ومراقبة الشرعية انطلاقا من المبادئ العامة للدستور والتشريعات، والبرامج والتصورات العامة لسياسة الدولة، وأكد أن دور الأمانة العامة للحكومة، فيما يتعلق بمقترحات القوانين، ينحصر في تبادل الآراء لتجويد النصوص، وتحسين صياغتها، والنظر في مدى ملاءمتها للمرجعية الدستورية.

وأبرز السيد الأمين العام أن النشر الاستباقي يشمل فقط النصوص المتقدمة في الدراسة، والتي حظيت بموافقة اللجنة المختصة، مؤكدا على أن الأمانة العامة للحكومة بصدد مراجعة إستراتيجيتها في مجال النشر الاستباقي للنصوص التشريعية والتنظيمية، قصد توسيع مجالات النشر لتشمل أصناف جديدة من النصوص القانونية.

ومن جهة أخرى، اعتبر أن البطء الحاصل في مجال إعداد بعض القوانين والنصوص التنظيمية، راجع بالأساس إلى حرص الأمانة العامة للحكومة على تحقيق جودة العمل التشريعي والتنظيمي، الذي يتطلب وقت كاف لذلك، ومن ناحية أخرى، أكد أن مراجعة الإطار القانوني المنظم للعمل الجمعوي يروم تغطية بعض جوانب النقص في المنظومة الحالية، سيما في جوانب الرقابة على المساعدات الأجنبية التي تتلقاها الجمعيات، بالمواكبة التشريعية لكل المراحل الإدارية التي تقطعها هذه المساعدات، تحقيقا للشفافية والمراقبة الصارمة لمصادر هذه المساعدات ومآلها، وشدد على أن التعديلات المرتقبة لا تشكل تضييقا على الأدوار الرئيسية للنسيج الجمعوي، بل تتوخى العمل على تحصين العمل الجمعوي، وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي الختام، أكد السيد الأمين العام حرصه الدائم على مد جسور التواصل والتعاون مع المؤسسة التشريعية بما يتماشى مع القانون، وجدد دعوته إلى عقد لقاء بمقر الأمانة العامة للحكومة ليكون فرصة مواتية للتعرف أكثر على أنشطتها ومشاريعها، وتبادل الآراء ووجهات النظر حول سبل تطوير المنظومة القانونية الوطنية، والارتقاء بعلاقة الجهازين التشريعي والتنفيذي، خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

عرض السيد الأمين العام للحكومة

مداخلة

السيد الأمين العام للحكومة

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2021

*_*_*

بتاريخ 30 نوفمبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم ؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون ؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ؛

إنه لمن دواعي سروري أن أتواجد معكم في رحاب مجلس المستشارين وتجديد اللقاء والتواصل مع لجنتكم الموقرة، من أجل تقديم حصيلة الإنجازات التي حققتها الأمانة العامة للحكومة خلال هذه السنة، وتقديم الخطوط العريضة لميزانية السنة المقبلة الخاصة بهذه المؤسسة. ومما لاشك فيه أن لقاء على هذا المستوى يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمؤسستينا وذلك بالنظر إلى ما أصبح للمسألة القانونية من مكانة راقية على العديد من الأصعدة والتطور المستمر الذي أضحت تشهده والتأثير الذي باتت تمارسه في مختلف مناحي الحياة، سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. وهي مناسبة أيضا للتحاور وتبادل وجهات النظر حول عديد القضايا القانونية ذات الاهتمام المشترك في إطار من الشفافية والوضوح والانفتاح.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

رغم الأزمة الصعبة التي تمر منها بلادنا، كما هو الشأن في كافة بلدان المعمور، جراء تداعيات فيروس كورونا "كوفيد 19"، فإن مصالح الأمانة العامة للحكومة، على غرار باقي المرافق العمومية ومصالح الدولة، ظلت مجندة، في التزام تام بالشروط والضوابط الصحية والتدابير الاحترازية، لتأمين حسن تدبير وتنسيق العمل الحكومي في المجالين التشريعي والتنظيمي.

ويطيب لي أن أطلعكم في قسم أول على حصيلة العمل التشريعي والتنظيمي الذي انصهرت فيه جهود الأمانة العامة للحكومة خلال هذه السنة مع التركيز على الجهود الاستثنائية التي بذلت من أجل التحكم في مسلسل التأطير القانوني لحالة الطوارئ الصحية من جهة، ومن جهة أخرى الإشارة إلى بعض المعطيات ذات العلاقة بالإشكالات القانونية المشتركة، وفي قسم ثان سأستعرض الجوانب المتعلقة بالمهام التدبيرية الأخرى للأمانة العامة للحكومة. وفي قسم ثالث، سأطلعكم على مختلف الأوراش التي فتحناها في إطار عصرنة وتحديث طرق ومناهج العمل بمؤسستنا، والتي نواصل تنفيذها وفق البرنامج التنموي المعتمد. وسأختتم هذا العرض بتقديم الخطوط العريضة لمشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2021.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين.

القسم الأول: التأطير القانوني لحالة الطوارئ الصحية وحصيلة النشاط التشريعي والتنظيمي للحكومة.

أولا: التأطير القانوني لحالة الطوارئ الصحية

مما لاشك فيه أن لجنتكم الموقرة على علم تام بحزمة الإجراءات التشريعية والتنظيمية والإدارية المتخذة لتدبير حالة الطوارئ الصحية والتي تهدف، في المقام الأول، إلى مكافحة جائحة كورونا والتصدي لها، وفي المقام الثاني، تتوخى معالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها وتدبيرها.

فمنذ البداية، كان لنا في الأمانة العامة للحكومة إدراك واضح بأهمية العامل القانوني في التعامل مع هذه الجائحة الوبائية التي لم تفرض علينا إكراهات صحية واقتصادية واجتماعية ومالية صعبة للغاية فحسب، بل فرضت علينا أيضا تحديا قانونيا غير مسبوق يتمثل في تصور إطار قانوني ملائم يتيح التدخل السريع للسلطات العمومية، دون الإخلال بالثوابت الأساسية لدولة الحق والقانون التي تفرض الالتزام بمبدأي الشرعية والمشروعية.

هذا، وكما لا يخفى عليكم، حضرات السيدات والسادة، ففي غياب مقتضيات دستورية وتشريعية صريحة تنظم حالة الطوارئ في بلادنا، وفي ظل انعدام تام لأي اجتهاد صادر عن قضائنا الدستوري أو العادي في الموضوع، كان لزاما على الأمانة العامة للحكومة التأسيس القانوني لحالة الطوارئ الصحية، في صيغة قانونية ملائمة، تمكن من التوفيق بين فعالية ونجاعة الإجراءات المتخذة من جهة، ومشروعية تلك الإجراءات من جهة أخرى، خاصة التقيد الصارم بأحكام الدستور.

ومن هذا المنطلق بالذات، عمدت الحكومة إلى الاهتداء بالدستور والاسترشاد بأحكام الفصل 81 منه بالنسبة للإجراءات التي لا تقبل الانتظار، حيث صدرت خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وباتفاق مع اللجان المعنية في كلا المجلسين جملة من المراسيم قوانين.

فيما لجأت الحكومة إلى المسطرة التشريعية العادية حيث انتظرت افتتاح الدورة العادية للبرلمان لإيداع مجموعة ثانية من مشاريع القوانين بالنسبة للإجراءات الأخرى، التي لا تستوجب اللجوء إلى المسطرة الاستثنائية.

وفي هذا الصدد، لابدَّ من الإشادة، من هذا المنبر، بالتعبئة المستمرة التي أبانت عنها لجنتكم الموقرة وسائر اللجان المعنية، وانخراطها الفاعل

والبناء في إيلاء مشاريع النصوص المعروضة للمصادقة، خلال هذه الفترة الاستثنائية، من عناية وأهمية بالغتين، مما مكّن من إخراج مجموعة من المراسيم قوانين في الوقت المناسب، وعلى رأسها طبعا المرسوم بقانون المنظم لحالة الطوارئ الصحية.

في هذا السياق، كان يتعين اعتماد قانون مالي معدل يروم، من جهة، تحقيق التوازن المالي والاقتصادي في ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى، مراعاة الإكراهات الاجتماعية المنبثقة عن الجائحة وتوفير إمكانيات معالجتها، بالإضافة بالطبع إلى جملة من التشريعات الأخرى، ذات طابع اجتماعي، همت على الخصوص سن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم؛ وتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛ وسن أحكام خاصة في شأن سير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية؛ وكذا سن أحكام تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.

كما اتُّخذت في هذا الصدد عدة تدابير تنظيمية تتعلق أساسا بإحداث حسابين خصوصيين للخزينة، وهما: "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا- كوفيد-19" و"صندوق الاستثمار الاستراتيجي"،

وبتحديد قائمة القطاعات والقطاعات الفرعية التي لا يعتبر المشغل الممارس لنشاطه فيها في وضعية صعبة جراء تفشي الجائحة، وبتمديد مدة سريان حالة الطوارئ الصحية. علاوة على اتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أسعار المطهرات الكحولية والكمامات الواقية.

وبلغة الأرقام، فقد صدر في هذه الفترة ما يناهز واحدا وسبعين (71) نصا قانونيا، منها سبعة (7) قوانين وستة (6) مراسيم قوانين وخمسة وعشرون (25) مرسوما تنظيميا وستة (6) مراسيم تتعلق بالموافقة على اتفاقيات قروض بالإضافة إلى سبعة وعشرين (27) قرارا وزاريا.

ثانيا: حصيلة النشاط التشريعي والتنظيمي.

بخصوص النشاط التشريعي والتنظيمي بصفة عامة الذي أسهمت في إعداده الأمانة العامة للحكومة، فيمكن تلخيصه كما يلي:

1. فيما يتعلق باجتماعات المجلس الوزاري والمجلس الحكومي، يجدر التذكير أنه انعقد هذه السنة إلى غاية شهر يوليو المنصرم مجلسان وزاريان (2)، تمت خلالهما المصادقة على قانون تنظيمي واحد، وأربعة (4) قوانين، وثلاثة (3) مراسيم تهم المجال العسكري، وست عشرة (16) اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، منها أربع عشرة (14) مدعومة بقوانين، كما تم التداول في شأن مقترحات تعيين عشرين (20) سفيرا، وتقديم عرضين يتعلقان بالتوجهات العامة لمشروع قانون المالية المعدِّل للقانون المالي لسنة 2020، ومشروع قانون المالية للسنة المالية 2021.

أما الحكومة، فقد عقدت من جانبها، خلال هذه السنة وإلى غاية 26 نوفمبر الحالي، اثنين وخمسين (52) مجلسًا للحكومة، تمت المصادقة خلالها على مائة وثلاثة وخمسين (153) نصا قانونيا، منها ثمانيةٌ وخمسون (58) مشروعَ قانون [*من بينها مشروعُ قانون تنظيمي واحدٌ، وتسعةٌ وثلاثون (39) مشروعَ قانون، وثمانية عشَر (18) مشروعَ قانون بالموافقة على اتفاقيات دولية*]، وستةُ (6) مشاريعَ مراسيمَ بقانون، وتسعةٌ وثمانون (89) مشروعَ مرسوم تنظيمي، بالإضافة إلى تدارس عشرين (20) اتفاقيةً دوليةً، وتقديم تسعة وعشرين (29) عرضا، وعدد من الإفادات، ومناقشة بعض القضايا، بالإضافة إلى المصادقة على مائة وتسعة (109) مقترحات تعيين في المناصب العليا طبقا للفصل 92 من الدستور.

وقد تم، خلال الفترة نفسها، إيداع مجموعة من مشاريع القوانين لدى مكتبي مجلسي البرلمان، مازال منها إلى اليوم ثمانيةٌ وخمسون (58) مشروعًا قيد الدرس.

2. وقد همت النصوص التشريعية والتنظيمية التي تم إقرارها من لدن المجلس الوزاري ومجلس الحكومة، ثلاثة ميادين أساسية تتعلق اتباعا ① باستكمال تنزيل أحكام الدستور والوفاء بالتزامات المغرب الدولية، ثم ② بالتشريعات ذات الصلة بالمجالين الترابي والاجتماعي، ③ وأخيرا مجموعة متكاملة من التدابير القانونية الرامية إلى إرساء السياسة الاقتصادية والمالية للدولة على أسس متينة تأخذ بالاعتبار تداعيات أزمة كورونا.

● **فبالنسبة للميدان الأول، صدر في غضون هذه السنة** القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. كما باشرت الحكومة إجراءات تفعيل أحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك عن طريق إصدار النص التنظيمي القاضي بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها.

ووفاء من المملكة بالتزاماتها الدولية، تم في هذه السنة إقرار نصين تشريعيين بالغي الأهمية يندرجان في إطار ملاءمة التشريع المغربي ذي الصلة بالمجالات البحرية مع بنود اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة بمونتيغوباي (Montego Bay) في 10 ديسمبر 1982، وسن نظام قانوني يشمل مجموع المجالات البحرية للمملكة بما فيها المجالات البحرية عرض أقاليمنا الجنوبية.

ويتعلق الأمر بالقانون رقم 17-37 الذي كرس امتداد سيادة الدولة المغربية التي تمارسها على أقاليمها ومياهما الداخلية وبحرها الإقليمي، الذي يمتد عرضه إلى مسافة اثني عشر 12 ميلا بحريا، إلى المجال الجوي، وأرض وقعر هذا البحر على امتداد عرضه.

أما القانون الثاني رقم 17-38 فإنه يكرس مسافة المنطقة الاقتصادية الخالصة في مائتي (200) ميل بحري، ويحدد عرض الجرف القاري للمملكة إلى غاية ثلاثمائة وخمسين (350) ميلا بحريا.

وقد أبرز جلالة الملك، أيده الله ونصره، أهمية ومغزى هذين القانونين في الخطاب الذي ألقاه جلالته بمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء المظفرة.

وفي نفس السياق، ومن أجل حماية مجالنا البحري والدفاع عن مصالح المملكة، واستنادا إلى الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار السالفة الذكر، صدر مؤخرا نص تنظيمي يقضي بوضع نظام للترخيص بالقيام بأنشطة البحث العلمي البحري، وبتحديد الشروط المفروضة على طالبي التراخيص قبل وبعد إجراء أعمال البحث.

كما أفضت دراسة مشروع القانون المتعلق بشرطة الموانئ من لدن الأمانة العامة للحكومة إلى مصادقة مجلس الحكومة على هذا الإصلاح الهام الذي يندرج في إطار مواكبة المعايير الجديدة المعتمدة دوليا في هذا المجال، وخلق مناخ أعمال محفز ومشجع للاستثمار الخاص في هذا القطاع الهام بالنسبة لبلدنا، وهو حاليا مودع لدى مجلس النواب.

● **أما فيما يخص التشريعات ذات الصلة بالمجالين الترابي والاجتماعي**، فقد شهدت هذه السنة، في إطار استكمال الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الكبرى، المصادقة على حزمة جديدة من التدابير التشريعية والتنظيمية. ولعل أبرزها، على المستوى الاجتماعي، صدور القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات. وهو تشريع على قدر كبير من الأهمية يهدف إلى إحداث سجلين: سجل وطني للسكان في شكل إلكتروني يمكن من تجميع وحفظ المعطيات الشخصية للمواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بصورة قانونية بالمغرب وتغييرها، وسجل اجتماعي موحد في شكل قاعدة للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية خاص بالمؤهلين للاستفادة من البرامج الاجتماعية وفق عملية للتنقيط مبنية على معطيات سوسيو-اقتصادية. ومن شأن هذين السجلين أن يتيحا للإدارة التحقق من صدقية المعطيات المصرح بها.

كما يهدف القانون المذكور إلى إحداث وكالة وطنية للسجلات توكل إليها مهمة مسك السجلين المذكورين ومهمة منح المعرف الرقمي المدني والاجتماعي، كما تضطلع بمهمة تدبير سلامة المنظومة التقنية وضمان حماية المعطيات الشخصية للمقيدين في السجلين.

ومن جهة أخرى عرفت هذه السنة إقرار القانون المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهو نص يهدف إلى تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية العاملة في هذا القطاع بحكم دوره الحيوي في الاقتصاد المغربي والرقي بأنشطة الصناعة التقليدية إلى الأفضل بما يسهم في تعزيز التنمية والتماسك الاجتماعيين داخل القطاع المذكور.

ويندرج أيضا في نفس السياق اعتماد مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، ويهدف هذا المشروع، المودع حاليا لدى مجلسكم الموقر، إلى تحديد شروط وقواعد مزاولة مهنة العامل الاجتماعي. ومن جهة أخرى، وفي إطار التوجه الرامي إلى توسيع التغطية الصحية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، صدر هذه السنة المرسومان المتعلقان بفئتي المفوضين القضائيين والمرشدين السياحيين، بعد أن شهدت، السنة المنصرمة، إصدار مرسومين يتعلقان بفئة العدول والقوابل والمروضين الطبيين، وذلك في أفق تعميم هذه التغطية على باقي الفئات وإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية انسجاما مع التوجيهات الملكية الواردة في خطاب العرش.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى القانون المنظم لممارسة مهام الطب الشرعي الذي يأتي في إطار مواكبة ورش تحديث الترسانة القانونية ببلادنا في شقها المتعلق بتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، حيث يتضمن هذا القانون مقتضيات متكاملة لتأطير قطاع الطب الشرعي باعتباره أحد المهن المساعدة للقضاء.

أما على المستوى الترابي، فقد تركزت جهود الأمانة العامة للحكومة على تنسيق عملية تنزيل ورش اللاتمركز الإداري بما يدعم الإصلاح الجهوي ويساهم في إرساء الجهوية المتقدمة، باعتبارها أفقا استراتيجيا للحكامة الجيدة في المملكة. وفي هذا الإطار، أفضت الاجتماعات المتتالية للجنة اللاتمركز الإداري إلى المصادقة على التصاميم المديرية للآتمركز الخاصة بالوزارات والقطاعات الحكومية، كما أصبحت اللجنة تتوفر على رؤية واضحة بخصوص النصوص التشريعية والتنظيمية القطاعية والأفقية الواجب مراجعتها من أجل جعل منظومتنا القانونية، في مجملها، مسايرة ومتناغمة مع التوجه اللامتمركز الذي تنخرط فيه السلطات العمومية بتوجيهات سامية من جلالة الملك أعزه الله.

- **أما بخصوص التدابير ذات العلاقة بمواكبة السياسة الاقتصادية والمالية** فقد جاءت بدورها تنفيذا للتعليمات الملكية الهادفة إلى بناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي وخلق مناخ ملائم للتنمية وتحسين جاذبية الاستثمار من خلال تثبيت دعائم الشفافية والنزاهة والمساءلة.

وهكذا، فقد تم في هذا الصدد اعتماد مجموعة من النصوص ذات الأهمية الاستراتيجية في هذا الشأن، منها، على وجه الخصوص، مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي لا تخفى عليكم أهميته ومساهمته النوعية في تحسين وتجويد مناخ الأعمال والاستثمار.

ومن جهة أخرى، صدر القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الذي يرمي إلى تعزيز الثقة والشفافية بين الإدارة والمرتفقين، لاسيما المستثمرين وكذا قانون يغير ويتمم بموجبه القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تمت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الذي يرمي إلى فصل المقتضيات المنظمة للتحكيم والوساطة الاتفاقية عن قانون المسطرة المدنية.

كما شمل هذا المجال إعداد واعتماد مجموعة من النصوص التشريعية من قبيل القانون الرامي إلى تعزيز تمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من الولوج إلى التمويل.

وأخيرا صادق مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 5 نوفمبر من هذه السنة على مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، وقد أحيل مؤخرا على مكتب مجلسكم الموقر.

ويهدف هذا المشروع إلى تحيين الإطار القانوني المتعلق بالنظام الجبائي وذلك بتوسيع وعاء بعض رسوم الجماعات الترابية والرفع من بعض

الأسعار المطبقة، وملاءمة القانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية مع أحكام الدستور والمدونة العامة للضرائب ولاسيما تلك المتعلقة بالمساهمة المهنية الموحدة الواردة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021. كما ينص على إمكانية إيداع الإقرار وكذا أداء بعض الرسوم بطريقة إلكترونية.

السيد الرئيس المحترم

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

3. أود أن أتقاسم مع حضراتكم في الجزء الثالث من هذا القسم الأول من هذا العرض بعض الإشكالات والقضايا القانونية المشتركة وهي تتعلق على التوالي بمقترحات القوانين التي يتقدم بها السادة البرلمانيون، والمراسيم التطبيقية اللازمة لتنفيذ القوانين.

- **وهكذا، وبخصوص مقترحات القوانين ودورها في تثمين العمل التشريعي**

فمن المعلوم أن المبادرة التشريعية اختصاص موكول إلى رئيس الحكومة وأعضاء البرلمان على حد سواء، وذلك طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، غير أن عدد مقترحات القوانين التي تتم الموافقة عليها وإصدارها يظل ضئيلا بالمقارنة مع مشاريع القوانين.

وإذ نسجل هذا الأمر، فإننا نقدر أيما تقدير، محورية وأهمية الدور التشريعي الموكول إلى البرلمان، صاحب الاختصاص الأصيل في ممارسة الوظيفة التشريعية.

كما نثمن المجهود الذي ما فتئ يبذله السادة المستشارون من أجل العمل على إغناء وتجويد المنظومة القانونية لبلادنا، إما من خلال تقديمهم لمقترحات قوانين أو من خلال التعديلات التي يدخلونها على مشاريع القوانين المحالة إليهم من طرف الحكومة.

و أود أن أؤكد لكم مجددا حرص الأمانة العامة للحكومة على انتظام عمل اللجنة الدائمة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية، المحدثة بموجب منشور رئيس الحكومة، وذلك من خلال التنسيق المستمر مع مصالحه لتحضير اجتماعات هذه اللجنة التي تتولى دراسة مقترحات القوانين التي تحال إلى الحكومة من قبل البرلمان، واقتراح التدابير التي من شأنها تعزيز التزام الحكومة بالتفاعل إيجابيا مع المبادرات التشريعية.

كما تحرص الأمانة العامة للحكومة، انطلاقا من دورها التنسيقي، على توزيع مقترحات القوانين على القطاعات الحكومية وجمع الملاحظات

المتعلقة بها، والعمل على دعوة أعضاء الحكومة إلى الاجتماع في نهاية كل شهر، للبت فيها.

وهكذا، وعملا بأحكام المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، عقدت الحكومة هذه السنة إلى غاية يومه، ستة اجتماعات خصصت لدراسة مقترحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء البرلمان وتحديد موقف الحكومة منها، وقد أثمرت هذه الاجتماعات عن دراسة مائة وسبعة عشر (117) مقترحا، تم قبول عشرة (10) منها إلى حد الآن، في انتظار استكمال دراسة مجموعة من المقترحات تم تأجيل البت فيها.

ونذكر حضراتكم أن عدد مقترحات القوانين التي تم قبولها برسم الولاية التشريعية الحالية بلغ ثمانية وثلاثين (38) مقترحا من أصل مائتين وثلاثة وخمسين (253) التي تمت دراستها، أي بنسبة تناهز 15%، همت على الخصوص مدونة الأسرة والقانون الجنائي والمسطرة الجنائية ومدونة الحقوق العينية ومدونة الشغل وقانون الالتزامات والعقود والقانون التجاري والشركات التجارية، وتم نشر عشرة (10) مقترحات .

السيد رئيس اللجنة المحترم

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

● **فيما يتعلق بالمراسيم التطبيقية لدخول القوانين حيز التنفيذ**، وكما هو معلوم يشكل استصدار المراسيم التطبيقية أحد أوجه رصد مدى "فعلية القوانين" المنشورة بالجريدة الرسمية ومدى تجسيد مقتضياتها على أرض الواقع.

فالأمانة العامة للحكومة، بحكم المهام الموكولة إليها، تجد نفسها في قلب هذا التحدي المطروح، وتعتبره في صلب اهتماماتها وانشغالاتها.

ولن أكون مجازفا، إذا أكدت من جديد أمام لجنتكم الموقرة أن استصدار النصوص التطبيقية للقوانين ليس بالأمر الهين أو اليسير، ففي بعض الحالات تكون الإشكالات القانونية التي تثار بمناسبة إعداد نص تنظيمي تتجاوز القطاع الحكومي المعني لتلامس اختصاصات قطاعات حكومية أخرى، وما يتطلبه الأمر في بعض الحالات من ضرورة الفصل في بعض الإشكالات القانونية المستعصية.

هذا مع العلم أن بعض النصوص تتسم بطابع تقني معقد للغاية، وتتطلب القيام بدراسات أو خبرات ومشاورات موسعة، أو تكون لها كلفة مالية مؤثرة بشكل واضح على التوازنات المالية للدولة، أو تستوجب الحصول على رأي جهات ينص الدستور أو النصوص القانونية على ضرورة استشارتها، ولن أخفي عنكم أنه في كل هذه الحالات يستعصى التحكم بدقة في أجل استصدار هذا الصنف من النصوص.

فبقدر ما يجب إثارة الانتباه إلى هذه الإكراهات الموضوعية، بقدر ما نحرص على عدم التذرع بها أو الاختفاء وراءها. لذا، نعمل في الأمانة العامة للحكومة جاهدين على تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية اللازمة

لدخول القوانين حيز التنفيذ، وذلك ليس فقط من خلال مراسلة القطاعات الحكومية المعنية بشكل منتظم، قصد لفت انتباهها وتحسيسها بأهمية التعجيل بإعداد هذه النصوص، بل بالسهر أيضا على عقد اجتماعات متوالية ومنتظمة معها لدراسة مشاريع هذه النصوص وإعادة صياغتها النهائية إن اقتضى الحال، وذلك بعد النظر في النقاط التي استدعت تدخل الأمانة العامة للحكومة.

وبفضل هذه المجهودات، فإن عددا هاماً من النصوص التطبيقية للقوانين قد تم نشره في الجريدة الرسمية، حيث بلغ عددها برسم سنوات 2017 و2018 و2019 ما مجموعه مائتان وأربعة وأربعون (244) نصا تطبيقيا. وتم، منذ بداية سنة 2020 إلى يومنا هذا، إصدار ثلاثة وأربعين (43) نصا تطبيقيا من أصل تسعة وثمانين (89) مرسوما تنظيميا، أي أنه خلال الولاية التشريعية الحالية صدر مائتان وسبعة وثمانون (287) نصا تطبيقيا من أصل أربعمائة وخمسة وثمانين (485) مرسوما تنظيميا، أي بنسبة 59.17%.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

القسم الثاني: المهام التدبيرية الخاصة بالأمانة العامة للحكومة :

قبل استعراض مبادرات الإصلاح التي أخذنا في القيام بها منذ السنتين الأخيرتين لتطوير وعصرنة مختلف آليات اشتغال الأمانة العامة للحكومة المرتبطة بمواكبة العمل الحكومي، سأبسط أمامكم بعض المعطيات المتعلقة بالتأطير القانوني للمهن المنظمة والجمعيات، من جهة، ومن جهة أخرى، سأورد بعض البيانات الخاصة بعمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

- وهكذا بالنسبة للمهن المنظمة والجمعيات تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة للحكومة تبت في طلبات الحصول على الأذون اللازمة لمزاولة بعض المهن الطبية والتقنية وشبه الطبية، ومنح الترخيص، عند الاقتضاء، بشأن مزاولتها، وكذا منح الإذن بفتح واستغلال وتسيير المؤسسات الصحية ومؤسسات المنتوجات الصيدلية.

ففي مجال منح التراخيص، تم تسليم ما مجموعه ألف وأربعمائة وستون (1460) رخصة خلال الفترة الممتدة بين فاتح يناير 25 نوفمبر 2020، علما أن عدد الرخص التي تم منحها طيلة السنة الفارطة بلغ ألفا وأربعمائة وسبعا وثمانين (1487) رخصة.

ويلاحظ بأنه، برسم هذه السنة، بلغ عدد الرخص المتعلقة بمزاولة المهن شبه الطبية سبعمائة وثلاثين (730) رخصة من مجموع الرخص الممنوحة.

وفي إطار تنسيق العمل بين الأمانة العامة للحكومة والقطاعات الحكومية المعنية بخصوص تنظيم المهن، صدر هذه السنة نصان تطبيقيان في غاية الأهمية: المرسوم المتعلق بمزاولة مهن التمريض والمرسوم المتعلق بمزاولة مهنة القبالة. بالإضافة إلى ذلك، يتم حاليا الاشتغال على مشروع مدونة أخلاقيات مهنة الهندسة المعمارية ومشروع مدونة أخلاقيات مهنة الطب، بتنسيق مع القطاعات الحكومية والهيئات المهنية المعنية، في أفق التوافق على الصيغة النهائية للمشروعين وعرضهما على مسطرة المصادقة. فضلا عن مشروع قانون يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة المودع بالبرلمان.

وفي معرض الحديث عن دور الأمانة العامة للحكومة في مجال المهن المنظمة، يجدر التذكير بأن هذه الأخيرة لم تعد، منذ سنوات، مختصة بممارسة مجموعة من الاختصاصات التدبيرية والتقنية المتصلة بتسليم الرخص، وذلك في عدد من المجالات التي تم نقلها إما إلى إدارات أخرى أو إلى الهيئات المهنية المعنية، مع الاكتفاء بالمواكبة القانونية لهاته الأخيرة ومصاحبتها في اضطلاعها بالمهام الموكولة إليها. ووفق هذا التصور الجديد ستتحول الأمانة العامة للحكومة، إزاء مختلف هذه المهن، إلى مرصد للتتبع واليقظة القانونيين، ليس فقط بالنسبة للمهن الطبية وشبه الطبية والتقنية المعهودة، ولكن ليتسع هذا الدور ليشمل كل المهن الحرة وهيئاتها، بتنوع مجالات تدخلها وذلك بهدف بلورة قاعدة موحدة للمبادئ والأحكام والمساطر المشتركة، توخيا للانسجام والتناغم بين فصائل هذه المنظومة المهنية الهامة.

- **أما على مستوى حق تأسيس الجمعيات والتماس الإحسان العمومي**، ومواكبة للتطور الذي يعرفه النسيج الجمعوي، فقد تم، خلال هذه السنة، منح ثلاث عشرة (13) رخصة لالتماس الإحسان العمومي من أجل جمع

التبرعات من العموم، كما تم تلقي ما مجموعه ثمانمائة وخمسة وثمانون (885) تصريحا، تقدمت به مائتان وتسعة وتسعون (299) جمعية تلقت مساعدات من جهات أجنبية، بلغ حجمها، حسب التصريحات المتوصل بها، أكثر من ثلاثمائة وخمسين (350) مليون درهم .

وخلال الفترة نفسها، تم تمتيع جمعيتين (2) بصفة المنفعة العامة، ليبلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة حاليا مائتين وثلاثا وثلاثين (233) جمعية .

واستئناسا بالتجارب الدولية الرائدة، واصلت الأمانة العامة للحكومة هذه السنة، اجتماعاتها واستشاراتها مع القطاعات الحكومية والهيئات المعنية، بهدف مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قصد ملاءمتها مع أحكام الدستور، وجعلها أكثر انسجاما ومواكبة للتحولات العميقة التي يعرفها النسيج الجمعوي، والتطورات التكنولوجية المرتبطة بها، وكذا لسد الفراغ القانوني في بعض المجالات، ولقد أفضت هذه المجهودات إلى إعداد صيغة جد متقدمة لمشروعي قانونين هما :

- مشروع قانون يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، الذي سيعرض لاحقا على مسطرة المصادقة، ويهدف إلى تحديد شروط منح الاعتماد لتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، وشروط الولوج إليه، وقواعد

تنظيمه ومراقبته، وتحديد حقوق والتزامات الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي والمتطوع؛

- ومشروع قانون يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، قصد مراجعة وتحيين المقتضيات القانونية المتعلقة بتلقي الجمعيات للمساعدات الأجنبية والتصريح بها لدى الإدارة .

وستمكن هذه المقتضيات الجديدة من ضبط مسار عملية التمويل الأجنبي للجمعيات ليشمل جميع المراحل التي تمر منها هذه العملية، وكذا وضع آلية لتتبع ومراقبة الأنشطة والبرامج والمشاريع التي تنجز منها، بهدف إضفاء الشفافية والوضوح على العمليات المالية الناجمة عن هذه الإمكانية المتاحة أمام الجمعيات، وتمكين الإدارة من تتبع مختلف المراحل التي تمر منها هذه العمليات، ومراقبة مدى انسجامها مع أهداف الجمعية المعنية، والمجالات التي تشتغل فيها طبقا لنظامها الأساسي، وكذا انسجامها مع المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

● **أما بالنسبة للجنة الوطنية للطلبيات العمومية**، فقد واصلت هذه الهيئة تقديم استشاراتها لفائدة مختلف الإدارات، والبت في شكايات وطلبات الرأي المقدمة إليها من طرف المقاولات وشركات القطاع الخاص، إذ توصلت

خلال الفترة الممتدة بين فاتح يناير وشهر نوفمبر من هذه السنة بحوالي مائة وتسعين (190) شكاية وطلب استشارة، عُقد بشأنها خمسة وثلاثون (35) اجتماعا لجهازها التداولي، وعدد مماثل للجن التقنية الدائمة، أصدرت على إثرها عددا لا يستهان به من الآراء المبدئية الهادفة إلى تكريس مبادئ الشفافية والمنافسة الحرة، وتجويد منظومة الطلبيات العمومية.

كما تم الانتهاء من إرساء النظام المعلوماتي الخاص بهذه اللجنة، والذي سيتم إعطاء انطلاقته الرسمية في غضون الأسابيع القليلة القادمة، وسيمكّن هذا النظام المعلوماتي من تيسير الولوج إلى خدمات هذه اللجنة الوطنية ومن نزع الصبغة المادية عن مساطر تقديم الشكايات وطلبات الاستشارة.

أما فيما يخص المشاريع التي مازالت في طور التنفيذ، فتتعلق أساسًا بمشروع التقييم الذاتي لمنظومة الطلبيات العمومية ببلادنا وفق منهجية (MAPS II) المعتمدة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بهدف إعداد خارطة الطريق لتأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه الطلبيات، ليرقى إلى مستوى المعايير والمرجعيات الدولية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى تشتغل اللجنة حاليا على مشروعين هامين: يروم الأول تنميط مشاريع بناء المؤسسات التعليمية، فيما يهدف المشروع الآخر إلى إعداد برنامج للتكوين من أجل الرفع من مؤهلات المشترين العموميين لبلوغ درجة الاحترافية.

هذا، ومن أجل تكريس التوجه نحو العمق الإفريقي الذي تبنَّته بلادنا، فإن اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية أسهمت في تأسيس الشبكة الإفريقية لخبراء الصفقات العمومية التي تضم حوالي 45 بلدا إفريقيا. وتعنى هذه الشبكة بدراسة قضايا الطلبيات العمومية في القارة الإفريقية، وتسهيل التعاون بين هيئات النوظمة والمؤسسات المماثلة لها، وتبادل التجارب بينها.

وقد حظيت التجربة المغربية في مجال الصفقات العمومية وكذا منظورها الاستراتيجي بإشادة جميع الهيئات الإفريقية، وأعرب معظمها عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

● **أما بالنسبة للقسم الثالث المتعلق بمواصلة تفعيل البرنامج التنموي الخاص بتطوير آليات اشتغال الأمانة العامة للحكومة،** فإن هذه المؤسسة تتوفر على مخطط عمل متعدد السنوات، يتوخى تثمين منظومتنا القانونية الوطنية وتطويرها، وتحديث طرق ومناهج العمل المعتمدة بهدف تحسين جودة المنتوج التشريعي والتنظيمي، ووضع الآليات المؤسسية الكفيلة بتقريب القانون من المواطنين، والإسهام في إرساء الأمن القانوني في مجال المعاملات.

وفيما يلي المعطيات والبيانات الأساسية المتعلقة بالمحاور الخمسة لمخطط تحديث طرق وآليات العمل بالأمانة العامة للحكومة.

أولا: العمل على تجويد المنتوج القانوني، وذلك بنهج مقاربة جديدة لمختلف العمليات المرتبطة بإعداد النصوص القانونية، وتتبع مسطرة المصادقة عليها إلى حين نشرها بالجريدة الرسمية.

فبخصوص القضايا ذات الطابع القانوني المعروضة عليها من قبل السلطات الحكومية وسائر الإدارات العمومية، ضاعفنا من وتيرة الاجتماعات مع السيدات والسادة أعضاء الحكومة، من أجل الوقوف بدقة على وضعية مشاريع النصوص التي ينوون تمريرها، وتحديد الأولويات المتعلقة بها، وتجاوز الصعوبات التي قد تعترض مسارها، هذا بالإضافة إلى تكوين لجان مشتركة لإعداد الصيغ النهائية للنصوص المعروضة على مسطرة المصادقة، وحث القطاعات المعنية على التسريع من وتيرة إعداد مشاريع النصوص التطبيقية المتعلقة بها.

أما الاستشارات القانونية المنجزة، فقد تجاوز عددها 35 استشارة وفتوى همت مختلف المواضيع والقطاعات، وشملت على الخصوص: اتفاقيات القروض وضمان القروض المبرمة مع بعض المنظمات والمؤسسات الدولية، وتفسير مقتضيات بعض التشريعات والأنظمة الجاري بها العمل.

هذا واقتناعا منّا بأهمية دراسة أثر التشريعات قبل عرضها على مسطرة المصادقة، باعتبارها من آليات الحكامة القانونية الجيدة، الرامية

إلى إرساء منظومة تشريعية ذات جودة عالية، وعلى إثر استكمال الإطار القانوني لهذه الآلية، فقد شرع في تنزيل مقتضيات المادة 19 من القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها ومرسومه التطبيقي، حيث اقترحت الأمانة العامة للحكومة إخضاع مشروعي قانونين لهذه الدراسة من قبل السلطة الحكومية المعنية، ومن بينهما مشروع قانون - إطار يتعلق بالسلامة والصحة في العمل. وتم اتخاذ قرارين لرئيس الحكومة في هذا الشأن، وستليهما مشاريع قوانين أخرى بالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها كل مشروع والقضايا التي يطرحها، وحجم التأثيرات المرتقبة على مختلف الأصعدة القانونية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية وغيرها، وسنشرع بحول الله في استئناف هذا المسار كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وعلاقة بموضوع جودة القوانين، نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على دليل المساطر التشريعية والتنظيمية المنصوص عليه في المادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، وذلك بتنسيق وثيق مع باقي السلطات الحكومية المعنية.

وكما لا يخفى عليكم، فإن بلْوَرة المساطر التشريعية والتنظيمية في نص تنظيمي ستمكن من إبراز جملة من القواعد المرجعية المؤطرة، منها ما يكتسي طابعا دستوريا ويحدد مبادئ العمل الحكومي في مجال تنسيق

النشاط التشريعي للحكومة، ومنها ما كرسته اجتهادات القضاء الدستوري والنصوص المنظمة لاختصاصات السلطات الحكومية، بالإضافة إلى الممارسة الإدارية المتواترة.

وصلة بهذا الموضوع، قمنا بإحالة مشروع مرسوم على مجلس الحكومة المنعقد مؤخرا، يقضي بتطبيق المادة 13 من القانون التنظيمي السالف الذكر والذي يحدد الأجل الذي يتولى خلاله الأمين العام للحكومة توزيع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية على أعضاء الحكومة، قبل عرضها على مجلس الحكومة للتداول في شأنها.

ثانيا: تأهيل الموارد البشرية والاهتمام باليقظة والذكاء القانونيين

إن طبيعة المهام الموكولة للأمانة العامة للحكومة، تتطلَّب منَّا الانفتاح على محيطنا المؤسسي، والحرص الشديد على تتبع ومواكبة المستجدات القانونية في مختلف الفروع والتخصصات، والتمكُّن من المعلومة القانونية الدقيقة والموثوقة، والاطلاع بشكل دائم ومنتظم على الاجتهادات القضائية والفقهية، والإلمام بالتجارب الأجنبية والممارسات الفضلى، واستيعاب التوجهات الحديثة في صناعة التشريع.

وتبعا لهذا، فإن موضوع الذكاء واليقظة القانونيين يندرج ضمن الانشغالات اليومية للأمانة العامة للحكومة، بل يعد مكوّنا أساسيا من مكونات البرامج المعتمدة لتأهيل مواردها البشرية، ولاسيما هيئة المستشارين

القانونيين للإدارات المحدثة لديها، وذلك بهدف السهر على جودة التشريع، والإسهام في الأمن القانوني، وضمان إعداد التشريعات في ظل وحدة النظام القانوني الوطني، وملاءمته مع الصكوك الدولية الملتزم بها من قبل المملكة.

فبرسم هذه السنة، وفي إطار تأهيل الموارد البشرية، تم استكمال التكوين لفائدة الفوج الخامس من المستشارين القانونيين الذين التحقوا بمختلف الشعب لتعزيز العمل القانوني الذي يقوم به زملاؤهم. وتركَّز الاهتمام بشكل خاص على إعداد برنامج طموح لاستكمال الخبرة والتكوين المستمر، كان من محاوره الأساسية موضوع الذكاء واليقظة القانونيين.

كما تم، برسم هذه السنة أيضا، اتخاذ العديد من المبادرات لتأمين حضور ممثلين عن الأمانة العامة للحكومة في بعض المنتديات واللقاءات الدولية القانونية الرفيعة المستوى.

أما برنامج عملنا المستقبلي، في هذا الصدد، فيتضمن مشروعين في إطار التعاون الدولي خلال الفترة 2021-2022، سيتم تفعيل المشروع الأوّل منهما مع الاتحاد الأروبي في إطار برنامج إنجاح الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد الأروبي، ويهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج التشريعي للأمانة العامة للحكومة، ويشمل 7 محاور رئيسية من أهمها: تقنيات اليقظة والذكاء القانونيين وإنجاز دراسات الأثر والإعلاميات القانونية والتدوين.

30

2020/11/30

أما المشروع الثاني فيتعلق بتحديث وتبسيط آليات نشر القانون والولوج إلى التشريع والتنظيم، وسيتم تفعيله بمساهمة من برنامج SIGMA للتعاون التقني، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأروبي.

ثالثا: استحضار مستلزمات التقارب القانوني مع منظومة الاتحاد الأروبي عند إعداد مشاريع النصوص

تنفيذا للبرنامج الحكومي الذي أكد على مواصلة تعزيز وتجديد الشراكة مع الاتحاد الأروبي وفق مقاربة تقوم على مبادئ الشفافية والاحترام المتبادل، ومراعاة المصالح الاستراتيجية العليا للطرفين، وتحقيق المنفعة المتبادلة لإرساء شراكة حقيقية ومتوازنة، فإن الأمانة العامة للحكومة تحرص، عند إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، على مراعاة متطلبات تقارب النظام القانوني الوطني مع المنظومة القانونية الجاري بها العمل بالاتحاد الأروبي، على اعتبار أن هذه العملية تندرج في إطار تطوير الوضع المتقدم للمملكة مع الاتحاد الأروبي ومؤسساته، والهادف إلى تيسير الاندماج الكامل والتدريجي للمغرب بالسوق الداخلي للاتحاد الأروبي.

وبرسم هذه السنة، تمحور التقارب القانوني حول مجالات مختلفة، ولاسيما الفلاحة وحماية المستهلك والمالية والمجال الرقمي.

ففي المجال الفلاحي، تم إيداع مشروعي قانونين في غاية الأهمية لدى مجلس النواب، أولهما مشروع القانون المتعلق بمنتجات حماية النباتات، وثانيهما مشروع القانون المتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات.

وعلى صعيد حماية المستهلك، وسعيا لتحيين الإطار القانوني المعمول به في هذا الشأن منذ فترة الحماية، أقر مجلس الحكومة مؤخرا مشروع مرسوم يتعلق بالجودة والسلامة الصحية للمصبرات وشبه المصبرات النباتية التي يتم تسويقها، طبقا لأحكام القانون المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

أما في المجال المالي، فقد تمت مراجعة الإطار القانوني للقطب المالي للدار البيضاء، قصد ملاءمته مع المعايير الدولية التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي المجال الرقمي، وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي أصبحت تحظى بها المعاملات الإلكترونية والخدمات الرقمية، وسعيا إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم للتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، أحيل على المجلس الوزاري الأخير مشروع قانون يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، يهدف بالأساس إلى تحصين الخدمات الرقمية وتأمينها، وبث الثقة في التعاملات الإلكترونية، وقد تم إيداع هذا المشروع لدى مكتب مجلس النواب أيضا.

رابعا: متابعة الورش الهام المتعلق بإحداث آلية لمراجعة التشريعات وتحيينها وتدوينها، وفي هذا الصدد، تنكب الأمانة العامة للحكومة على تحديد الإطار المنهجي، والمحددات التقنية والعملية، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، والإمكانات اللوجيستيكية الضرورية لاشتغال الآلية التي ستتكلف بمراجعة التشريعات القائمة وتحيينها وتدوينها وملاءمتها مع الالتزامات الدولية للمملكة في أحسن الظروف.

ويمكنني القول بخصوص هذا الجانب، أننا أعددنا تصورا متكاملا يحدد الأهداف المرحلية والبعيدة المدى لهذا الورش وكذا آليات الاشتغال ويراعي التقاطعات بين البنية التي ستتولى مراجعة التشريعات وتحيينها وتدوينها، والهيكلة العامة للأمانة العامة للحكومة نظرا لارتباطهما العضوي والوظيفي، مما يعبد الطريق أمام مراجعة شاملة لهذه الهيكلة.

ومعلوم أن مراجعة التشريعات وتحيينها وتدوينها، وضمان فعاليتها ونجاعتها واستقرارها، عملية دقيقة جداً، تتميز باستمراريتها وتكراريتها نظرا للحاجة المستمرة إلى سن تشريع جديد أو مراجعة تشريع قائم أو معالجة ظاهرة معينة أو سد فراغ تشريعي أو ملاءمة التشريع الجاري به العمل مع الالتزامات الدولية، وهي مجهودات تُمليها باستمرار ضرورةُ العمل على تأهيل وتجويد المنظومة القانونية الوطنية.

لذا، فإن الآلية التي ستتولى هذه المهمة لابد وأن تكون مدعومة بسند وانخراط القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية، مما يضفي أهمية خاصة على قواعد تنظيمها وتسييرها وعلى مآل مخرجاتها ومداولاتها.

وتشكل هذه النقاط جانبا مهما من التصور الذي أعددناه بغرض إخراج هذه الآلية إلى حيز الوجود.

ومع ذلك، لا ينبغي الاعتقاد أن عملية مراجعة التشريعات وتحيينها مجمدة، أو معطلة، بل لابد من استحضار المجهودات المبذولة لحد الآن في سبيل تحيين ومراجعة وتنقيح عدد من التشريعات الصادرة منذ عهد الحماية، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قانون الالتزامات والعقود وقانون المسطرة المدنية، ومجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون التحفيظ العقاري ومدونة التجارة وكذا التشريعات الخاصة بالأوقاف والتعمير والأسرة والماء والنظام الغابوي والمقالع والمحاماة والتوثيق والطب والصيدلة، ومجالات أخرى لا يتسع الوقت لذكرها كلها، وأنتم شاهدون على هذه التغييرات، بل إنكم فاعلون أساسيون في بلورتها.

خامسا: مواصلة تفعيل مسلسل الرقمنة والنشر الاستباقي وتقوية النظام المعلوماتي

أ- وجب التذكير بأن الأمانة العامة للحكومة انخرطت في مسلسل التحول الرقمي، باعتباره مدخلا رئيسيا لتحسين جودة الخدمات العمومية.

حيث عملنا في هذا الصدد، على إرساء مشروعين رقميين في غاية الأهمية، يتعلق الأول منهما بمواصلة تنفيذ مشروع OPEN الهادف إلى رقمنة مسلسل إعداد وتتبع النصوص التشريعية والتنظيمية، والذي سبق أن أطلعتكم عليه السنة الفارطة، وكان من المتوقع استكماله خلال هذه السنة، غير أن الظرفية الاستثنائية التي فرضها تفشي جائحة كوفيد19 أجبرتنا على إرجاء عملية انتقاء مكتب الدراسات الذي ستعهد إليه مهمة توفير المساعدة التقنية لإنجاز هذا المشروع. وقد تم مؤخرا استئناف العمل بخصوص هذا الورش الهام.

ويتعلق المشروع الثاني بتحسين وتطوير الرقمنة الحالية للجريدة الرسمية بواسطة تزويدها بنظام رقمي جديد آمن يتيح الولوج إلى النصوص وتحميلها والتصرف فيها عن طريق البحث والانتقاء وغيرهما من العمليات الشيئ الذي لا يوفره المحتوى الحالي الذي هو عبارة عن صورة جامدة فقط.

ب- وفيما يخص النشر الاستباقي لمشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، يمكن القول إن هذه العملية تعد مظهرا من مظاهر الانفتاح على مختلف الفاعلين، وتعكس تشبث الأمانة العامة للحكومة بنهج المقاربة التشاركية في سن القوانين والأنظمة. ففيما يتعلق بمشاريع النصوص التي يتم نشرها في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة عملا بمقتضيات المرسوم رقم 2.08.229 الصادر في 21 ماي 2009 بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص

التشريعية والتنظيمية، فقد بلغ عددها الإجمالي منذ بداية هذه السنة أحد عشر (11) نصا.

أما بالنسبة لمشاريع النصوص التي تنشرها الأمانة العامة للحكومة في موقعها الإلكتروني بالموازاة مع توزيعها على أعضاء الحكومة، فيتعلق الأمر بمشاريع نصوص مكتملة العناصر وتكون تبعا لذلك قابلة للنشر.

وقد بلغ عددها هذه السنة 67 مشروعا أي بمعدل يقارب 7 نصوص شهريا.

ج- وعلاقة بالنشر وتوفير المعلومة القانونية، واصلت الأمانة العامة للحكومة مجهوداتها لتطوير أداء المطبعة الرسمية في أفق التحويل الرقمي لخدماتها. وقد همت الإنجازات المحققة خلال هذه السنة ما يلي:

1. المصادقة على اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية الرقمية في شأن منصة لرقمنة مكتب الضبط من أجل التدبير الإلكتروني لتدفُّقات المراسلات؛

2. إبرام اتفاقية مع بريد المغرب تتعلق بتتبع المراسلات عن طريق خدمة "إ-برقية" وإمداد بريد المغرب بالمعطيات والبيانات اللازمة، قصد معالجتها تمهيدا لاستعمالها في إطار هذه الخدمة؛

3. وضع نشرة الجريدة الرسمية المتعلقة بالإعلانات القانونية والقضائية والإدارية، والنشرة الخاصة بالتحفيظ العقاري رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، من أجل تمكين المواطنين من كافة أرجاء المملكة من الاطلاع على إعلاناتهم في ميدان الإشهار القانوني وتحميلها في وقت وجيز دون الحاجة إلى التنقل؛

4. الانخراط في مشروع إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

وفي إطار تقوية نظامها المعلوماتي، ستتابع الأمانة العامة للحكومة، خلال سنة 2021، تنفيذ المخطط المتعدد السنوات الهادف إلى تطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات والتواصل في ميدان النشر، وتوحيد النصوص القانونية والطباعة الرقمية.

وارتباطا بمشروع رقمنة الجريدة الرسمية، قررنا تمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية من النصوص القانونية المنشورة بالجريدة الرسمية، من خلال معالجتها في صيغ تتيح استغلالها بواسطة التطبيقات التكنولوجية المستعملة من طرف هذه الفئة من المهتمين بالمادة القانونية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لابد من إعطاء لجنتكم الموقرة لمحة عن حصيلة الأعمال الاجتماعية لموظفي الأمانة العامة للحكومة، فقد واصلت جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفيها، طيلة سنة 2020، تقديم الخدمات التي توفرها لمنخرطيها من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة وإنجاز المشاريع والبرامج المدرجة ضمن مخطط عملها، والتي تسعى إلى توسيع سلة خدماتها، وتخفيف العبء الملقى على كاهل المنخرطين، وقد همت هذه الأنشطة على الخصوص مجالات التغطية الصحية، والمجالات الاجتماعية والتعليمية والترفيهية، وذلك بالرغم من انتشار جائحة كورونا المستجد "كوفيد – 19". وانخراطا منها في التعبئة الوطنية لمواجهة تداعيات تفشي هذه الجائحة التي أعطى انطلاقتها سيدنا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس دام له العز والنصر، فقد ساهمت الجمعية، من جهتها إلى جانب الإدارة، في تنظيم بعض الأنشطة وتقديم خدمات في هذا الشأن.

السيد الرئيس المحترم،
حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

تقديم الميزانية الفرعية

في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها بلادنا جراء تفشي جائحة كورونا، وما خلفه من ركود اقتصادي أدى إلى اختلالات مهمة على مستوى توازن المالية العمومية، أفرز قانون المالية المعدل الذي اعتمدته الحكومة

لمواجهة تداعيات الأزمة عن تراجع لميزانية الأمانة العامة للحكومة بنسبة خمسة في المائة (**5%**) مقارنة مع قانون المالية 2020.

وسعيا لمسايرة هذا الوضع الجديد، اتخذنا كافة التدابير الوقائية والاحترازية التي اعتمدتها السلطات الصحية، وذلك لضمان استمرارية مختلف المصالح في ظروف ملائمة تستجيب لجميع معايير السلامة الصحية، حيث تم توفير الوسائل الضرورية لمواجهة الجائحة من اقتناء أجهزة قياس الحرارة، وتوفير الكمامات والمواد المطهرة بالقدر الكافي لجميع الموظفين، وكذا تعقيم كافة المكاتب والمرافق التابعة للأمانة العامة للحكومة بشكل منتظم.

وفي نفس السياق، حرصنا أيضا على توفير جميع الوسائل التقنية لتمكين مختلف المديريات من الاستمرار في عقد اجتماعاتها، سواء الداخلية أو مع شركائها الخارجيين، عبر تقنية المناظرة المرئية.

وفيما يخص حصيلة تدبير ميزانية الأمانة العامة للحكومة، فقد بلغ مجموع النفقات التي صرفت إلى حدود شهر سبتمبر ما يناهز اثني عشر مليونا ومائة وواحدا وأربعين ألف وستمائة وأربعة وسبعين درهما (12 141 674,31)، أي بنسبة ستة وسبعين في المائة 76% من مجموع ميزانية المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار.

وبالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2021، فإنكم تدركون أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، جاء في ظروف وطنية ودولية استثنائية فرضها انتشار فيروس كورونا، وخلفت انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على الصعيد العالمي، وبالتالي فإن مشروع الميزانية الفرعية، وعلى غرار مشروع القانون المالي برمته، قد خضع بدوره للإسقاطات الناتجة عن الظروف سالفة الذكر.

وهكذا فإن مجموع الاعتمادات التي تم رصدها برسم سنة 2021، بغض النظر عن التقليص الذي عرفته بمناسبة صدور القانون التعديلي للسنة الجارية 2020، قد سارت في المنحى العام للميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات؛ وهكذا فقد بلغت مائة وستة ملايين وسبعمائة وواحداً وثمانين ألف درهم (106.781.000) بزيادة تبلغ ٪13 عن سنة 2020، وبقيمة مطلقة تبلغ اثني عشر مليوناً ومائتين وستة وثمانين ألف درهم (12.286.000)؛ وهي موزعة على ميزانية التسيير التي تبلغ مائة وثلاثة ملايين وخمسمائة وثلاثة وخمسين ألف درهم (103.553.000) ؛ بزيادة تناهز ٪10,60، وقيمة مطلقة تبلغ تسعة ملايين وتسعمائة واثنين وثلاثين ألف درهم (9.932.000). ويحظى باب المعدات والنفقات المختلفة بحصة سبعة عشر مليوناً وستمائة وتسعة وأربعين ألف درهم (17.649.000)، بزيادة تبلغ مليونين وخمسمائة وخمسة وستين ألف درهم (2.565.000)، ونسبة ٪17؛ فيما يحظى باب الموظفين بمبلغ خمسة وثمانين مليوناً وتسعمائة وأربعة آلاف درهم (85.904.000)، بزيادة تبلغ سبعة ملايين وثلاثمائة وسبعة وستين ألف درهم (7.367.000)، ونسبة لا تتجاوز ٪9،38، موجهة أساساً للترقيات العادية للأطر والموظفين، دون إحداث وظائف جديدة خلال هذه السنة.

وإذا ما أخذنا ميزانية الاستثمار، فإنها ستعرف زيادة مهمة بالنسبة للسنة الجارية 2020، لمواجهة الحاجات الملحة لمختلف المديريات، ولا سيما

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، وذلك فيما يخص التجهيزات والآليات المعلوماتية التي أصبحت ضرورية للعمل الرقمي بصفة عامة، وللعمل عن بعد بصفة خاصة في نطاق الظرفية الحالية. وهكذا فإن الاعتمادات المرصودة للاستثمار تصل إلى ثلاثة ملايين ومائتين وثمانية وعشرين ألف درهم (3.228.000) مقابل مبلغ ثمانمائة وأربعة وسبعين ألف درهم (874.000) في السنة الجارية 2020.

وستحرص الأمانة العامة للحكومة على حسن تدبير هذه المبالغ والعمل في إطار خطة الترشيد التي قررتها الحكومة بالنسبة لمختلف القطاعات.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين،

وفي ختام هذا العرض، لا يسعني إلا أن أعبر لكم باسمي وباسم كافة مكونات الأمانة العامة للحكومة عن خالص شكري وامتناني على استضافتكم الكريمة وما أبديتموه من جميل العناية والاهتمام بهذا اللقاء، الذي سيشكل لا محالة لبنة أخرى في صرح التعاون والتواصل بين مؤسستينا لما فيه صالح بلدنا العزيز تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المؤرخ في 27 نونبر 2020، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني، والسيد محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وفي مستهل الاجتماع، نوّه السيد وزير الشغل والإدماج المهني بالمجهود الكبير الذي تبذله المندوبية العامة، في شخص رئيسها وأطرها الإدارية، في سبيل إنجاح سياسة الحكومة على المستوى الحقوقي، في ظل ظرفية دقيقة أملتها جائحة كورونا، مؤكدا أن خصوصية المجال السجني تستدعي المزيد من الاجتهاد لتحقيق أقصى ما يمكن من المطامح، وقد كان في تدخل السيد الوزير مناسبة للتذكير بالهاجس الذي يحكم عمل المندوبية، والمتمثل في التوفيق بين تنفيذ الوظيفة العقابية وإعادة الإدماج، هذا الأخير الذي صار يحتل الأولوية في عمل الإدارة السجينة، ويعد مؤشرا على نجاحها.

وبالنظر إلى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق المندوبية العامة، فقد اعترف السيد الوزير أنها حققت طفرة في أسلوب عملها، أخذا بعين الاعتبار ما فرضته ظروف المرحلة الحالية من تعامل خاص مع السجناء ومحاكماتهم.

بعد ذلك، تناول السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الكلمة، في إطار تقديم محاور عرضه، حيث كانت له فرصة لاستعراض حصيلة عمل إدارته لسنة 2020، وكذا آفاق العمل والمشاريع المسطرة برسم سنة 2021.

على هذا الأساس، ذكر السيد المندوب العام بانخراط الإدارة السجنية فيما تعرفه بلادنا من ظرفية استثنائية، جراء انتشار فيروس كورنا المستجد، وبالتالي كان لزاما على الإدارة تحيين المخطط الاستراتيجي لعملها للفترة 2020-2022 في حدود الإمكانيات المتاحة، مع الحفاظ على المكتسبات السابقة، وهكذا تمت تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية لمحاصرة الوباء، والحد من انتشاره بالمؤسسات السجنية.

واستعرض السيد المندوب العام بعض المعطيات الرقمية الخاصة بالساكنة السجنية، والتي تجلت أساسا في انخفاض عدد النزلاء خلال فترة الحجر الصحي الشامل، ليعاود الارتفاع مجددا متجاوزا عتبة 84.000 سجين نهاية شهر أكتوبر المنصرم، ونفس الأمر ينطبق على المعتقلين الاحتياطيين الذين يشكلون نصف عدد النزلاء، وعلى مستوى أنسنة ظروف الاعتقال، أكد السيد المندوب أن ضعف الاعتمادات المرصودة للقطاع يعرقل مجهودات الإدارة السجنية في مواجهة ظاهرة الاكتظاظ، التي تظل مشكلا بنيويا، وقد زاد من تفاقم الأزمة تعثر استبدال عدد من السجون المتهالكة بأخرى تستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال، إلا أنه رغم محدودية الإمكانيات فقد استمر ورش افتتاح مؤسسات سجنية جديدة، وتواصل بناء وتوسعة أخرى، هذا إضافة إلى عقد شراكات همت بالدرجة الأولى ربط المؤسسات المعنية بشبكات تطهير السائل.

ومن أجل ترشيد أمثل للإنفاق في مجال بناء السجون، فقد شدد السيد المندوب العام على دور الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك في إطار الاستجابة

لتوجيهات رئاسة الحكومة القاضية بابتكار حلول جديدة من شأنها التخفيف على ميزانية الدولة.

وعلى مستوى العناية بشخص السجين، أشاد السيد المندوب بتواصل الجهود من أجل تحسين جودة التغذية كما وكيفا، مع ما يستلزمه ذلك من تهيء الفضاءات والمراقبة، تحسّبا لأي طارئ قد يتمخض عن جائحة فيروس كورونا المستجد، وقد كان للوازم النظافة والتعقيم نصيب أوفر من الاهتمام ضمن تدابير التعامل مع المرحلة، وإذا كانت هذه التدابير تندرج ضمن الحفاظ على صحة وسلامة السجين، فقد تم التذكير بأن الوسط السجني عرف حرصا شديدا على توفير كل لوازم الاستشفاء لمرتفقيه من النزلاء، إن على مستوى الوحدات الصحية أو الكشوفات، أو نسبة التأطير الطبي بمختلف تخصصاته، ودائما في إطار احترام توصيات منظمة الصحة العالمية، وغير خفي أن تحيين مخطط عمل المندوبية في علاقته بمواجهة جائحة فيروس كورونا قد خلق تكليفا آخر على عاتق المندوبية العامة، وتمثل أساسا في توفير عدد كاف من الكمامات الطبية بمختلف أصنافها، وإجراء مراقبة طبية يومية للسجناء الجدد، وتكثيف الجولات التفقدية بمرافق المؤسسة كتدبير احترازي، للوقوف الفوري على كل الحالات المشتبه في إصابتها، دون إغفال جانب الرعاية النفسية عن بعد، عبر منصات إلكترونية لفائدة النزلاء والموظفين.

في إطار المحور الثاني من عرض السيد المندوب العام المنصب على التأهيل لإعادة الإدماج، تمت الإشارة إلى تواصل الإقبال على التعليم بمختلف مستوياته، وكذا التكوين المهني وبرامج التكوين الحرفي والفني والتشغيل، بينما تم تأجيل برنامج محو الأمية إلى جانب برامج أخرى، نظرا للظرفية الاستثنائية الحالية، وكذلك تمت الإشارة للتدابير التي قامت بها المندوبية لتيسير التحصيل الجامعي، مع تشجيع الإبداعات الأدبية والفنية والثقافية، عبر إحداث جوائز للمتفوقين،

إلى جانب خلق أنشطة تأهيلية وتربوية جماعية عرفت إقبالا كبيرا من طرف النزلاء.

وفي إطار التواصل مع العالم الخارجي، ظلت إمكانية الاتصال بالهاتف متاحة على مدار الأسبوع، إلى جانب الاستفادة من قفف المؤونة خلال عيدي الفطر والأضحى لرمزيتهما الدينية وحمولتهما المعنوية. أما عن البعد الأمني، فقد تعزز خلال فترة الحجر الصحي، وتجلت أبرز صوره في نكران الذات الذي أبان عنه الموظفون بعدم مغادرتهم للمؤسسات السجينة لأيام متواصلة، إلى جانب وقف ترحيل السجناء إلا استثناء، هذا إلى جانب جسامة المهام الأصلية المسندة إلى الموظفين، والتي لا تتناسب مع هزالة التعويضات الممنوحة لهم، مما يستدعي إعادة النظر فيها.

وفي إطار تحديث الإدارة ودعم الحكامة، فقد كانت ظرفية التعامل مع جائحة فيروس مناسبة كذلك لتفعيل تقنية التقاضي عن بعد، بتنسيق مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، إلى جانب دعم المراقبة الإلكترونية للمؤسسات السجنية، وعلى مستوى آخر، أشار السيد المندوب العام إلى مختلف المنتديات التي تنظمها المندوبية العامة بإشراك عدة فعاليات وطنية ودولية، إضافة إلى راهنية مراجعة القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية باعتبار الإصلاح التشريعي مدخلا مهما لتنزيل فلسفة العقاب على مستوى العقوبة السالبة للحرية.

وفي ختام عرضه، ذكر السيد المندوب بضرورة النهوض بميزانية القطاع ورفع عدد المناصب الممنوحة له، خصوصا أن دقة المرحلة التي تجتازها بلادنا فرضت تقليص الاعتمادات المالية المرصدة للقطاع، والتي تتوزع كالتالي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 1.578.890.000 درهم؛

- المعدات والنفقات المختلفة: 805.933.000 درهم.

- ميزانية الاستثمار:

- اعتمادات الأداء لسنة 2021: 100.000.000 درهم؛
- اعتمادات الالتزام لسنة 2021: 250.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تناول السيدات والسادة المستشارون الكلمة، في إطار المناقشة العامة، لإبداء آرائهم وطرح تساؤلاتهم، وقد انطلقت في مجملها من التنويه بعمل المندوبية رغم جسامة الوظيفة الملقاة على أطرها، التي يؤطرها مبدأي العقاب وإعادة الإدماج المجتمعي.

وفي هذا الإطار، عبر السيدات والسادة المستشارون عن استنكارهم لما تعرض له موظف سجن "تيفلت" من اعتداء على يد موقوف في إطار تفكيك خلية إرهابية، معتبرين أن هذه الحادثة النكراء أكبر دلالة على جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق أطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون.

وأكدت المداخلات على أن واقع الاكتظاظ يمثل ظاهرة بنيوية تعرقل كل إصلاح منشود، إذ يقارب عدد السجناء الاحتياطيين نصف الساكنة السجنية أي ما نسبته 45% من مجموع السجناء، وهو رقم مهول، وتزداد خطورته في ظل جائحة كورونا، وما تفرضه من صعوبة احترام قواعد التباعد الاجتماعي، كما أثيرت أيضا إشكالية العقوبات قصيرة المدة، والتي تجعل استفادة النزيل من برامج إعادة الإدماج أمرا غير ممكن، ومن ثم طالب السيدات والسادة المستشارون بالتسريع بإخراج قانون المسطرة الجنائية في صيغته الجديدة إلى جانب القانون الجنائي، لاعتماد تدابير بديلة مبتكرة للعقوبات السالبة للحرية.

وشكلت التدابير الجديدة للمؤونة أيضا نقطة إجماع للسادة أعضاء اللجنة، من زاوية حدها للتسريبات الممنوعة التي كانت تتم داخل الوسط السجني، رغم ما كانت تشكله القفة من تجسيد لعلاقة وجدانية للنزيل بذويه، كما تمت الإشادة بتطوير المندوبية العامة لجهازها التواصلي، وذلك من خلال ردودها السريعة على كل ما يصدر عن الوسط السجني، وخصوصا لما يتعلق الأمر بمعلومات ومعطيات تجانب الحقيقة.

ومن جهة أخرى، اعتبر السيدات والسادة المستشارون أن تقليص الاعتمادات المالية المرصدة للمندوبية العامة يشكل عبئا حقيقيا، لكن حتميته تدفع إلى التفكير في خلق موارد ذاتية للقطاع، من خلال الاستفادة من تشغيل السجناء على غرار تجارب دولية من قبيل التجربة الصينية والأمريكية.

ودعا السيدات والسادة المستشارون إلى العناية بالموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، لكونهم المتعامل المباشر واليومي مع السجناء على اختلاف درجات خطورتهم، مع احتمال وقوعهم ضحايا لاعتداءات مشينة، مما يستدعي تمكينهم من أجر وتعويضات منصفة ومماثلة لتلك التي تمنح لنظرائهم في قطاعات أخرى.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد المندوب العام في مستهل جوابه بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، التي تعكس حرصهم الأكيد على تعزيز الحكامة في المنظومة التدبيرية لهذا القطاع، ابتغاء النهوض بأوضاع السجون المغربية، وجعلها تساير على الدوام المبادئ والمعايير الدولية المقررة في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، أكد على أهمية وجسامة مهام أطر وموظفي المندوبية العامة، نظرا لاضطرارهم إلى التعامل اليومي مع شتى أصناف النزلاء باختلاف خطورتهم وحالاتهم العقلية، مما يقتضي المضي قدما نحو اعتماد سياسة تحفيزية على غرار باقي القطاعات المماثلة.

وأبدى السيد المندوب إيمانه العميق بأن إشكالية الاعتقال الاحتياطي يكمن حلها في اعتماد التدابير البديلة، وإلا فالمؤسسات السجنية ستبقى مضطرة لاستقبال كل من أحالته عليها المحاكم، في ظل محدودية الحيز المكاني، وكذا الاعتمادات المالية المرصودة، بحكم أن المندوبية العامة تبقى ملزمة بتدبير كل شؤون المعيش اليومي لمرتفقيها طيلة مدة العقوبة، خاصة فيما يتعلق بالمؤونة، التي أبان تدبيرها عن نجاعة ملحوظة رغم كلفتها المالية، ومن جهة أخرى، أشار أن الوسط السجني تأقلم مع ما أملته ظرفية انتشار وباء كورونا من تحديات، من خلال اعتماد جملة من التدابير في إطار مخطط إستراتيجي ينبني على الاستباقية والفعالية.

وتم التأكيد على كون واقع تقليص الميزانية السنوية المرصدة للقطاع السجني يلزم بالتفكير والاجتهاد المستقبلي لخلق موارد مالية إضافية، خاصة من خلال تشغيل السجناء في أعمال مدرة للدخل.

في ختام الاجتماع، أسندت الكلمة للسيد وزير الشغل والإدماج المهني، الذي ذكر أن وضع الميزانية السنوية لسنة 2021 في عمومها قد تم في إطار تدبير إكراه أو خصاص، إلا أن ميزانية القطاع السجني رغم تقليصها، لكنها تظل في وضع متقدم مقارنة بعدة قطاعات حكومية أخرى، منها من لم يحظ بأي منصب مالي، مقابل 500 منصب متاح للمندوبية العامة، مؤكدا أن كثيرا من الإشكالات العملية يرتبط حلها بتسريع إخراج القانون الجنائي والمسطرة الجنائية الجديدين إلى حيز الوجود.

عرض السيد المندوب العام

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم للجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين،

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أجدد اللقاء بكم اليوم لعرض ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عن السنة المالية 2021 والتي تشكل فرصة لاستعراض حصيلة العمل لسنة 2020 وكذا آفاق العمل والمشاريع المسطرة برسم سنة 2021.

وتتزامن هذه المناسبة مع الظرفية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا منذ تسجيل أولى الإصابات بفيروس كورونا المستجد. وهي الظرفية التي أثرت بكل تأكيد على جميع مناحي تدبير الشأن السجني واستلزمت منا تغيير الخطط والتأقلم مع التطورات الحاصلة.

وإذ سبق للمندوبية العامة أن أطلقت أواخر السنة المنصرمة مخططها الاستراتيجي للفترة 2020-2022، فقد تم الشروع في تحيين هذا المخطط لملاءمة برامجه مع التغيرات الطارئة وأخذا بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة. وهو المنهج الذي دأبت المندوبية العامة على اعتماده منذ إطلاق أول مخطط استراتيجي لها، إذ تحرص على وضع برامج مرنة تتيح إدراج التعديلات اللازمة عليها كلما اقتضى الأمر ذلك، مما مكن المندوبية العامة، وانطلاقا من موقعها، من الانخراط بكل فعالية في التعبئة الجماعية لمواجهة الوباء والحد من انتشاره في المؤسسات السجنية في إطار خطة محكمة تستهدف حماية النزلاء والموظفين، وقد سبق أن قامت المندوبية العامة بموافاة لجنتكم الموقرة بالحصيلة المرحلية لهذه الخطة وكذا التدابير المبرمجة للمرحلة الموالية.

وبالنظر إلى استمرار هذه الوضعية الاستثنائية، فقد كان من اللازم مواصلة التعبئة والاستجابة لتطورات الوضعية الوبائية.

وسأحرص خلال هذا اللقاء، وبطريقة أفقية حسب محاور العرض، على تقديم بعض المعطيات المحينة والإجراءات المتخذة في إطار تدبير هذه الجائحة.

حضرات السيدات والسادة،

إن سنة 2020 شكلت سنة استثنائية بكل المقاييس تطلبت جهدا مضاعفا وعملا متواصلا من أجل الحفاظ على المكتسبات السابقة وتحقيق الغايات المسطرة، وفي الآن ذاته، تدبير الوضعية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد.
وسأقدم حصيلة هذه السنة وفق المحاور الرئيسية للمخطط الاستراتيجي للمندوبية العامة وهي: أنسنة ظروف الاعتقال، والتأهيل لإعادة الإدماج وتعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية وتحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة.
لكن وقبل الخوض في تفاصيلها، لابد من الإشارة إلى بعض الأرقام الرئيسية المتعلقة بالساكنة السجنية.

فكما لا يخفى عليكم يعرف عدد السجناء منذ سنوات ارتفاعا مضطردا وذلك بنسبة تطور تعادل 4% سنويا. إلا أن هذا العدد عرف انخفاضا استثنائيا عقب تفشي الجائحة. حيث انخفض من 86.384 سجينا في متم دجنبر 2019 إلى 78.256 في متم أبريل 2020 وهو رقم لم يسبق تسجيل مثيل له منذ أواخر سنة 2016. ويعزى هذا الانخفاض إلى العفو الملكي السامي الصادر بتاريخ 04 أبريل 2020 والذي أفرج بموجبه عن 5654 معتقلا، هذا إضافة إلى تعليق أنشطة محاكم المملكة واقتصارها على القضاء الاستعجالي وكذا الانخفاض النسبي لمعدلات الجريمة كنتيجة مباشرة لفرض الحجر الصحي. ليعود عدد الساكنة السجنية إلى الارتفاع تدريجيا بعد رفع هذا الإجراء واستئناف المحاكم لأنشطتها ويبلغ 84.916 معتقلا بتاريخ 23 نونبر 2020.

أما فيما يتعلق بالاعتقال الاحتياطي، فقد اتسم بنفس وتيرة التطور، إذ شكلت نسبة المعتقلين الاحتياطيين 39% من مجموع الساكنة السجنية في متم دجنبر 2019، لتنخفض إلى 37,11 % في متم مارس 2020 لتعاود الارتفاع إلى حوالي 45,13 % بتاريخ 23 نونبر من نفس السنة وهي أعلى نسبة تسجل منذ سنة 2011.

أولا: أنسنة ظروف الاعتقال

حضرات السيدات والسادة،

تعكس الأرقام السابقة حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق المندوبية العامة في تدبير ظاهرة الاكتظاظ خاصة في ظل هذه الجائحة، وهي الإشكالية التي تظل هيكلية حتى في الظروف العادية. وقد سبق للمندوبية العامة أن أطلقت منذ سنوات برنامجا تروم من خلاله معالجة هذه الظاهرة وأنسنة ظروف الاعتقال التزاما منها بالمعايير المتعارف عليها في المواثيق الوطنية والدولية فيما يتعلق بإيواء السجناء، إلا أن عدم مواكبة الاعتمادات المرصودة على مستوى ميزانية الاستثمار للارتفاع المتزايد لعدد السجناء أفرز تعقيدات جمة في تنفيذ هذا البرنامج، إضافة إلى تعثر تنزيل الشطر الثاني من برنامج استبدال السجون المتهالكة والسجون المتواجدة في المناطق الآهلة المسطر بشراكة مع وزارة المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة ممثلة في مديرية أملاك الدولة.

وفي ظل الإمكانيات المتوفرة حاليا، تمكنت المندوبية العامة سنة 2020 من افتتاح 3 سجون محلية بكل من بركان والعرائش ووجدة مقابل إغلاق السجنين القديمين ببركان ووجدة وسجن القصر الكبير،

كما تتواصل أشغال بناء المؤسسات السجنية بكل من أصيلة والجديدة 2، وتم إطلاق أشغال بناء المؤسسات السجنية بكل من الداخلة والعيون.

أما فيما يتعلق بأشغال الإصلاح والتوسعة، فقد عرفت نفس السنة مواصلة أشغال توسعة السجن المحلي سلا2، وأشغال تهيئة وتوسعة المركب السجني بعين السبع. في حين، تم الانتهاء من مشاريع الإصلاح والترميم بسجون أزيلال ورأس الماء وتزنيت وتازة وأسفي والفلاحي الرماني والفلاحي زايو، ومواصلة أشغال إعادة تهيئة السجن المحلي بالجديدة ومركز الإصلاح والتهذيب علي مومن، إضافة إلى مباشرة مسطرة طلب العروض لبناء مؤسستين سجنيتين بتامسنا والصويرة، ومواصلة إحداث ولوجيات ومحلات للنظافة خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي سياق إدماج البعد البيئي في تدبير المؤسسات السجنية وحماية محيط هذه الأخيرة من بعض المخاطر البيئية المحتملة، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة ووزارة الداخلية من أجل معالجة إشكالية ربط هذه المؤسسات بشبكات التطهير السائل العمومية وإحداث محطات لمعالجة المياه العادمة ببعض السجون. حيث سيتم بموجب هذه الاتفاقية ربط 07 مؤسسات سجنية بشبكة التطهير السائل العمومية، ويتعلق الأمر بالسجون المحلية بخريبكة وبني ملال وواد زم وتاونات والجديدة 2 والسجنين الفلاحيين أوطيطة 1 وأوطيطة 2، كما سيتم إنجاز 11 محطة لمعالجة المياه العادمة (STEP) بكل من السجون المحلية ببن سليمان وتاوريرت والرماني 2 والداخلة والصويرة 2 والسجون الفلاحية بالفقيه بنصالح وتارودانت وزايو والرماني 1 وبمركز الاصلاح والتهذيب ببن سليمان والسجن المركزي مول البركي. وسيشرع في تفعيل هذه الاتفاقية سنة 2021 عبر إنجاز الدراسات التقنية والدراسات المتعلقة بالآثار البيئية الخاصة بالمشاريع ومباشرة مسطرة طلب العروض لإنجاز الأشغال سواء تعلق الأمر بالربط بشبكة التطهير السائل العمومية أو إنجاز محطات لمعالجة المياه العادمة.

من جانب آخر، ستعرف سنة 2021 أيضا افتتاح كل من السجن المحلي أصيلة والداخلة والجديدة 2 بطاقة استيعابية إجمالية تقدر ب 3580 سرير، ومواصلة أشغال بناء السجن المحلي بالعيون بطاقة استيعابية تقدر ب 1300 سرير.

وإذا ما توفرت الاعتمادات المالية اللازمة سيشرع في أشغال بناء المؤسستين السجنيتين بتامسنا والصويرة، ومباشرة مسطرة طلب العروض لبناء سور خارجي بالمؤسسات السجنية التالية: تاوريرت وميدلت وزاكورة وطاطا؛ وتهيئة كل من سجون واد لاو، وأوطيطة 1، القنيطرة، تيفلت 1، الفقيه بنصالح، تطوان، ميسور وبنجرير؛ وتوسعة كل من السجنين المركزيين بالقنيطرة ومول لبركي.

وفي إطار البحث عن حلول بديلة من أجل تنفيذ برنامج استبدال السجون القديمة والمتواجدة بالمناطق الحضرية الآهلة، خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والتي أرخت بظلالها على الميزانية العامة، تفكر المندوبية العامة في اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ البرنامج المذكور، حيث يفترض أن تلتزم بموجبها الشركات المتعاقد معها بتمويل وإنجاز مشاريع بناء السجون المندرجة في هذا البرنامج وتسليمها للمندوبية العامة في إطار عقد كراء لمدة معينة تنتهي بالحصول على ملكية هذه العقارات، على أن تلتزم الدولة بتخصيص غلاف مالي سنوي لتسديد مستحقات هذه الشركات وفق عملية تأخذ بعين الاعتبار تناقص القيمة والتكاليف الثابتة الأخرى مع إمكانية تعبئة العقارات المتخلى عنها عن طريق تثمينها لتوفير موارد إضافية تخصص لتغطية جزء من هذه المستحقات.

ويأتي هذا التصور انسجاما مع توجيهات السيد رئيس الحكومة في الورقة التأطيرية لقانون المالية برسم سنة 2021، والتي تحث على اعتماد حلول مبتكرة لتخفيف العبء على ميزانية الدولة كاللجوء إلى آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

من جهة أخرى، تتواصل مساعي المندوبية العامة لتحسين جودة التغذية المقدمة للسجناء، حيث عمدت سنة 2020 إلى مواصلة تحديث مطابخ السجون وإعمال المراقبة اللازمة على سلسة إعداد الوجبات الغذائية بناء على المعايير المعمول بها في هذا الميدان، كما واصلت تهيئة مخبزات بالمؤسسات السجنية من أجل توفير مادة الخبز بجودة عالية، ليصل عدد المؤسسات المنتجة لهذه المادة إلى 23 مؤسسة سجنية. ودرءا لأي خصاص كان يمكن أن ينتج عقب إعلان حالة الطوارئ الصحية تم الحرص على تأمين المخزون الكافي من المواد الغذائية وتوفير المخزون الاحتياطي من أواني الأكل الفردية ذات الاستعمال الواحد، كما تم تعزيز

النظام الغذائي الخاص بالسجناء الذين أصيبوا بفيروس كورونا بوجبات إضافية بناء على تعليمات طبية في الموضوع.

ولتعزيز قدرات المتدخلين في عملية تغذية السجناء تم تنظيم دورات تكوينية لفائدتهم مطلع سنة 2020 حول معايير السلامة الغذائية والجودة بشراكة مع المعهد المغربي للتقييس، ودورات أخرى للتكوين عن بعد عقب تفشي الجائحة.

أما فيما يتعلق بالنظافة، فقد حظيت بالنصيب الأكبر من الاهتمام نظرا لارتباطها الوثيق بالإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا المستجد. فإلى جانب مواد النظافة المعتادة التي دأبت المندوبية العامة على توفيرها للساكنة السجنية، تم منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية، توفير المخزون الكافي من مواد التعقيم والتطهير وإبرام صفقة مع شركات متخصصة لإنجاز 200 عملية تعقيم همت جميع مرافق المؤسسات السجنية المعنية بالصفقة وكذا وسائل النقل.
كما تم العمل طيلة السنة على تنفيذ الإجراءات الاعتيادية الأخرى كإحداث قاعات لغسل الملابس، واقتناء الآلات المخصصة لهذا الغرض وتوفير معدات وأجهزة النظافة والأفرشة والأغطية ذات الجودة العالية ومضادة للحرائق.

حضرات السيدات والسادة،

يظل تعزيز الرعاية الصحية ضمن أولويات المندوبية العامة باعتبارها حقا أساسيا مكفولا للسجناء. وبفضل التراكم الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بتهيئة وتجهيز الوحدات الطبية وتوفير الأطر الطبية وشبه الطبية اللازمة وتعزيز كفاءاتها، سجلت عدد من المؤشرات الإيجابية المتعلقة خصوصا بالولوج إلى الفحوصات والحملات الطبية المتعددة التخصصات، إضافة إلى التكفل الطبي بالسجناء المرضى في إطار البرامج الصحية ذات الأولوية والمندرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة.
وقد بلغ معدل الفحوصات الطبية 6 فحوصات طبية لكل سجين إلى غاية متم شتنبر 2020، كما بلغت نسبتي التأطير الطبي على التوالي في مجالي الطب العام وطب الأسنان طبيب لكل 786 سجين، وطبيب أسنان لكل 1126 سجين وذلك دون احتساب الأطباء المتعاقد معهم.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2020 قد شهدت إحداث عيادة جديدة لطب الأسنان بالسجن المحلي بميدلت ليصبح مجموع العيادات بالسجون إلى 74 عيادة طب الاسنان، وإحداث وحدة جديدة لتصفية الدم بالسجن المحلي بالناظور تنضاف الى وحدتين لتصفية الدم بكل من السجن المحلي بعين السبع بالدار البيضاء وأخرى بالسجن المحلي ببني ملال في أفق إحداث 3 وحدات أخرى بسجون الأوداية بمراكش، وراس الما بفاس وآيت ملول بأكادير. كما تم إحداث مختبرين جديدين للكشف عن داء السل بالسجن المحلي العرجات 2 والسجن المحلي بوجدة، وبرمجة إحداث ثلاثة مختبرات أخرى بسجون الرماني وتيفلت والأوداية.

هذا، وقد تم أيضا تجهيز المختبر الجديد للكشف عن داء السل بالعرجات 2 وإعادة تأهيل مختبر الكشف عن داء السل بالسجن المركزي بالقنيطرة، واقتناء 8 سيارات اسعاف وعدد من المعدات الطبية والتقنية لفائدة بعض المصحات السجنية، وتشغيل جهاز الفحص بالأشعة (Radio numérique) للكشف عن داء السل لجميع السجناء الجدد الوافدين على السجن المحلي عين السبع، إضافة إلى المساهمة في تجهيز المستشفى الميداني بالسجن المحلي بورززات خلال تفشي الفيروس بهذه المؤسسة.

وانسجاما مع السياسة العمومية المتعلقة بالصحة، يرتقب سنة 2021 إطلاق وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للصحة بالوسط السجني للفترة 2021-2025 بما فيها حزمة الخدمات الدنيا وذلك في إطار الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والملاريا.
كما سيتواصل العمل خلال نفس السنة على تنزيل مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الخدمات الصحية، أبرزها تنزيل توصيات المنظمة العالمية للصحة المتعلقة ب: وضع معايير وسياسات للوقاية من الأمراض (السل، السيدا، التهاب الكبد الفيروسي...). وإشراك الجهات الحكومية والمجتمع المدني في هذه التوصيات، وتعميم الحملات الطبية للكشف عن داء السل في المؤسسات السجنية تحت شعار " سجون بدون سل" للقضاء عن هذا الداء في أفق 2030، وتعميم الحملات الطبية للكشف التطوعي عن "السيدا" بهدف بلوغ نسبة

المستفيدين 45% من الساكنة السجنية في أفق 2021 إضافة إلى تجويد خدمات طب الإدمان.

حضرات السيدات والسادة،

مع بداية تفشي الجائحة أصبحت الرعاية الصحية في قلب التحديات، إذ أضحى التركيز منصبا على ضمان استمرارية ولوج السجناء إلى الخدمات الطبية مع الحرص على حمايتهم وحماية الموظفين من الإصابة بعدوى الفيروس ومنع تفشيه بشكل واسع من خلال توفير وسائل الوقاية بشكل كاف.

وفي هذا السياق، تم إلى غاية متم شتنبر 2020 توفير أزيد من 16 مليون كمامة طبية واقية ذات الاستعمال الواحد و250.000 قناع ل 10 استعمالات و45.000 كمامة طبية من نوع FFP2 لفائدة الأطقم الطبية والإدارية، و800.000 لباسا واقيا (Combinaison). كما تواصل إعمال المراقبة الطبية اليومية لجميع السجناء الوافدين الجدد على المؤسسات السجنية الخاضعين للحجر الصحي، وتكثيف الجولات التفقدية بمرافق المؤسسة من طرف الأطر الطبية وشبه الطبية للوقوف على الحالات المشتبه إصابتها بالفيروس، وتمكين السجناء من نظام الاستشارة الطبية عن بعد، باستثناء الحالات المستعجلة بتنسيق مع وزارة الصحة تفاديا للإصابة بالفيروس عند الإخراج إلى المستشفى، وتنظيم حملات تحسيسية وتكثيف البرامج التوعوية لفائدة السجناء عن طريق بث كبسولات تحسيسية بأجهزة التلفاز المتوفر بغرف الإيواء. بالموازاة مع ذلك، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المواكبة كتقليص عدد الموظفين المسموح لهم بولوج المعقل والتأكيد على إلزامية تطبيق الإجراءات الاحترازية واستعمال الوسائل الوقائية ومنع اختلاط الموظفين الخاضعين للحجر الصحي بالموظفين المكلفين بالمهام الخارجية، علاوة على إحداث خدمة للمواكبة النفسية عن بعد لفائدة السجناء والموظفين عبر منصة تواصلية الكترونية PSY – DGAPR – COVID19 من أجل مساعدتهم على مواجهة مختلف الضغوط النفسية والتداعيات الاجتماعية التي قد يتعرضون لها جراء الحجر الصحي من خلال تلقي تساؤلاتهم وهواجسهم وتقديم الدعم والحلول المناسبة التي يمكن اعتمادها لمواجهة هذه

المشاكل ومعالجتها بتنسيق مع الاخصائيين والخبراء، وقد استفاد من خدمات هاته المنصة الالكترونية 1740 نزيلا و213 موظفا.

ويذكر أن المندوبية العامة قد عملت على إنجاز دراسة تقييمية لهذه المبادرة أظهرت أن استجابة المعتقلين لهذه الجائحة متعددة ومتنوعة حسب المتغيرات النفسية لديهم إلا أن القاسم المشترك بينهم كان هو الخوف من تداعيات هذا الوباء عليهم وعلى أهاليهم. وقد ساهم البرنامج بفعالية في دعم ورفع قيمة الباعث على تفاؤل السجناء في تجاوز هذه المرحلة العصيبة، وفي تخلصهم من مشاعر الخوف بفضل مساهمة الأخصائيين النفسانيين والمشرفين الاجتماعيين العاملين بالمؤسسات السجنية وبشكل طوعي في تقديم الدعم والرعاية النفسية للسجناء المستفيدين من خدمات هذه المنصة.

وارتباطا بإصابة نزلاء وموظفي السجون بفيروس كورونا المستجد، فقد سبق أن أطلعت لجنتكم الموقرة على التقرير الذي أعدته المندوبية العامة بهذا الشأن وكذا التدابير المتخذة والمبرمجة لمواجهة هذا الوباء والتي مكنت إلى حد كبير من التحكم في تفشي هذا الفيروس منذ تسجيل أول حالة يوم 14 أبريل 2020 في المؤسسات السجنية، ليبلغ العدد التراكمي للإصابات في صفوف السجناء خلال الفترة ما بين التاريخ المذكور و 25 نونبر 2020 ما مجموعه 599 حالة جلهم من الوافدين الجدد على المؤسسات السجنية من حالة سراح، أما عدد الوفيات المرتبطة بهذا الفيروس فلم تتجاوز 5 حالات أي بنسبة فتك 0.8 % ، وتتعلق حالات الوفاة المسجلة بسجناء مسنين ومصابين بأمراض مزمنة. وبلغ عدد الحالات النشطة بتاريخ 25 نونبر 2020 ما مجموعه 9 حالات فقط جميعها تخضع للعزل والبروتوكول الاستشفائي المعمول به.

أما فيما يتعلق بالموظفين، فقد بلغ العدد التراكمي للإصابات في صفوفهم إلى غاية نفس التاريخ، 577 حالة من بينها 121 حالة سبق تسجيلها بسجني طنجة 1 وورزازات في بداية انتشار الوباء، و269 حالة لموظفين تم اكتشاف إصابتهم بعد تاريخ 31 غشت وذلك عند إجرائهم التحاليل المخبرية اللازمة قبيل استئنافهم العمل بعد استفادتهم من رخصهم الإدارية السنوية.

ثانيا: التأهيل لإعادة الإدماج

حضرات السيدات والسادة،

مع انطلاقة الموسم الدراسي 2019-2020، تم تسجيل أزيد من 4498 سجين في برنامج التعليم بأطواره الثلاث، و7767 في برنامج محو الأمية، كما بلغ عدد المسجلين في برامج التكوين المهني 8059، و1002 في برنامج التكوين الحرفي والفني وتشغيل السجناء.

وتجدر الإشارة إلى أنه ولاعتبارات تتعلق بالظرفية الاستثنائية المرتبطة باجتياح وباء كورونا، تم تأجيل بعض البرامج التي كان المفترض أن تنطلق بداية شهر مارس 2020 إلى الموسم الدراسي الموالي، ويتعلق الأمر ببرنامج محو الأمية المندرج في برنامج العمل القائم مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، وبرنامج تكوين الفوج الثاني للمستفيدين من برامج التكوين في المجالات المهنية والفلاحية والحرفية والفنية، إضافة إلى برامج تعليمية أخرى تندرج في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة مع المعهد الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار(DVV) ، كبرنامج تعليم الدارجة والثقافة المغربيتين لفائدة السجناء الأجانب وبرنامج تعليم اللغات الحية.

وانسجاما مع الإجراءات المتخذة من طرف القطاعات المعنية بالتعليم والتكوين، تم استئناف الامتحانات بالنسبة للسجناء المسجلين في برامج التكوين المهني والمستويات الجامعية من أجل استكمال الموسم الدراسي.

أما فيما يتعلق بامتحانات البكالوريا، فقد عرفت تسجيل نسبة نجاح 34,12 %، أي أقل من النسبة المسجلة خلال موسم 2018-2019 والتي بلغت 47%، ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى عدم استفادة السجناء المترشحين الأحرار من دروس الدعم والتقوية التي يشرع فيها عادة خلال شهر مارس من كل موسم دراسي وذلك في سياق الالتزام بالتدابير الوقائية والاحترازية لمواجهة الجائحة.

وسعيا إلى تمكين السجناء الجامعيين من ظروف ملائمة للتحصيل العملي، تم الشروع في تنزيل الإجراءات المتعلقة بخلق فضاءات للتكوين الجامعي لفائدة السجناء المسجلين بجامعة محمد الخامس بالرباط، من بينها إحداث استوديو متعدد الوظائف للتعلم عن بعد بالمقر السابق لمركز الإصلاح والتهذيب بسلا

بشراكة مع المعهد الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار وذلك في إطار مشروع الارتقاء بالتعلم مدى الحياة لإدماج السجناء. وسيتيح هذا المرفق الذي تم افتتاحه يوم 20 نونبر 2020، دعم تنفيذ برامج التعليم عن بعد والتي أصبحت، في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، مطلبا أساسيا، كما سيمكن من بث دروس محو الأمية عن بعد بناء على اتفاق مبدئي مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بهذا الشأن. وسيوظف أيضا في تنظيم برامج تأهيلية أخرى بشراكة مع المعهد المذكور.

هذا، وسيتم العمل على إحداث فضاء جامعي آخر بالسجن المحلي عين السبع 1 بشراكة مع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، حيث تم إطلاق مشاورات بهذا الصدد مع الجامعة المذكورة.

وفي إطار محاصرة تداعيات هذه الجائحة خاصة على الجانب المتعلق بالتأهيل لإعادة الإدماج وفي ظل تجميد مختلف الأنشطة الرياضية والفنية والدينية، تم الحرص على وضع برامج مبتكرة تتيح إشراك السجناء في المجهود الوطني لمواجهة هذه الجائحة من جهة، وضمان استمرارية تأهيلهم لإعادة الإدماج من جهة أخرى، حيث عمدت المندوبية العامة إلى تشغيل عدد من السجناء والسجينات في إنتاج وتصنيع الكمامات الواقية ب 29 مؤسسة سجنية، حسب المعايير الصحية والوطنية المعتمدة، وذلك وفق معدل إنتاج يتراوح بين بين 23000 و26000 كمامة يوميا، ليصل عدد الكمامات التي تم إنتاجها منذ انطلاق هذه العملية بتاريخ 05 ماي 2020 إلى أزيد من مليوني كمامة طبية واقية تم توزيعها على نزلاء المؤسسات السجنية.

كما عمدت المندوبية العامة إلى جعل هذه الظرفية الاستثنائية فرصة لتشجيع السجناء على الإبداع واستثمار وقت فراغهم بشكل أمثل من خلال برنامج الكتابة الأدبية الذي تم إطلاقه لفائدتهم، والذي حدد له موضوع فيروس كورونا. حيث تم العمل على توثيق الإبداعات الأدبية للمشاركين الفائزين في العدد الثالث من مجلة دفاتر السجين التي تم إصدارها مؤخرا، وتمكينهم من تحفيزات مادية والتأهل مباشرة للمشاركة في الدورة الرابعة للمسابقة الوطنية للكتابة الأدبية. في

حين خصص العدد الرابع من نفس المجلة لأفضل المساهمات الفكرية للسجناء حول "مغرب الغد" في إطار الاستشارة التي نظمتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لفائدة لنزلاء المؤسسات السجنية بالمغرب وذلك بهدف تمكينهم من المشاركة في التفكير حول النموذج التنموي.

وتندرج هذه المبادرة، التي أعقبت مكاتبة المندوبية العامة للجنة المذكورة بشأن مساهمتها في النموذج التنموي، في إطار المقاربة التشاركية التي تتبناها اللجنة، والهادفة إلى إشراك جميع المواطنين، لاسيما المنتمين إلى بعض الشرائح الخاصة. حيث دعت من خلالها السجناء إلى المشاركة كتابيًا للتعبير عن تصورهم لـ «مغرب الغد"، وكيف يمكنهم المساهمة فيه. ليتم بعدها انتقاء أفضل المساهمات ونشرها في عدد خاص من مجلة "دفاتر السجين" مع وضع هذه المساهمات على المنصة الرقمية للجنة الخاصة بالنموذج التنموي (CSMD.ma) على غرار كل المساهمات التي تتوصل بها، من أجل إغناء أعمال اللجنة.

وضمن نفس التوجه الرامي إلى تشجيع الإبداع في المجالات الأدبية الثقافية والفنية وجعله مدخلا أساسيا لإعادة الإدماج، عمدت المندوبية وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبنك المغرب إلى تنظيم معرض فني للوحات مجموعة من نزلاء السجون بمتحف بنك المغرب طيلة الفترة الممتدة من13 دجنبر 2019، الذي تزامن مع اليوم الوطني للسجين، إلى غاية فاتح مارس 2020، وقد شكل هذا المعرض فضاء للتواصل والتعبير كما منح لزواره فرصة اكتشاف إبداعات السجناء الذين اختاروا الفن كوسيلة لإيصال صوتهم للمجتمع.

وفي إطار الاهتمام الذي توليه المندوبية العامة للبرامج التأهيلية الموجهة للنزلاء الأحداث، حرصت المندوبية العامة على ضمان استمرارية برنامج الملتقى الصيفي الذي ينظم لفائدتهم منذ سنة 2018، باعتباره فرصة لاحتواء تداعيات حالة الطوارئ الصحية وتأثيراتها السلبية على وضعيتهم النفسية، خصوصا بعد التوقف المؤقت لمختلف البرامج التأهيلية والتربوية الجماعية، حيث تم تنظيم النسخة الثالثة من هذا الملتقى تحت شعار "التزام، وقاية وإبداع" خلال الفترة ما

بين 16 يوليوز و10 شتنبر 2020 بمشاركة 4858 نزيلا حدثا، مع الالتزام بمتطلبات الأمن والوقاية والحماية من خلال اتخاذ جملة من التدابير، أبرزها: توسيع قاعدة المؤسسات التي تحتضن فعاليات هاته الدورة من خلال الرفع من عددها من 8 إلى 29 مؤسسة سجنية، وذلك لتفادي ترحيل النزلاء الأحداث بين المؤسسات السجنية، واقتصار معظم الأنشطة والفقرات المدرجة ضمن برنامج الدورة على الأحياء والغرف، وبشكل استثنائي بالفضاءات المفتوحة وذلك في احترام تام لقاعدة التباعد الجسدي.

كما شملت هذه التدابير، الاقتصار على أطر المندوبية العامة في تأطير النزلاء الأحداث خلال هاته الدورة، واتخاذ تدابير الوقاية من خلال تعقيم القاعات والفضاءات المخصصة لهذا الغرض وكذا المرافق الصحية، وتوفير جميع وسائل الوقاية من العدوى كالكمامات والمعقمات ووضعها رهن إشارة النزلاء الأحداث وباقي المؤطرين، وكذا التأكيد على ضرورة غسل وتعقيم اليدين مع توفير أجهزة لقياس درجة حرارة السجناء ومختلف المتدخلين.

وإذا كان قد أمكن تنظيم هذا الملتقى لفائدة السجناء الأحداث في ظل هذه التدابير الاحترازية، فإن الأمر لم يكن ممكنا بالنسبة لعدد من اللقاءات والأنشطة التي دأبت المندوبية العامة على برمجتها سنويا والتي تعذر تنظيمها بالنظر إلى المشاركة والحضور الكبيرين اللذان تعرفهما، ليتم تأجيلها إلى السنة الموالية، ويتعلق الأمر ببرنامج الجامعة في دورتيه الثامنة والتاسعة، والدورة الثالثة للمهرجان الثقافي لفائدة السجناء الأفارقة، واللقاء الوطني الثالث لفائدة السجينات، والدورة الثالثة لمهرجان عكاشة للفيلم، والملتقى الثاني للتأهيل والابداع لفائدة النزلاء الأحداث، والبرنامج الوطني السنوي للمسابقات الدينية والثقافية والرياضية وحفل تخليد اليوم الوطني للسجين.

ويرتقب أن تنضاف إلى هذه التظاهرات سنة 2021، مجموعة من البرامج الثقافية المتميزة كالأيام الربيعية المفتوحة بالمؤسسات السجنية، وقافلة التنوع الثقافي والموروث الشعبي، وبرنامج "مناظرات" ومنتدى المرأة السجينة وبرنامج "وساطة «. كما سيتم الشروع في تنزيل مشروع لتفريد البرامج التأهيلية يندرج

ضمن رؤية شمولية تتوخى تجاوز إشكالية عدم استفادة عدد من النزلاء من البرامج التأهيلية بسبب وضعيتهم الجنائية أو بسبب محدودية المقاعد البيداغوجية وكذا ضعف البنيات التحتية للفضاءات التأهيلية ببعض المؤسسات السجنية. وترتكز هذه الرؤية على تأسيس أقطاب ونواد بالمؤسسات السجنية تشتغل وفق نظام خاص وتلامس جميع المجالات التأهيلية التي تستجيب لمختلف المؤهلات الفردية للنزلاء وذلك ضمن خمسة أقطاب تأهيلية رئيسية تتمحور حول الخطوط العريضة للتهيئ للإدماج تحت شعار: "نعم من أجل التأهيل، لا لهدر زمن الاعتقال ".

وضمن نفس التوجه، تندرج الدراسة الجديدة التي تم إطلاقها بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشأن وضع آلية لتشخيص وتقييم السجناء الوافدين على المؤسسات السجنية «LS-CMI" من أجل التصنيف السوسيومهني لهم داخل المؤسسات وتفريد برامج التأهيل تبعا لنتائج التشخيص وحاجيات كل فئة على حدة بناءا على استبيان منجز لهذا الغرض يتم ملؤه من طرف مختلف مصالح المؤسسة السجنية. حيث يرتقب إطلاق المرحلة التجريبية لهذه الآلية مطلع السنة المقبلة في أفق تعميمها على جميع المؤسسات.

من جانب آخر، عرفت سنة 2020 تنظيم الدورة السادسة لبرنامج مصالحة التأهيلي والموجه للمعتقلين في إطار قضايا التطرف والإرهاب. وقد عرفت هذه الدورة مشاركة 32 معتقلا، 14 منهم استفادوا من العفو الملكي السامي. في حين نظمت الدورة السابعة بمشاركة 18 معتقلا وبعد تنفيذ 05% من مجموع حصص هذه الدورة تم تعليقها بسبب جائحة فيروس "كورونا".

وقد أبان الإقبال الكبير على هذا البرنامج من خلال طلبات المشاركة المتزايدة، إضافة إلى عدم تسجيل أية حالة عود في صفوف المستفيدين منه والمفرج عنهم، عن نجاح هذه التجربة المتميزة، والذي يؤكده أيضا إشادة عدد من شركاء المندوبية بها، وكذا نائب الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إطار الاستقبال الذي خصص له وللوفد المرافق له بالمندوبية العامة للتباحث حول قضايا التطرف والإرهاب، حيث أثمر هذا اللقاء عن اقتراح تعميم تجربة المندوبية

العامة في هذا المجال على بعض الدول الأجنبية من خلال قيام أطر المندوبية العامة بتأطير برامج تكوين بهذه الدول وجعل المركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت منصة إقليمية لتقاسم الخبرات مع الوفود القادمة من هذه الدول. واعتبارا للظرفية الراهنة المرتبطة بتفشي فيروس كورونا تم تأجيل تنفيذ البرنامج المسطر لهذه الغاية إلى وقت لاحق.

ويذكر أن تجربة المملكة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب وضمنها تجربة المندوبية العامة المتعلقة ببرنامج مصالحة قد ساهمت إلى حد ما في توقيع المغرب والمكتب الأممي المذكور لمذكرة مشروع بشأن فتح مكتب بالعاصمة الرباط يعنى بالتكوين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.

وبخصوص التواصل مع العالم الخارجي، فقد حرصت المندوبية العامة على ضمان استمرار تواصل السجناء مع عائلاتهم بعد توقيف الزيارة من خلال تقديم تسهيلات لهم للاتصال هاتفيا بذويهم طيلة أيام الأسبوع والسماح بإدخال قفف المؤونة خلال عيد الأضحى لما له من رمزية دينية، والرفع من قيمة المبالغ المالية للشراءات. ليتم بعدها استئناف الزيارة مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية بتاريخ 13 يوليوز 2020 بجميع المؤسسات السجنية باستثناء ثلاث مؤسسات نظرا للمناطق الوبائية للمدن المتواجدة بها، إلا أن تطورات الوضع الوبائي رجحت الكفة لصالح قرار التعليق مرة أخرى بجميع المؤسسات السجنية بتاريخ 08 شتنبر 2020 حماية للزوار والسجناء والموظفين من الإصابة بالعدوى.

ويشار إلى أن مشروع تثبيت نظام الاتصالات الهاتفية الخاص بنزلاء السجون قد شمل إلى حدود الآن 18 مؤسسة سجنية بنسبة ولوج تعادل 44% من الساكنة السجنية.

وفي إطار الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية التي تعمل المندوبية العامة على إنجازها لتكريس معرفة أوسع بمختلف فئات السجناء وتسهيل وضع برامج خاصة بها، تم خلال سنة 2020 صياغة وثيقة بعنوان: "معطيات ودلالات حول الفئات الهشة داخل الوسط السجني"، وإعداد دليل المعايير الفضلى للتعامل مع الفئات

الهشة بالوسط السجني، والشروع في إعداد وثيقة بعنوان " قراءة في خصائص النساء السجينات بالمغرب" وكذا إطلاق دراسة ميدانية خاصة "بآثار الابداع الفني والحرفي على تأهيل السجناء الأحداث".

كما عملت المندوبية العامة على تتبع التدابير الاجرائية المندرجة في إطار مواكبة البرامج الحكومية ذات الصلة بالنوع والهشاشة، ويتعلق الأمر بالخطة الحكومية للمساواة إكرام2، والبرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 "مغرب التمكين"، ومخطط العمل الوطني للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021، والأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، والحملات التحسيسية الوطنية الخاصة بالأشخاص المسنين.

ثالثا: تعزيز الأمن والسلامة بالسجون

حضرات السيدات والسادة،

اكتسى الجانب المتعلق بالأمن والسلامة طابعا خاصا خلال هذه الظرفية الاستثنائية، فبالموازاة مع المجهودات المبذولة لفرض الأمن والانضباط بالسجون وتأمين المنشآت السجنية، كان من الضروري تدبير هذا الجانب بحنكة عالية ويقظة مضاعفة لتفادي وقوع أي انفلات أمني من شأنه تهديد سلامة السجناء والموظفين كما حدث للأسف في بعض الدول التي شهدت أحداثا أمنية في سجونها على إثر الإجراءات التي اتخذتها في مواجهة الجائحة (فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، إيران، تركيا...). ولعل الفضل يرجع في ذلك إلى المجهود الجبار الذي بذله الموظفون، مسؤولون وأعوان، استجابة لنداء الواجب الوطني وتنفيذهم حجرا صحيا شاملا بالسجون حيث أبانوا عن نكران الذات وحس عال بالمسؤولية وانخراط جدي في تنزيل مختلف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة.

ومن المؤكد أن عملية ترحيل المعتقلين لم تبق بمعزل عن تداعيات جائحة كورونا، إذ ورغم الحرص الدائم للمندوبية العامة على تدبير هذه العملية وفق منظور تراعى فيه مصلحة السجناء في بعديها التأهيلي والاجتماعي، وكذا المقتضيات التنظيمية والقانونية المعمول بها، إلا أن هاجس التصدي لهذه

الجائحة استلزم وقف الترحيلات في مرحلة معينة إلا في بعض الحالات الاستثنائية، حيث بلغ عددها 32.669 عملية ما بين يناير وشتنبر 2020 مقابل 45.805 خلال نفس الفترة من سنة 2019.

في ذات السياق، وتماشيا مع الاجراءات الاحترازية التي أفضت إلى التوقيف المؤقت لإخراج السجناء إلى المحاكم، تم التنسيق مع وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية من أجل تفعيل التقاضي عن بعد من أجل ضمان استمرار خضوع المعتقلين وخاصة الاحتياطيين منهم للمحاكمة وفق وتيرة معقولة. ولتوفير الظروف الملائمة لتنفيذ هذه العملية، عمدت المندوبية العامة إلى تخصيص قاعات بجميع المؤسسات السجنية وتجهيزها بالمعدات الضرورية، حيث بلغ عددها 81 قاعة ب 67 مؤسسة سجنية. هذا وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية العامة ووزارة العدل يوم 07 شتنبر 2020 ستعمل بموجبها هذه الأخيرة على تعميم الربط والمعدات اللازمة على جميع المؤسسات السجنية.

وبخصوص المؤشرات العامة المتعلقة بالأمن، فقد بلغ عدد المخالفات التي تم إشعار النيابة العامة بها، والتي تشمل على سيبل المثال التهديد والاعتداءات وممارسة العنف، وحيازة أدوات خطيرة والحركات الجماعية والسرقة...إلى غاية متم شتنبر 2020 ما مجموعه 9936 مخالفة مقابل 10.801 خلال نفس الفترة من سنة 2019.

كما مكنت الجهود المتواصلة لأطقم الحراسة والأمن وتعميم الأجهزة الإلكترونية للمراقبة من تقليص عدد حالات ضبط الممنوعات بالمؤسسات السجنية، حيث بلغ عدد حالات ضبط المخدرات والهواتف النقالة إلى غاية متم شتنبر 2020 على التوالي 577 و186 حالة مقابل 969 و712 حالة خلال نفس الفترة من سنة 2019، وهي الحصيلة التي ساهم فيها أيضا وبشكل كبير توقيف الزيارات في إطار إجراءات مكافحة جائحة كورونا، ما يؤكد أن الزيارة تشكل المسلك الرئيسي لتسريب الممنوعات إلى داخل المؤسسات السجنية.

ويذكر في هذا الصدد أن المندوبية العامة قد أنجزت **دراسة تقييمية بشأن قرار منع التوصل بقفف المؤونة** بعد ثلاث سنوات من إعمال هذا القرار. وتندرج هذه

الدراسة في إطار مواكبة المشاريع الإصلاحية الكبرى وتتبعها وتقييمها، وارتكزت على إنجاز تقييم داخلي، يروم تسليط الضوء، بقدر كبير من الموضوعية، على ما تم تحقيقه من أهداف مرجوة من اتخاذ هذا القرار الحاسم، والمتمثلة أساسا في إغلاق أحد أهم منافذ تسريب الممنوعات وتخفيف العبء على العائلات والحد من هدر مجهودات الموظفين في مهام مراقبة وتفتيش القفف وتوجيه مجهوداتهم نحو المهام الأساسية والمتمثلة أساسا في ضبط الأمن وتأهيل السجناء. وقد خلص هذا التقييم إلى أن المنع النهائي لقفة المؤونة، قد مكن، وإلى حد كبير من خفض نسبة الممنوعات المسربة مقارنة بما تم تسجيله سنة 2016، أي قبل منع قفة المؤونة؛ حيث انخفض عدد حالات حيازة المخدرات بنسبة بلغت 48.16 %، وعدد حالات ضبط الهواتف النقالة بنسبة بلغت 91.73 %، وعدد حالات ضبط المبالغ المالية بنسبة 63.80 %، وعدد حالات ضبط الأدوات الحادة بنسبة 47.08 %.

أما بخصوص رفع العبء على الموظفين، فقد بلغت نسبة الموظفين المكلفين بمراقبة وتفتيش قفف المؤونة الذين تم إعفاؤهم من هذه المهام حوالي 52 %.

رابعا: تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة

حضرات السيدات والسادة،

اعتدنا في كل مناسبة التأكيد على أهمية الموارد البشرية في تنفيذ البرامج الإصلاحية لقطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، فجاءت الظرفية الاستثنائية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد لتؤكد دورهم المحوري في ضمان سلامة الساكنة السجنية وتبرز حجم التضحيات التي يقدمونها تلبية لنداء الواجب الوطني على غرار باقي موظفي القطاعات المعنية بشكل مباشر بتدبير هذه الظرفية.

كما يعكس الحادث الأليم الذي شهده السجن المحلي تيفلت 2 الشهر المنصرم، وقبله أحداث مماثلة عرفتها سجون أخرى، وكذا الاعتداءات المتكررة في حق الموظفين داخل وخارج المؤسسات السجنية، حجم المخاطر التي يتعرضون لها ارتباطا بطبيعة مهامهم وما تفرضه عليهم من احتكاك مباشر بفئات مختلفة من السجناء، وهذا في ظل هزالة التعويضات الممنوحة لهم، مما يستدعي تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية لفائدتهم، والتأكيد مجددا وبإلحاح على ضرورة

إعادة النظر في هذه التعويضات من خلال مماثلة أجورهم مع موظفي باقي القطاعات التي لها نفس طبيعة المهام وتمكينهم من التعويض عن السكن إنصافا لهم، كما من شأن ذلك أن يتيح جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وبالتالي تحسين الأداء العام للمؤسسات السجنية.

كما يرتبط تحقيق هذه الغاية بضرورة تدعيم أعداد الموظفين من أجل تحسين معدل تأطير الساكنة السجنية التي تعرف ارتفاعا مضطردا، طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن، أي حارسا واحدا لكل ثلاثة سجناء. ويشار إلى أن هذه النسبة لم تتجاوز على المستوى الوطني في متم شتنبر 2020 نسبة حارس واحد لكل 14 سجينًا، علما بأن هذا المتوسط يخفي مفارقات حسب المؤسسات السجنية وكذا أوقات العمل.

وفي انتظار الاستجابة لهذه الملتمسات، تعمل المندوبية العامة على استغلال الإمكانيات المتاحة لها قصد العناية بالوضعية الاجتماعية لموظفيها، وذلك من خلال إجراءات الترقية الاستثنائية عبر منحهم أقدمية اعتبارية لمدة 18 شهرا والتي استفاد منها برسم سنة 2020 ما يقارب 5700 موظفا وموظفة ليصل مجموع المستفيدين بعد الشروع في تفعيل هذه الإجراءات بشكل واسع ابتداء من سنة 2014 إلى 8700 أي ما يشكل 77 %من الأطر الخاصة. أما بخصوص الحركية الانتقالية المنظمة سنويا استجابة لانتظارات الموظفين الذين يرغبون في الالتحاق بأسرهم أو تغيير بيئة العمل، وكذا تلبية الاحتياجات الوظيفية للمؤسسات السجنية، فقد شملت برسم نفس السنة 255 موظفا وموظفة.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها الجانب المتعلق بتأهيل العنصر البشري، عمدت المندوبية العامة إلى إحداث لجنة مركزية للتكوين تضم ممثلي مختلف المديريات المركزية والمديريات الجهوية لتتبع برامج التكوين وتحديث المناهج البيداغوجية، إضافة إلى إعداد الدليل المرجعي لبيداغوجية التكوين في إطار التوأمة المؤسساتية بين المغرب والاتحاد الأوروبي لبناء ودعم القدرات المؤسساتية للمندوبية العامة، كما تم في نفس الإطار، تنظيم ورشات جهوية لفائدة مسؤولي المؤسسات

السجنية وعدد من الدورات التكوينية لفائدة المسؤولين والأطر العليا في بعض المجالات التدبيرية، وذلك قبيل تفشي الجائحة، إلا أنه ومع إعلان حالة الطوارئ الصحية، تم تعليق جميع الدورات التكوينية المبرمجة، والاقتصار في دورات أخرى على تقنية التكوين عن بعد.

ولنفس الاعتبارات، تم تأجيل كافة الأنشطة التحضيرية المتعلقة بالمناظرة التوافقية التي كان من المرتقب عقدها في أكتوبر 2020 حول "الإدماج الاجتماعي للنزلاء بالمغرب"، ليتم بعد ذلك استئناف بعضها عن بعد للحيلولة دون تعثر المراحل الأساسية لهذا المناظرة. ويذكر أن تنظيم هذه الأخيرة يهدف إلى إنتاج معرفة واسعة ودقيقة حول مختلف الأسئلة والانشغالات المتعلقة بإدارة السجون وإعادة الإدماج والوقاية من حالات العود، وذلك من خلال الأبحاث التي سيجريها "الائتلاف الوطني للبحث العلمي التطبيقي في مجال تدبير المؤسسات السجنية " من أجل فهم أفضل لاحتياجات كل فئة من السجناء وإعداد البرامج المناسبة لتأهيلها لإعادة الإدماج.

من جهة أخرى، حرصت المندوبية العامة على مواصلة ورش تحديث وعصرنة الإدارة من خلال الشروع في استغلال النظام المعلوماتي المندمج، والهادف إلى رقمنة مجالات تدبير الشأن السجني، بشكل واسع وبكافة المؤسسات السجنية والمديريات الجهوية، كما تم استكمال المرحلة المتعلقة بتطوير النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الزيارات العائلية والشراءات وتثبيته ب 6 مؤسسات سجنية، في حين يرتقب الشروع في المرحلة المتعلقة بتعميمه واستغلاله بجميع المؤسسات السجنية مطلع السنة المقبلة. ويذكر أن هذا المشروع، القائم بشراكة مع وكالة التنمية الرقمية والمدعم من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية، قد تم إطلاقه سنة 2019 من أجل رقمنة وتحسين تدبير الزيارات العائلية والشراءات، من خلال تطوير نظام معلوماتي يتيح لأسر النزلاء الاستفادة من عدة خدمات عن بعد، كأخذ مواعيد الزيارة وإجراء التحويلات المالية والشراءات من محلات البيع بالمؤسسات السجنية.

أما فيما يتعلق بمشروع التقنية البيومترية، والذي سبق إطلاقه موازاة مع مشروع النظام المعلوماتي المندمج من أجل ضبط الهوية الصحيحة للسجناء وتحديد حالات العود بدقة أكبر، فقد شهدت سنة 2019 تثبيت هذا النظام بالإدارة المركزية وب 15 مؤسسة سجنية، كما شرع في تجربته في 10 من هذه المؤسسات سنة 2020.

هذا، وقد عمدت المندوبية العامة سنة 2020 أيضا إلى تطوير نظام معلوماتي لإعداد لوائح السجناء المرشحين للعفو الملكي السامي بناء على معايير لجنة العفو (مديرية الشؤون الجائية والعفو).

حضرات السيدات والسادة،

لا أحد يمكنه اليوم أن ينكر التجربة المتراكمة لدى قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج والتي أصبحت محط اعتراف إقليمي ودولي، لما أبان عنه من خبرات رائدة في تدبير العمل السجني من الناحيتين الأمنية والإدماجية خلال السنوات الأخيرة. ولعل احتضان المغرب للمنتدى الأفريقي الأول لإدارات السجون وإعادة الادماج ليؤكد هذا الاعتراف ويعزز مكانة المملكة وموقعها المتميز على الصعيد الإقليمي.

ويذكر أن هذا المنتدى، الذي افتتحت أشغاله من طرف السيد رئيس الحكومة، قد نظم بالرباط يومي 30 و31 يناير 2020 تحت شعار " نحو رؤية مشتركة لتعزيز التعاون جنوب - جنوب لمواجهة التحديات وإكراهات تدبير المؤسسات السجنية" بمشاركة خمس وثلاثون دولة إفريقية، ومساهمة الهيآت والمنظمات الدولية، وتمثيلية من الدول الأوروبية الرائدة، والمراكز البحثية المتخصصة، وممثلين عن مختلف الفعاليات الوطنية والدولية، وذلك من أجل تعميق أواصر التعاون بين المغرب وافريقيا في قطاع السجون وإعادة الادماج، ورصد وتحليل واقع المؤسسات السجنية بإفريقيا قصد وضع خارطة طريق موحدة في تدبير التحديات الأمنية والإدماجية المشتركة. كما شكل هذا المنتدى فرصة أيضا لعرض التجربة المغربية في تدبير العمل السجني من الناحيتين الأمنية والإدماجية.

هذا وقد تميزت أشغال المنتدى، التي شهدت تنظيم ثلاث جلسات علمية، وزيارة ميدانية لمركز التكوين بتيفلت والسجن المحلي تيفلت 2، وأنشطة موازية، بالمستوى العالي للمتدخلين والمشاركين، حيث تم خلال يومين تدارس ومناقشة سبل تحسين تدبير قطاع السجون ارتباطا بالحكامة الأمنية وببرامج إعادة الإدماج على مستوى البلدان الإفريقية، لتتمخض الجلسة الختامية عن إعلان الرباط الذي أكد على ضرورة وضع التجربة المغربية رهن إشارة الدول الإفريقية الشقيقة في عدد من المجالات المتعلقة بتدبير السجون، كما حث على تنمية التعاون الإفريقي الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات ذاتها، وتبادل الخبرات بين الدول الإفريقية في مجال توفير البنيات التحتية وبناء المؤسسات السجنية وفق المعايير الدولية ومراعة الخصوصيات المعمارية المحلية والمتطلبات الأمنية والإدماجية. وشملت توصيات المنتدى أيضا العمل على مسايرة الثورة الرقمية لحسن تدبير مرفق السجون ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، وتطوير وتحديث الترسانة القانونية وملاءمتها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وارتباطا بهذه النقطة الأخيرة، لابد من التذكير بأن المندوبية العامة قد عمدت إلى مراجعة للقانون 98-23 مراجعة شاملة في سياق مواكبة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي عرفتها بلادنا بعد المصادقة على دستور 2011 وتماشيا مع روح قواعد نيلسون مانديلا المعتمدة منذ دجنبر2015،وقد أثمرت هذه المراجعة عن إصدار مسودة هذا القانون سنة 2019 وإحالتها على الأمانة العامة، ليقوم على إثر ذلك السيد رئيس الحكومة بتكليف السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بهذا الملف، حيث عمدت المندوبية العامة إلى موافاة الوزارة بالصيغة المحينة لهذه المسودة مرفقة بجميع المرجعيات المعتمدة في صياغتها وكذا التعليلات المتعلقة بكل موادها قصد إصدار الصيغة النهائية وإحالتها على المسطرة التشريعية خلال السنة الجارية.

حضرات السيدات والسادة،

إيمانا منها بدور العمل الرقابي في تعزيز دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا والساعية إلى التخليق وترسيخ دولة الحق والقانون، تؤكد المندوبية العامة على

أهمية الانفتاح على الهيئات الدستورية ذات المهام الرقابية بما فيها المؤسسة البرلمانية الموقرة، وهو المبدأ الذي ما فتئت تتبناه كلما تعلق الأمر بالشأن السجني، إذ كانت وستظل ترحب بجميع المهمات الاستطلاعية والمبادرات الرامية إلى رصد واقع المؤسسات السجنية باعتبارها فرصا تتيح الوقوف على حقيقة ظروف الاعتقال بهذه المؤسسات ومختلف الإصلاحات التي تعرفها ، وكذا الاطلاع على الإكراهات التي تواجهها في أفق النهوض بمهامها الأمنية والتربوية.

في هذا السياق، حرصت المندوبية العامة على التفاعل بكل مسؤولية وجدية مع تقرير المهمة الاستطلاعية المنبثقة عن لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب الصادر على إثر زياراتها للسجن المركزي مول البركي بآسفي والسجن المحلي تولال 1 بمكناس والمركب السجني عين السبع بالدار البيضاء، ولقاءاتها مع المندوبية العامة وبعض المؤسسات والجهات المعنية خلال الفترة الممتدة من 04 يناير إلى 07 فبراير 2019. وقد سبق تقديم التقرير الجوابي بشأن الملاحظات الواردة بالتقرير المذكور في إطار اللقاء المنعقد يوم 08 يوليوز 2020 والذي كان كذلك فرصة لإغناء النقاش وتعزيز التواصل مع السادة النواب أعضاء اللجنة بشأن مختلف قضايا الشأن السجني. هذا وقد شكلت هذه الأخيرة موضوع توضيحات وأجوبة إضافية عملت المندوبية العامة على موافاة هذه اللجنة بها كتابة بعد اللقاء المذكور.

وتكريسا لنفس النهج، تم تعزيز التنسيق والتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتبارا للمهام الرقابية التي يضطلع بها دستوريا بشأن تتبع أوضاع السجناء والمؤسسات السجنية في إطار زياراته التفقدية لهذه المؤسسات، حيث قام المجلس من خلال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة درعة تافيلالت بزيارة تفقدية للسجن المحلي بورزازات بتاريخ 05 يونيو 2020، في حين أجرى المجلس من خلال الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب زيارتين تفقديتين للسجنين المحليين طنجة 1 وتطوان 2 يومي 05 و06 يونيو 2020. وقد تم الوقوف على إثر هذه الزيارات على الإجراءات الوقائية والاحترازية الاستباقية التي اعتمدتها المندوبية العامة من أجل التصدي لجائحة فيروس كورونا، وكذا على مختلف التدابير

الصحية التي اتخذت فور تسجيل إصابات بالفيروس بسجني ورززات وطنجة 2 من أجل تفادي تفشيه بشكل واسع.

وحتى تشمل سياسة الانفتاح والتعاون التي تنهجها المندوبية العامة مختلف الهيئات الوطنية، تم العمل خلال شهر غشت 2020 على المساهمة في أشغال اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد، من خلال إعداد ورقة تحت عنوان "الشأن السجني وسجون الغد، مساهمة المندوبية العامة في أشغال اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد."

وتناولت الورقة المذكورة الإكراهات التي يواجهها قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، منها ما هو مرتبط بالسياسة الجنائية كالاكتظاظ واللجوء المفرط للاعتقال الاحتياطي، وكثرة الأحكام بالمدد القصيرة، وغياب عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية، ومنها ما يهم الجوانب والمالية والتنظيمية المتصلة بوضع قطاع السجون وإعادة الإدماج، وما يترتب عنه من ضعف في استقلالية هذا القطاع لكونه يتحمل مسؤولية تنفيذ مقررات الاعتقال التي تصدرها السلطات القضائية بصرف النظر عن واقع المؤسسات السجنية وعن مدى توفر الإمكانيات المالية والبشرية. هذا إضافة إلى الإكراهات ذات الطابع الاجتماعي والتي تعيق جهود تهيئ المعتقلين لإعادة الإدماج، أبرزها غياب سياسة وطنية واضحة في هذا المجال، ومساهمة السجل العدلي في التقليص من فرص تشغيل السجناء المفرج عنهم، وكذا الأحكام المسبقة التي تعيق إعادة الإدماج الاجتماعي.

وبخصوص تصور المندوبية العامة لسجون الغد وسبل إدراجها في النموذج التنموي الجديد، فقد تم التأكيد من خلاله على ضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة الجريمة بغية وقف الارتفاع المستمر في عدد السجناء، وتكثيف الجهود في إطار السياسة الجنائية للتصدي للاكتظاظ، وإدراج البعد المجالي في تدبير الشأن السجني، إضافة إلى ضرورة توفير موارد مالية إضافية من أجل تعزيز ميزانية التسيير والاستثمار الخاصة بقطاع السجون لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، و دعم الموارد البشرية من حيث العدد والكفاءة، وكذا تكريس التشغيل كآلية

لإعادة الإدماج ومأسسة الرعاية اللاحقة على غرار معظم إدارات السجون على المستوى الدولي.

هذا علاوة على تعزيز البحث العلمي في مجال الشأن السجني للارتقاء بمنظومة السجون، وتحفيز المجتمع المدني على المشاركة في عملية إعادة إدماج المعتقلين، باعتباره فاعلا أساسيا يمكن الاعتداد به في مسلسل الإصلاح المنشود.

حضرات السيدات والسادة،

إن استكمال ورش الإصلاح والتغيير لا يمكن أن يتأتى إلا بتظافر جهود المندوبية العامة وجميع المتدخلين والمعنيين بالشأن السجني. وقد شكل تفعيل اللجنة المحدثة بموجب المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.08.49 والتي تضم القطاعات المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة، بادرة أمل تعزز من فرص معالجة مختلف الإكراهات التي تعرفها المؤسسات السجنية في ارتباط باختصاصات هذه القطاعات، إلا أن الظروف التي ميزت الوضع العام ببلادنا عقب تفشي الجائحة حالت دون عقد الاجتماعات المبرمجة لهذه السنة والتي تخصص عادة لتدارس ومناقشة جميع القضايا والإكراهات التي تواجه المندوبية العامة في تنفيذ اختصاصاتها ومدى تقدم تنفيذ الحلول المتفق عليها. فتم الاقتصار على التنسيق والتواصل كتابة في بعض القضايا المستعجلة. كما تم العمل خلال هذه الفترة على إعداد مقترح مشروع نظام داخلي لهذه اللجنة يحدد المبادئ العامة المؤطرة لعملها وآليات اشتغالها وتجميع ملاحظات القطاعات والمؤسسات المكونة لها بشأنه وتنقيحه، حيث يرتقب أن تتم المصادقة على صيغته النهائية في نهاية الشهر الجاري.

حضرات السيدات والسادة،

ألفت المندوبية العامة في هذه المناسبة السنوية أن تستعرض المؤشرات الإيجابية والمنجزات التي تحققت رغم الإكراهات العديدة التي تواجهها، لتبرز حجم العمل والجهد المبذول وتؤكد رغبتها في مواصلة تنفيذ مسلسل الإصلاح والتحديث والنهوض بأوضاع السجون والسجناء. وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية كان من

اللازم عليها مضاعفة الجهود لأن حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها لا يتلاءم وما يوفر لها من إمكانيات مالية وبشرية، خاصة مع الارتفاع المقلق لعدد السجناء وتزايد الاحتياجات الأمنية المرتبطة برعاية فئات خاصة من المعتقلين لا سيما أولئك المحكومين بموجب القوانين الخاصة (التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات والجرائم الإلكترونية والاتجار بالمخدرات إلخ) وكذا الاحتياجات الخاصة لكل سجين، وفقًا لمبدأ تفريد العقوبة على مستوى التنفيذ.

والواقع أنه مهما بذلت من مجهودات، فإن تحقيق جميع الطموحات يفرض تعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية، الشيء الذي يظل صعبا في ظل التقليص الذي لحق الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2021، وكذا استقرار المناصب المخصصة لها برسم نفس السنة المالية في 500 منصب في حين أن حاجياتها أكبر من ذلك بكثير.

وعلاقة بالميزانية العامة المرصودة، فقد حدد مشروع القانون المالي برسم سنة 2021 للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اعتمادات التسيير قدرها 805.933.000 درهما، أما اعتمادات الأداء المخصصة على مستوى ميزانية الاستثمار فقد بلغت 100.000.000 درهما مقابل 160.700.000 برسم سنة 2020 أي بنسبة تقليص بلغت 37,77 %.

وإذا كانت المندوبية العامة تقدر الظروف الاقتصادية الراهنة الناتجة عن جائحة كورونا وما أعقبها من تدابير حكومية من أجل مواجهة تداعياتها، فإن ما يجب التأكيد عليه هو أن قرار تقليص ميزانية الاستثمار الخاصة بقطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج سيعقد مساعي المندوبية العامة إلى أنسنة ظروف الاعتقال وتعزيز تأهيل السناء لإعادة الإدماج والتي تندرج ضمن الأولويات الوطنية المشتركة والمتعلقة بتعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان ببلادنا.

وفي ظل هذه الإكراه، يبقى من الضروري التفكير في خلق موارد مالية إضافية خارج ميزانية الدولة لتمويل قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، سواء من خلال آلية الشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال جعل السجون مؤسسات منتجة

عن طريق إحداث وحدات إنتاجية بها بشراكة مع شركات خاصة، على أن تلتزم هذه الأخيرة بتشغيل السجناء بهذه الوحدات في احترام تام للمقتضيات ذات الصلة وإدماجهم مهنيا بعد الإفراج عنهم في وحداتها الإنتاجية الخارجية.

وفي الختام أتمنى أن يكون هذا العرض قد أحاط بكل الجوانب الأساسية المرتبطة بتدبير قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، ولتمكينكم من الاطلاع على تفاصيل أكثر، فقد تم وضع رهن إشارتكم مجموعة من الوثائق التي تتمثل في:

- مشروع ميزانية المندوبية العامة برسم سنة 2021؛
- مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2021؛
- تقرير نجاعة الأداء قانون المالية 2019؛
- معطيات إحصائية إلى غاية 30 شتنبر 2020؛
- حصيلة تنفيذ البرامج خلال سنة 2020، والإجراءات المسطرة لسنة 2021؛
- تقرير الأنشطة لسنة 2019؛
- إصدار "الكرامة بالوسط السجني" في نسخته العربية؛
- العدد الثالث من مجلة دفاتر السجين؛
- مساهمة المندوبية العامة في أشغال اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمحاكم المالية

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للحسابات برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2019، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور رئيس اللجنة، وبحضور السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الذي استهل عرضه بتوجيه عبارات الشكر والامتنان للسيدات والسادة المستشارين على مجهوداتهم القيمة، ومختلف أدوارهم الطلائعية التي يضطلعون بها في ظل الحالة الوبائية الصعبة، متمنيا للجميع التوفيق والسداد في مهامهم، وبهذه المناسبة استعرض في محور أول الموارد البشرية للمحاكم المالية المخصصة برسم السنة المالية 2021، وصرح بأن عدد القضاة المزاولين لمهامهم يبلغ 339 قاض وقاضية، منهم 170 بالمجلس الأعلى للحسابات، و169 بالمجالس الجهوية للحسابات، و46 مدققا، ويعمل المجلس في الفترة الحالية على تكوين 52 ملحقا قضائيا، فيما يبلغ عدد الأطر والأعوان الإداريين والتقنيين 189 موظفا، ولتعزيز موارده البشرية سيحظى المجلس بـ 30 منصبا ماليا برسم سنة 2021، ستنضاف إلى 79 منصبا ماليا يتوفر عليها المجلس، مضيفا أن الموارد البشرية تستفيد من برنامج تكويني داخلي وخارجي، ومن تبادل للخبرات والتجارب مع منظمات الرقابة المالية إقليميا ودوليا.

وأفاد السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أن إجمالي الاعتمادات المخصصة لبرنامج المحاكم المالية لسنة 2021 تبلغ 469.000.000.00 درهم، وهي موزعة على الشكل التالي :

- ميزانية التسيير
  - الموظفون والأعوان: 311.000.000.00 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 50.000.000.00 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 48.000.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون خلال المناقشة العامة بمجموعة من المداخلات الهادفة والقيمة، بحيث أجمعوا على تثمين العمل الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات المندرج في إطار الرقابة العليا على المال العام، مبرزين أن التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات تشكل أداة هامة لتقييم وتقويم السياسات العمومية، وتعد إحدى الوسائل الأساسية التي يستثمرها الفاعل البرلماني من أجل مراقبة العمل الحكومي.

وفي ذات السياق، أكد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تعزيز الموارد البشرية لكونها تعد رافعة أساسية لهذه المؤسسة الدستورية الإستراتيجية، ونوهوا بالبنى التحتية التي أصبحت تتوفر عيها المحاكم المالية من تجديد للبنايات والتجهيزات، بما يتناسب مع متطلبات هذا المرفق الحيوي، داعين إلى مزيد من الاهتمام والعناية بها، ومد المحاكم بالوسائل التي تمكنها من أداء مهامها في أحسن

الظروف، مطالبين بتعزيز برامج التكوين المستمر وتبادل الخبرات والتجارب مع منظمات إقليمية ودولية في مجال الرقابة المالية.

ودعت بعض المداخلات إلى ضرورة المتابعة القضائية لخلاصات التقارير الصادرة عن المحاكم المالية تبعا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإلى تقليص الجهات المستهدفة بالتصريح بالممتلكات، وحصره في المسؤولين المباشرين على المال العام، حتى يتناسب العدد مع الإمكانيات البشرية للمحاكم المالية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات والمقترحات القيمة الصادرة عن السيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على التطلع الجماعي نحو تعزيز الصرح المؤسساتي للرقابة العليا على المال العام.

وفي هذا الإطار، أبرز أن المجلس الأعلى للحسابات يعكف في الفترة الحالية على تكوين 46 مدققا، و52 من القضاة، وذلك في توازن تام مع الإمكانيات التي تؤهله لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن تغطية تكوينات لـ 100 قاض خلال السنة، نظرا لطبيعة العمل والبرامج التي تؤطر عمل السادة القضاة.

وفيما يخص موضوع التصريح بالممتلكات، أعلن السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أنه تم إعداد مشروع قانون متكامل سيشكل قفزة نوعية في هذا المجال، وذلك في انتظار عرضه من لدن الحكومة على أنظار اللجنة الموقرة قصد دراسته وتجويده والمصادقة عليه، وصرح فيما يتعلق ببرمجة المراقبة المتجددة للمؤسسات، أن هذه العملية تتم خلال كل 3 سنوات، وأن مراقبة الإدارات

والمؤسسات العمومية تشكل أولوية أساسية للمجلس، بحيث يتولى القيام بها وفق متطلبات الحرفية والجودة والفعالية اللازمة، بشكل يتماشى ما هو معمول به في التجارب الديمقراطية الرائدة في هذا المجال، وأوضح أن التقارير تحال بمجرد المصادقة عليها إلى الجهات المعنية المحددة قانونا، معبرا عن استعداده للحضور لأي اجتماع للجان الدائمة حول موضوع يندرج في إطار المهام الرقابية التي تقوم بها المحاكم المالية طبقا للقواعد الدستورية والقانونية الجاري بها العمل.

وجدد السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات دعوته للسيدات والسادة المستشارين إلى ترتيب زيارة إلى مقر المجلس، للتعرف على عملية البرمجة وطريقة اشتغال المجلس، وطبيعة الأعمال التي يقوم بها من خلال الأدوار المنوطة به.

عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2021

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

<u>الأربعاء 25 نونبر 2020</u>

- الجزء الأول -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني في مستهل هذا اللقاء السنوي الخاص بعرض ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية، أن أتقدم بالشكر والامتنان لجميع عضوات وأعضاء لجنتكم الموقرة، لما تبذلونه من مجهودات على المستوى التشريعي والرقابي وما تساهمون به في دينامية الإصلاح التي تعرفها بلادنا، خاصة في ظل الحالة الوبائية الصعبة وما تقتضيه من عمل دؤوب ونكران للذات، متمنيا للجميع التوفيق والسداد في مهامهم.

وبهذه المناسبة سأقدم أمام أنظار لجنتكم الموقرة لمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة في مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2021، والتي راعينا فيها الإكراهات الظرفية للمالية العمومية ببلادنا.

فيما يخص الموارد البشرية للمحاكم المالية

يبلغ عدد القضاة المزاولين مهامهم بها **339** قاض وقاضية، منهم **170** بالمجلس الأعلى للحسابات و**169** بالمجالس الجهوية للحسابات.

وقد دعم المجلس موارده البشرية ب **46** مدققا يشتغلون إلى جانب القضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات لاسيما في مجال التدقيق في حسابات الأجهزة العمومية والتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها.

كما يقوم المجلس بتكوين **52** ملحقا قضائيا وذلك لتعزيز موارده البشرية من القضاة الماليين. يدوم التكوين مدة سنتين بشق نظري في مركز التكوين الخاص بالمحاكم المالية وتداريب تطبيقية بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

وعلى مستوى الأطر والأعوان الإداريين والتقنيين، يبلغ عددهم **189** موظفا منها **118** بالمجلس الأعلى للحسابات و **71** بالمجالس الجهوية للحسابات.

كما حظيت المحاكم المالية ب **30** منصبا ماليا من حصيص المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2021، تنضاف إلى **79** منصبا ماليا يتوفر عليها المجلس. ستستخدم هاته المناصب في توظيف ملحقين قضائيين ومدققين.

ويحرص المجلس على تمكين موارده البشرية من برنامج تكويني داخلي وخارجي متعدد التخصصات، كما يقوم بدورات تكوينية لفائدة الأجهزة العليا للرقابة لبعض الدول الصديقة.

ويعمل المجلس بصفة دائمة على تبادل الخبرات والتجارب مع منظمات الرقابة المالية على المستويين الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

أما بخصوص الموارد المالية

تتوزع الاعتمادات المخصصة لبرنامج المحاكم المالية في مشروع قانون المالية لسنة 2021 إلى نفقات متعلقة بالمجلس الأعلى للحسابات وأخرى مرصودة للمجالس الجهوية للحسابات، وفق مشاريع وعمليات محددة. مع العلم أن التجهيزات والمعدات والنفقات المختلفة المشتركة

4

التي تهم كلا من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمول أساسا من بنود الميزانية المتعلقة بدعم مهام المصالح المشتركة.

ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2021، حوالي **469** مليون درهم منها **60** مليون كاعتمادات الالتزام.

وتقدر اعتمادات رواتب وأجور وتعويضات قضاة وموظفي المحاكم المالية برسم السنة المالية 2021 بحوالي **311** مليون درهم أي **76%** من اعتمادات الأداء، في حين تبلغ مصاريف المعدات والنفقات المختلفة **50** مليون درهم **(12,3%)**، كما رصدت لاعتمادات أداء الاستثمار **48** مليون درهم **(11,7%).**

على مستوى التسيير، ستمكن الاعتمادات المرصودة من توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية رواتب وأجور قضاة وموظفي المحاكم المالية وكذا النفقات المختلفة والمعدات.

وعلى مستوى الاستثمار، ستسمح الاعتمادات المسجلة من توفير التجهيزات الضرورية لبدء ومواصلة مشاريع بناء مقار ملائمة لعمل ومكانة المحاكم المالية على الصعيد الجهوي.

بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات والمصالح المشتركة، يبلغ الغلاف المالي المخصص لهما حوالي **39,2** مليون درهم كمصاريف المعدات والنفقات المختلفة و**21** مليون درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار. وخصصت **18** مليون درهم من اعتمادات أداء الاستثمار لتهيئة وتجهيز مقار المحاكم المالية بعتاد معلوماتي وتقني ومكتبي.

اما بخصوص المحالس الجهوية للحسابات، فقد بلغت اعتماداتها في فصل المعدات والنفقات المختلفة ما يناهز **10,8** مليون درهم وحوالي **27** مليون درهم كاعتمادات أداء مفتوحة للاستثمار بالنسبة لعدة مشاريع. حيث رصد منها مبلغ **13** مليون درهم لإتمام تهيئة المقر السابق للمحكمة الابتدائية بوجدة على أن يصبح مقرا للمجلس الجهوي للحسابات للجهة الشرقية ومبلغ **9,8** ملايين درهم لانطلاق أشغال بناء مقر المجلس الجهوي لجهة العيون-الساقية الحمراء، وكذا مبلغ **2** مليون درهم لإجراء الدراسات اللازمة للشروع في بناء مقري المجلسين الجهويين للحسابات بكل من جهة كلميم واد نون وجهة درعة تافيلالت،

أما سقف أرصدة الالتزام المأذون بها لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة والمتعددة السنوات، فقد بلغ **60** مليون درهم.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تلكم هي المرتكزات الأساسية التي اعتمدها مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2021. ولا يسعني قبل الاستماع لتدخلاتكم إلا أن أشكركم على الدعم والمساندة اللتان تقدمونها للمحاكم المالية مؤكدين لكم عزم المجلس الدائم على الاستمرار في التواصل والمساعدة مع مؤسستكم التشريعية، انسجاما مع المقتضيات الدستورية.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2021 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2020-2021
دورة أكتوبر 2020

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 دجنبر 2020، برئاسة السيد الحسين العبادي رئيس اللجنة، وبحضور السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي تقدم بعرض مفصل ذكر في مستهله بالمرجعية الفكرية والقانونية التي تؤطر عمل المجلس والمبادئ التي يقوم عليها، وأدواره ومكانته ضمن المؤسسات الدستورية للدولة.

واستعرض السيد وزير الدولة الهيكلة الإدارية والتنظيم المؤسساتي وآليات ولجان اشتغال المجلس، بالإضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، لاسيما من ناحية رصد الانتهاكات والتصدي لحالات خرق حقوق الإنسان إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراستها وتقديم التوصيات بشأنها للجنة المختصة، وإبداء الرأي في القضايا التي تعرض عليه في مجال اختصاصه، مبرزا المجالات التي يغطيها التمويل المقدم من الدولة للرقي بفعالية أداء المؤسسة في النهوض بمجال حقوق الإنسان ببلادنا، والترافع عنها وضمان استقلاليته.

وأفاد أن المجلس يعد عضوا في علاقة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية الذي يضم 121 مؤسسة وطنية لحقوق الانسان، حيث يمثل إفريقيا كعضو في لجنته المعنية باعتماد وتقييم استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

(2017-2020)، هذا، إلى جانب كونه فاعلا نشيطا في مجال الترافع عن قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، علاوة على ذلك تطرق إلى جملة من الأعمال التي ميزت حصيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال السنة الجارية، في مختلف المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والنهوض بها.

وفي سياق مشروع برنامج العمل الاستراتيجي للمجلس، أبرز السيد وزير الدولة الخطة الاستراتيجية التي صادقت عليها الجمعية العامة في شتنبر 2019، والتي انصبت على مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والوقاية والتتبع وتوجيه ضحايا الانتهاكات، ومتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مؤكدا على أن العمل الإستراتيجي للمجلس سينصب على مجموعة من المحاور، ستهم بالأساس مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز مكانة المجلس على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوطيد جسور التواصل بين مكونات المجلس، والمساهمة في بناء قدرات الفاعلين، وتفعيل آليات المجلس في رسم خريطة العمل في مجال النهوض بحقوق الإنسان والترافع عنها في جميع المحافل الوطنية والدولية.

وأبرز في ختام عرضه الاعتمادات التي تم تخصيصها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2021، والتي تبلغ 172.752.000 درهم، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون: 77.637.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 82.215.000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 12.900.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بجملة من المداخلات القيّمة، الدالة في مجملها على التنويه بالمسار الإيجابي الذي طبع عمل المجلس، ومنجزاته وبرنامج عمله السنوي خلال سنة 2020.

وفي هذا الصدد، نوه السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم بالعرض الذي تقدم به السيد وزير الدولة، وأشادوا بالتراكمات والمكتسبات والمسار الإيجابي الذي قطعته بلادنا في بناء دولة الحقوق والحريات، عبر ترسيخ مجموعة من الآليات والضمانات المؤسساتية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وصيانة كرامة المواطنات والمواطنين وحفظ مصالحهم، في انسجام تام مع روح الوثيقة الدستورية، وهو ما يتمظهر من خلال وجود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أضحى مرجعا استشاريا حقوقيا بامتياز، ويحظى بمكانة هامة وطنيا ودوليا، انطلاقا من إسهاماته المتعددة والأدوار التي أصبح يضطلع بها، والصلاحيات المخولة له دستوريا، وفي ذات السياق، أشاد المتدخلون بمبادرة إنشاء المجالس الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي ستمكن جميع الفئات والشرائح من الإدلاء بمقترحاتها، والتعبير عن آرائها في إطار سياسة القرب والانفتاح.

وأكد السيدات والسادة المستشارون أن هذه المؤسسة الدستورية تعكس الدينامية الحقوقية الوطنية، وما تشهده من تطورات ومكتسبات تحتاج إلى مزيد من التحصين والتعبئة، لضمان مزيد من الإشعاع الحقوقي الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد وزير الدولة عن امتنانه وشكره للسيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة، التي تعكس الرغبة الجماعية في ترسيخ البناء المؤسساتي الحقوقي، بما يتماشى مع تطلعاتنا جميعا، ويتماهى مع الأهداف والمحددات الدستورية ذات الصلة بالأبعاد الحقوقية، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتوفر على مجموعة من الآليات المؤسساتية التي تمكنه من ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البنية المجتمعية الوطنية، بما يشكل لبنة من اللبنات الأساسية لترسيخ دولة القانون والحريات.

وأوضح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد مؤسسة استشارية مستقلة، والآراء الصادرة عنه تكتسي طابعا هاما باعتبارها مرجعا حقوقيا، وتعبر عن الدينامية والتنوع المجتمعي، لكنها تظل تحمل طابعا غير إلزاميا بالنسبة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا مؤطر بمقتضى الوثيقة الدستورية والقانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

عرض السيد وزير الدولة

تقديم مشروع برنامج العمل السنوي ومشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2021

مجلس المستشارين
في 02 دجنبر 2020

فهرس

- تقديم عام.
- تذكير بميزانية 2020.
- منجز سنة 2020.
- مشروع برنامج العمل السنوي 2020.
- مشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان لسنة 2021.

تقديم عام

تقديم عام

- المرجعية:

- الدستور وخاصة الفصلان 161 و171؛
- القانون رقم 76-15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 17. 18. 1 الصادر في 5 جمادى الآخرة 1439 موافق 22 فبراير 2018؛
- النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 21 سبتمبر 2019؛
- مبادئ باريس؛
- مبادئ بلغراد.

تقديم عام

- أدوار ومكانة المؤسسات الوطنية:

تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات مستقلة تنشؤها الدول وتحظى بمركز مراقب في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولها ولاية عامة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

تؤطر "مبادئ باريس" أدوار ومكانة هذه المؤسسات، وهي المبادئ التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القرار 54/ 1992 بتاريخ 3 مارس 1992 وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 134/ 48 المؤرخ في 20 دجنبر 1993.

تقديم عام

- يسمح نظام الاعتماد لدى اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بقياس استقلالية المؤسسات الوطنية وفعاليتها من حيث القانون والممارسة، حيث تقاس من خلال درجتين للاعتماد "ألف" و"باء".
المؤسسة الحاصلة على درجة الاعتماد "ألف" تعني أنها تتلاءم في عملها كليا مع مبادئ باريس.
يسمح الحصول على درجة "ألف" للمؤسسات الوطنية بالامتياز الحصري بالتفاعل بشكل كامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تعتبر المؤسسات الوطنية الحاصلة على هذه الدرجة مصدرا مستقلا للمعلومة وفاعلا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الوطني.

تقديم عام

- دينامية المجلس وإشعاعه:

المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب الفصل 161 من الدستور هو مؤسسة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، يعمل بشكل مستقل وفقا لمبادئ باريس.
تم اعتماده منذ سنة 1999 في الدرجة "ألف" من طرف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يعني أنه يعمل باستقلالية وفعالية في تطابق تام مع المعايير الدولية، المعروفة بمبادئ باريس التي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 1993، ويعود آخر تجديد لهذا الاعتماد إلى سنة 2015.

تقديم عام

- تخصيص فصل خاص في الميزانية العامة للدولة لميزانية المجلس:

- نصت المادة 58 من القانون 15 – 76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس على إعداد الميزانية من طرف رئاسة المجلس، وأكدت على أن الاعتمادات المالية المرصودة للمجلس في الميزانية العامة للدولة تسجل تحت فصل يحمل عنوان "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"؛

- ووفقا للمادة 48 من نفس القانون، والمادة 15 من النظام الداخلي، فقد صادق مكتب المجلس في اجتماعه بتاريخ 02 نونبر 2020 على مشروع ميزانية المجلس لسنة 2021.

تقديم عام

- تأليف المجلس:

يتألف المجلس من رئيسة وأمين عام وأعضاء وموظفات وموظفين؛

- يضم المجلس ثلاث آليات وطنية:
  - الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.
  - الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل.
  - الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة.

- يضم المجلس خمس لجان دائمة وهي:

- اللجنة الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بالمناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بتنمية العلاقات الدولية والشراكات والتعاون؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بتقييم وتتبع فعلية حقوق الإنسان في السياسات العمومية وملاءمة التشريعات.

- يضم المجلس 12 لجنة جهوية لحقوق الإنسان تضم كل واحدة 21 عضوة وعضوا يمثلون المجالس العلمية الجهوية والهيئات المهنية للقضاة والمحامين والأطباء والصحافيين وخبراء وممثلي جمعيات غير حكومية.

- ويشتغل العضوات والأعضاء 21 بثلاث لجان دامة : لجنة الحماية، لجنة النهوض ولجنة تتبع وتقييم السياسات العمومية.

تقديم عام

- الهيكلة الإدارية للمجلس

طبقا للمادة 62 من القانون، يتوفر المجلس على الصعيدين المركزي والجهوي على هيكلة إدارية وظيفية، تحدث على الصعيد المركزي المديريات التالية:
- مديرية لرصد وحماية حقوق الإنسان؛
- مديرية للنهوض بحقوق الإنسان؛
- مديرية للدراسات والأبحاث والتوثيق؛
- مديرية للتواصل؛
- مديرية للشؤون الإدارية والمالية والموارد البشرية؛
- مديرية للتنظيم والمناهج وأنظمة المعلومات؛
- مديرية التعاون والعلاقات الدولية.
يضم المجلس أيضا:
- معهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان.
- وحدة إدارية مكلفة بالوساطة والعلاقات مع البرلمان،
- لجنة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

تقديم عام

- بالإضافة إلى المستجدات المشار إليها أعلاه، فإن للمجلس الصلاحيات الأساسية التالية:

- رصد الانتهاكات والتصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراستها وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة؛
- إبداء الرأي في كل قضية يعرضها عليه جلالة الملك في مجال اختصاصاته؛
- إبداء الرأي بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، أو أحد مجلسي البرلمان في شأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- تقديم لكل من مجلسي البرلمان بناء على طلب أي منهما المساعدة والمشورة في مجال تقييم السياسات العمومية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- رفع تقرير سنوي لجلالة الملك عن حالة حقوق الإنسان، وحصيلة وآفاق عمل المجلس؛
-دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها وفي ضوء الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة؛
- تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، والقيام بدراسة مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة عليه.

تقديم عام

- تخصيص فصل خاص في الميزانية العامة للدولة لميزانية المجلس:
- نصت المادة 3 من القانون رقم 15- 76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس على أنه تنطبق عليه النصوص الدستورية و"مبادئ باريس" التي تنظم المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وصونها؛
- تشدد اللجنة الفرعية على أنه كي تؤدي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مهامها بفعالية، يجب أن يوفر لها مستوى ملائم من التمويل لضمان قدرتها على تحديد أولوياتها وأنشطتها بشكل حر.
- ويجب أيضا أن تكون لها القدرة على تخصيص الأموال حسب أولوياتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يضمن التمويل الكافي، إلى درجة معقولة، تحقيق التحسن التدريجي والمطرد في عمليات المؤسسة الوطنية والاضطلاع بولايتها.

تقديم عام

- وينبغي أن يغطي التمويل الكافي المقدم من الدولة ما يلي كحد أدنى:

أ) مخصصات مالية لمقرات المؤسسة التي يكون الوصول إليها متاحا لعموم الناس، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، ويقتضي تعزيز الاستقلالية وإمكانية الوصول في ظروف معيّنة عدم الاشتراك في مقر واحد مع وكالات حكومية أخرى. وينبغي تعزيز إمكانية الوصول بشكل أكبر، كلما كان ذلك ممكنا، وذلك من خلال إنشاء فروع جهوية دائمة؛
ب) المرتبات والمزايا الممنوحة لموظفي المؤسسة الوطنية تكون مشابهة لمرتبات ومزايا موظفي الخدمة المدنية الذين يؤدون نفس المهام في مؤسسات مستقلة أخرى تابعة للدولة؛
ج) تعويضات لأعضاء هيئتها المعنية بصنع القرارات (حسب الاقتضاء)؛
د) إنشاء نظام جيد للاتصالات، بما في ذلك الهاتف والإنترنت؛
ه) مخصصات كافية من الموارد للأنشطة المندرجة في إطار صلاحيات المؤسسة الوطنية.

وعندما تعيّن الدولة المؤسسة الوطنية للقيام بمسؤوليات إضافية، ينبغي أن توفر لها موارد إضافية كي يتسنى لها الاضطلاع بهذه الوظائف.
وتشجع اللجنة الفرعية المؤسسة على مواصلة الدعوة للحصول على مستوى مناسب من التمويل للاضطلاع بولايته على نحو فعال.
وتشير اللجنة الفرعية إلى مبدأ باريس ب.2 وملاحظتها العامة 10.1 بشأن "التمويل الكافي".

تقديم عام

- يعد المجلس عضوا فاعلا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية الذي يضم121 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، حيث يمثل إفريقيا كعضو في لجنته المعنية باعتماد وتقييم استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2017-2020).
عضو بثلاث آليات تابعة لهذا التحالف، ويتعلق الأمر ب:

- مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي سبق له أن ترأسها؛
- مجموعة العمل المعنية بالهجرة؛
- اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية.

تقديم عام

- على المستوى الإقليمي:

- سبق للمجلس أن ترأس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- الآن هو عضو في لجنة الإشراف التابعة لها؛
- يرأس مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة للشبكة الإفريقية؛
- عضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

تقديم عام

- على مستوى الاتحاد الإفريقي:

- مشاركة المجلس، منذ عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، في ست دورات للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما بين 2017 و2019؛
- تنظيم لقاءات على هامشها على غرار اللقاء المنظم بنيامي والقاهرة حول قضايا الهجرة والذي عرف حضور أكثر من 100 مشارك، من بينهم أعضاء في هذه اللجنة؛
- دعم المجلس مشاركة منظمات المجتمع المدني مغربية وشمال افريقية في منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي ينعقد على هامش دورات هذه اللجنة.

- مشاركة وفد عن اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب في الدورة الأولى للجمعية العامة للمجلس وبدورة مجموعة العمل للتحالف الافريقي بالرباط حول الهجرة.

تقديم عام

- سبق للمجلس أن ترأس الجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2017-2013)؛
يشغل حاليا منصب نائب رئيس هذه الجمعية؛

- ترأس المجلس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2013) وهو الآن عضو في لجنتها التنفيذية؛
سبق للمجلس أيضا أن حظي بعضوية سكرتارية الحوار العربي الأوروبي للمؤسسات الوطنية، إلى جانب مؤسسات ألمانيا والدانمارك والأردن.

تقديم عام

- على مستوى الأمم المتحدة:

- يساهم في التقارير الوطنية المقدمة حول مختلف الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب،
- يقدم المجلس بشكل منهجي تقاريره الموازية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الانسان، حيث قدم، منذ إعادة تنظيمه سنة 2011 ،7 تقارير إلى هذه الهيئات،
- يلقي أمامها مداخلات شفوية؛
- يشارك في حوارات ونقاشات تفاعلية معها.
- يشارك المجلس في دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،
- يساهم في لقاءات موازية أو يقدم بيانات شفوية وأخرى مكتوبة بشأن قضايا شائكة أو بشأن خلاصات الزيارات التي يقوم بها المقررون الأمميون إلى بلدنا. حصلت العديد من الوثائق التي قدمها المجلس على رمز الأمم المتحدة وتم تصنيفها في المكتبة الإلكترونية الأممية.

تقديم عام

- على مستوى الأمم المتحدة:

- يقدم المجلس كل سنة تقريرا حول وضع حقوق الإنسان بالصحراء أثناء إعداد المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقريرها حول الموضوع، وهو ما انعكس في قرارات مجلس الأمن الصادرة في السنوات الأخيرة.

تذكير بميزانية 2020

ميزانية 2020

Département Ordonnateur					CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME				
Année Budgétaire 2020					Situation budgétaire au 31 aout 2020 selon LFR				
Chap.	Prog	Reg	Proj	Lb	Intitulé de la rubrique	Crédits ouverts selon LF 2020	Crédits Ouverts selon LFR 2020	Différence en montant	Différence en %
1211054000					Budget de Fonctionnement -Personnel	76 500 000,00	72 966 000,00	3 534 000,00	4,62%
1212054000					Budget de Fonctionnement -Matériel et Dépenses diverses-	64 753 000,00	53 156 000,00	11 597 000,00	17,91%
1222054000					Budget d'investissement	18 884 000,00	13 962 000,00	4 922 000,00	26,06%
TOTAUX						**160 137 000,00**	**140 084 000,00**	20 053 000,00	12,52%

ميزانية 2020

- تماشيا مع المجهودات المبذولة وطنيا لتعبئة الموارد من أجل مواجهة جائحة كوفيد-19، تم تقليص ميزانية المجلس ب 20 مليون درهم (13% من ميزانية 2020).

- بلغت نسبة الالتزام بالنفقات برسم ميزانية 2020 إلى حدود 31 أكتوبر: **70 %**

- من المتوقع أن تصل نسبة الالتزام بالنفقات نهاية السنة: **92 %**

منجز سنة 2020

منجز 2020

نوعية الأعمال	العدد المنجز	معطيات نوعية	معدل نسبة حضور الاجتماعات
استقبال المواطنين و المواطنات/ توجيه و مرافقة المشتكين/ البـــث و معاجلة الشكايات / قاعدة المعطيات.	بشكل دائم		
تنظيم زيارة المؤسسات السالبة للحرية.	26		
تنظيم اجتماع الجمعية العامة.	2	تم تأجيل عقد اجتماع واحد نظرا لظروف الأزمة الصحية	93%
تنظيم اجتماع مكتب المجلس.	10	اجتماع كل شهر حسب القانون الداخلي	87%
تنظيم اجتماع اللجان الدائمة.	43	بمعدل 9 اجتماعات لكل لجنة (5 لجان دائمة)	90%
تنظيم اجتماع الآليات الوطنية.	81	بمعدل 27 اجتماع لكل آلية (3 آليات)	98%
تنصيب أعضاء وعضوات اللجان الجهوية.	12	اجتماع في كل جهة	100%
تنظيم اجتماع الجمعية العامة للجان الجهوية.	12	اجتماع في كل جهة	100%
بلورة تقرير موضوعاتي.	2	تقرير احتجاجات الحسيمة - تقرير احتجاجات جرادة	
تقرير سنوي.	1	التقرير السنوي 2019	
مذكرة (توصيات أو ملاحظات)	2	مذكرة النموذج التنموي - مذكرة بخصوص مشروع قانون منظومة الاستهداف ووكالة السجلات	
تنظيم مائدة مستديرة.	10		
تنظيم ندوة وطنية.	4		
تنظيم ورشة تكوينية وانتاجية.	10		
تنظيم ورشات حول منظومة حقوق الانسان الدولية والوطنية.	20		
تنظيم انشطة مرتبطة بانجاز الشراكات مع المؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني.	20		
تدخل استباقي - وساطة.	5		

منجز 2020

- في الشق الإداري والقانوني:
- تعيين مسؤولة عن تلقي طلبات الحصول على المعلومات و معالجتها طبقا للقانون 31.13.
- إعداد مخطط مديري لملاءمة عمل المجلس مع القوانين 08.09 (معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)، 31.13 (الحق في الحصول على المعلومات)، 66.99 (الأرشيف).
- تنصيب أعضاء اللجان الجهوية 12 لحقوق الإنسان.

منجز 2020

- في مجال الحماية:
- تقديم تقرير المجلس حول احتجاجات الحسيمة (https://tinyurl.com/y6ycr2ox).
- تقديم تقرير المجلس حول احتجاجات جرادة (https://tinyurl.com/y285orx6).
- عرض استراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص متابعة تنفيذ توصيات العدالة الانتقالية (https://tinyurl.com/yx9nd4e9).
- إطلاق مشروع متحف الحسيمة: من أجل منطقة الريف وإغناء تاريخ المغرب والذاكرة المغربية المشتركة (https://tinyurl.com/y5xb6z6q).
- دورة تكوينية حول موضوع "الدخول، الإقامة واللجوء في المغرب: حقوق وممارسات«.
- لقاء عن بعد حول المحاكمة عن بعد خلال الحجر الصحي ورهانات احترام مبادئ المحاكمة العادلة (https://tinyurl.com/y4fxmbb9).
- إطلاق نداء المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل الالتزام باحترام حقوق الإنسان في عالم الشغل لفترة ما بعد الحجر الصحي: مقاولات تتبنى مبدأ العناية الواجبة من أجل مجتمع قادر على الصمود (https://tinyurl.com/y36ttee9).

منجز 2020

- في مجال النهوض:
- المشاركة في الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب: "1990-2020: مسار متواصل لفعلية الحقوق« (https://tinyurl.com/y48xcywf).
- إصدار التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019: "فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات« (https://tinyurl.com/yxem2ohp).
- إطلاق TAABIRATRAQMYA.MAمنصة تفاعلية بشأن حرية الرأي والتعبير في الفضاء الرقمي.
- انطلاق الاحتفاء بالذكرى الثلاثين لتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب : "1990-2020 : مسار متواصل لفعلية الحقوق«.
- تقديم مذكرة ملاحظات وتوصيات المجلس للبرلمان بخصوص مشروع القانون رقم 72.18 (https://tinyurl.com/y5rjlyjc).
- تقديم مذكرة المجلس حول النموذج التنموي الجديد: "فعلية الحقوق والحريات في المغرب...من أجل عقد اجتماعي جديد« (https://tinyurl.com/yxsfz4v8).
- إطلاق مشروع "فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان« (https://tinyurl.com/yyhly5ah).

منجز 2020

- <u>في مجال التعاون الدولي:</u>
- ورشة إقليمية حول نشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة (الشبكة العربية لحقوق الانسان).
- إصدار بلاغ شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بشأن جائحة (كوفيد 19) بناء على اقتراح من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (https://tinyurl.com/y4g8u7lz).
- تقاسم تجربة المجلس (https://cndh.ma/sites/default/files/actions_ar2-converti.pdf) بخصوص التعامل مع الجائحة في اجتماع للتحالف العالمي.
- اتفاق شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان للحد من ظاهرة تزويج الأطفال وتعزيز حق المرأة في الصحة الجنسية والإنجابية (https://tinyurl.com/y4v84x7z).
- تكريم المتوجين بجائزة نيلسون مانديلا لعام 2020 - المغرب كان ممثلا في لجنة اختيار الفائزين هذه السنة في شخص رئيسة المجلس.
- انتخاب 4 أعضاء من المجلس في هيئات أممية لحقوق الإنسان.

مشروع برنامج العمل السنوي

مشروع برنامج العمل السنوي

- تذكير بالخطة الاستراتيجية للمجلس (صادقت عليها الجمعية العامة في 21 شتنبر 2019):
  - مجال الحماية : رصد الانتهاكات الفردية والجماعية، تحسين معالجة الشكايات، استقبال وتوجيه المواطنين على المستوى المركزي والجهوي.
  - مجال النهوض: ملاءمة النصوص القانونية مع الكوك الدولية، التفاعل مع الآليات الدولية، تعزيز ثقافة حقوق الانسان، تنشيط النقاشات العمومية، إحداث دور حقوق الإنسان.
  - مجال الوقاية: التدخل المبكر، برنامج الآلية الوطنية، مبادرات استباقية في الوساطة.
  - تكريس ريادة المجلس على المستويين الإقليمي والدولي.
  - المساهمة في بناء قدرات الفاعلين عن طريق معهد الرباط – ادريس بنزكري لحقوق الانسان.
  - تطوير آليات التسيير والتدبير داخل المؤسسة.
  - تكريس سياسة القرب عن طريق اللجان الجهوية.
  - تتبع وتوجيه ضحايا ماضي الانتهاكات ومتابعة تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة.
  - فعلية الحقوق.

مشروع برنامج العمل السنوي

- محاور برنامج العمل السنوي على المستوى الوطني:

اسم النشاط	دورية التنظيم
استقبال المواطنين و المواطنات/ توجيه و مرافقة المشتكين/ البـــث و معاجلة الشكايات / قاعدة المعطيات.	مهمة يومية على المستوى الوطني والجهوي
تنظيم زيارة المؤسسات السالبة للحرية.	حسب برنامج عمل الآلية وكلما دعت الضرورة لذلك
تنظيم جلسات استماع من طرف الآلية الوطنية الخاصة بالأطفال	حسب برنامج عمل الآلية وكلما دعت الضرورة لذلك
تنظيم وبارات لمراكز الأشخاص في وضعية إعاقة أو مبادرات لتفعيل الاتفاقية	حسب برنامج عمل الآلية وكلما دعت الضرورة لذلك
تنظيم مائدة مستديرة.	أربع مرات في السنة
بلورة تقرير موضوعاتي.	مرتين في السنة
تقرير سنوي.	مرة في السنة
تنظيم ندوة وطنية.	مرتين في السنة
تنظيم اجتماع الجمعية العامة.	ثلاث مرات في السنة
تنظيم اجتماع مكتب المجلس.	مرة كل شهر
تنظيم ورشة مواكبة لفائدة الأعضاء.	مرتين في السنة
تنظيم ورشات حول منظومة حقوق الانسان الدولية والاقليمية والوطنية.	أربع مرات في السنة
تنظيم انشطة مرتبطة بإنجاز الشراكات مع المؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني.	أربع مرات في السنة

مشروع برنامج العمل السنوي

- محاور برنامج العمل السنوي للجان الجهوية:

اسم النشاط	دورية التنظيم
استقبال المواطنين و المواطنات/ توجيه و مرافقة المشتكين/ البـــث و معاجلة الشكايات / قاعدة المعطيات.	مهمة يومية على المستوى الجهوي
تنظيم زيارة المؤسسات السالبة للحرية /وفق التظلمات والشكايات الواردة على اللجنة.	وكلما دعت الضرورة لذلك وتنسيق مع الرئاسة
تنظيم مائدة مستديرة.	أربع مرات في السنة
بلورة تقرير موضوعاتي.	ست مرات في السنة
تنظيم ندوة جهوية.	مرتين في السنة
تنظيم اجتماع الجمعية العامة للجنة.	ثلاث مرات في السنة
تنظيم ورشة تكوينية وانتاجية لفائدة الأعضاء.	مرتين في السنة
تنظيم ورشات حول منظومة حقوق الانسان الدولية والوطنية.	أربع مرات في السنة
تنظيم انشطة مرتبطة بإنجاز الشراكات مع المؤسسات العمومية بالجهة و جمعيات المجتمع المدني.	أربع مرات في السنة

مشروع برنامج العمل السنوي

- محاور برنامج العمل السنوي للآليات الوطنية:

اسم النشاط	دورية التنظيم
تلقي الشكايات المقدمة إما مباشرة أو نائبهم الشرعي، أو من قبل الغير.	بشكل دائم
القيام بجميع التحريات المتعلقة بالشكايات المتوصل بها ودراستها ومعالجتها والبت فيها.	بشكل دائم
تنظيم جلسات استماع ودعوة الأطراف المعنية بموضوع الانتهاك أو الشكاية وكذا الشهود والخبراء وكل شخص ترى فائدة في الاستماع إليه	كلما دعت الضرورة
إعداد تقارير	أربع مرات في السنة
القيام بالزيارات	12 زيارة على الأقل
اجتماعات الآليات	كل أسبوع

مشروع برنامج العمل السنوي

- محاور برنامج العمل السنوي للجان الدائمة:

اسم النشاط	دورية التنظيم
تنظيم مائدة مستديرة.	مرتين في السنة لكل لجنة
بلورة تقرير موضوعاتي.	مرتين فى السنة
تنظيم ندوة وطنية.	مرة في السنة لكل لجنة
تنظيم ورشة تكوينية وانتاجية لفائدة الأعضاء.	مرتين في السنة لكل لجنة
اجتماعات اللجان الدائمة	مرة كل شهرين لكل لجنة

مشروع ميزانية 2021

تقديم مشروع ميزانية 2021

- فصل نفقات الموظفين والاعوان

Code Fonc.	Code éco.	CHAP.	Prog.	Rég.	Proj.	Lig.	NOMENCLATURES DES SERVICES ET DES DEPENSES	Crédits de Paiement pour l'année budgétaire 2021
		1.2.1.1.0.54.000	111				Prévention - Protection et Promotion des Droits de l'Homme	
860		1.2.1.1.0.54.000	111	00	10		Soutien des missions	
		1.2.1.1.0.54.000	111	00	10		Total Projet : 10	72 973 500,00
160		1.2.1.1.0.54.000	111	00	20		Mécanismes nationaux des droits de l'Homme	
		1.2.1.1.0.54.000	111	00	20		Total Projet : 20	4 661 800,00
		1.2.1.1.0.54.000					TOTAL CHAPITRE : 1.2.1.1.0.54.000	77 635 300,00

تقديم مشروع ميزانية 2021

- فصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة

		1.2.1.2.0.54.000	111				Prévention - Protection et Promotion des Droits de l'Homme	
860		1.2.1.2.0.54.000	111	00	10		Soutien des missions	
		1.2.1.2.0.54.000	111	00	10		Total Projet : 10	40 741 500,00
160		1.2.1.2.0.54.000	111	00	20		Mécanismes nationaux des droits de l'Homme	
		1.2.1.2.0.54.000	111	00	20		Total Projet : 20	12 780 960,00
160		1.2.1.2.0.54.000	111	00	30		Promotion des Droits de l'Homme	
		1.2.1.2.0.54.000	111	00	30		Total Projet : 30	14 190 000,00
160		1.2.1.2.0.54.000	111	00	40		Protection des Droits de l'Homme	
		1.2.1.2.0.54.000	111	00	40		Total Projet : 40	6 810 000,00
160		1.2.1.2.0.54.000	111	00	50		Suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation	
		1.2.1.2.0.54.000	111	00	50		Total Projet : 50	4 000 000,00
		1.2.1.2.0.54.000					TOTAL CHAPITRE : 1.2.1.2.0.54.000	82 215 224,00

تقديم مشروع ميزانية 2021

- فصل نفقات الاستثمار

		1.2.2.2.0.54.000	111				Prévention - Protection et Promotion des Droits de l'Homme	
490		1.2.2.2.0.54.000	111	0	10		Soutien des missions	
		1.2.2.2.0.54.000	111	0	10		Total Projet : 10	11 200 000,00
160		1.2.2.2.0.54.000	111	0	20		Mécanismes nationaux des droits de l'Homme	
		1.2.2.2.0.54.000	111	0	20		Total Projet : 20	1 700 000,00
		1.2.2.2.0.54.000					TOTAL CHAPITRE : 1.2.2.2.0.54.000	12 900 000,00

الملحق:

- أوراق إثبات الحضور -

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2020-2021
دورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 16
الساعة : من 10h35 إلى 13h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 6
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 4
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين : 12
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 22,22%
المدة الزمنية : 2h35

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	بعتذر
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمينة	السيدة رجاء الطاهري البقالي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمينة	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	بعتذر

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسن سليغوة	الفريق الاستقلالي	
السعيري عبد الحي	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2020-2021
دورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 17
الساعة : من 18h15 إلى 15h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 5
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 4
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين : 12
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 22,22%
المدة الزمنية : 3 ساعات و15 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	بالتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمينة	السيدة رجاء الطاهري البقالي	الفريق الاشتراكي	بالتذر
مساعدة الأمينة	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

الـمملكـة الـمغربيـة
البرلـــمان
مجلـــس الـمستشاريـــن
لجنـة العـدل والتـشـريـع
وحـقـوق الإنـســان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيـــع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد اللطيف أعمو	التقدم والاشتراكية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 27 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2020-2021
دورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 18
الساعة : من 10h09 إلى 12h05

عدد الحاضرين في اللجنة : 5
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 3
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 14
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 16,66 %
المدة الزمنية : ساعتان و 56 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	معتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمينة	السيدة رجاء الطاهري البقالي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمينة	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 27 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 27 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام البار	الفريق الاستقلالي	
عائشة إيشلا	الدستوري الديمقراطي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2020-2021
دورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم : 19
الساعة : من 15:00 إلى 17:50

عدد الحاضرين في اللجنة : 2
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 1
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين : 15
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 5,55%
المدة الزمنية : مباشرة و 50 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	يعتذر
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمينة	السيدة رجاء الطاهري البقالي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمينة	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 02 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2020-2021
دورة : أكتوبر 2020
اجتماع رقم :
الساعة : من 13:40 إلى 10:15

عدد الحاضرين في اللجنة : 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 5
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 12
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 27,77%
المدة الزمنية : 3 ساعات و 25 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمينة	السيدة رجاء الطاهري البقالي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمينة	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 02 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2021.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 02 دجنبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلال للوحدة والتعادلية	
عبد الحليم العلو	الفريق الاشتراكي	
الحسين ادريس	الفريق الحركي	
نبيل الأندلوسي	وزير العدالة والتنمية	